2016

ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم

التعليم من أجل الناس والكوكب:

بناء مستقبل مستدام للجميع

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

أهداف التنمية المستدامة

التقرير العالمي لرصد التعليم

ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم

2016

التعليم من أجل الناس والكوكب:

بناء مستقبل مستدام للجميع

هذا التقرير مطبوع مستقل تولت اليونسكو إصداره باسم المجتمع الدولي .وهو نتاج عمل تعاوني شارك فيه الفريق، المعني بإعداد التقرير وعدد كبير من الأشخاص الآخرين والوكالات والمؤسسات والحكومات.

وإن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ويتحمل الفريق المعني بإعداد التقرير العالمي لرصد التعليم مسؤولية اختيار وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المصنف، ويتحمل ايضاً المسؤولية عن الآراء المذكورة فيه والتي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تُلزم المنظمة بشيء .

كما يتحمل مدير التقرير كامل المسؤولية عن وجهات النظر والآراء الواردة في التقرير.

فريق التقرير العالمي لرصد التعليم

المدير: Aaron Benavot

Manos Antoninis, Madeleine Barry, Nicole Bella, Nihan Köseleci Blanchy, Marcos Delprato, Glen Hertelendy, Catherine Jere, Priyadarshani Joshi, Katarzyna Kubacka, Leila Loupis, Kassiani Lythrangomitis, Alasdair McWilliam, Anissa Mechtar, Branwen Millar, Claudine Mukizwa, Yuki Murakami, Taya Louise Owens, Judith Randrianatoavina, Kate Redman, Maria Rojnov, Anna Ewa Ruszkiewicz, Will Smith, Emily Subden, Rosa Vidarte and Asma Zubairi.

التقرير العالمي لرصد التعليم مطبوع سنوي مستقل. تقوم بتمويله مجموعة من الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات الخاصة، ويصدر بفضل تسهيلات اليونسكو ودعمها.

للحصول على مزيد من المعلومات عن التقرير، يرجى الاتصال على العنوان التالي:

Global Education Monitoring Report team
c/o UNESCO, 7, place de Fontenoy
75352 Paris 07 SP, France
Email: gemreport@unesco.org
Tel.: +33 1 45 68 07 41
www.unesco.org/gemreport
https://gemreportunesco.wordpress.com

أي خطأ أو سهو يرد في نص هذا المطبوع سيجري تصويبه في الطبعة المتاحة على الإنترنت على العنوان التالي:
www. unesco.org/gem-report

© اليونسكو، 2016
جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
صدرت في عام 2016 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
7, Place de Fontenoy, 75352
Paris 07 SP, France

التنضيد الطباعي: اليونسكو
التصميم الطباعي: FHI 360
رسوم الكتاب المصور: توبي موريس
صورة الغلاف: فاضل عزيز / ALCIBBUM PHOTOGRAPHY

ED-2016/WS/33

السلسلة الجديدة للتقرير العالمي لرصد التعليم

2016: التعليم من أجل الناس والكوكب: بناء مستقبل مستدام للجميع

سلسلة التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع

2015: التعليم للجميع 2015–2000: الإنجازات والتحديات
2013/4: التعليم والتعلّم: تحقيق الجودة للجميع
2012: الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل
2011: الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم
2010: السبيل إلى إنصاف المحرومين
2009: أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم
2008: التعليم للجميع بحلول عام 2015: هل سنحقق هذا الهدف؟
2007: إرساء أسس متينة من خلال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة
2006: القرائية من أجل الحياة
2005: التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة
2003/4: قضايا الجنسين والتعليم للجميع: قفزة نحو المساواة
2002: التعليم للجميع: هل يسير العالم على الطريق الصحيح؟

صور الغلاف : مجموعة من التلاميذ الصغار من قبيلة باجو يسكنون في بيوت قائمة على أعمدة خشبية فوق سطح الماء في جزيرة بالاو بابان التي تشكل جزءاً من أرخبيل توغيان في سولاويزي بإندونيسيا. ونشاهدهم في الصورة يعبرون جسراً خشبيا طوله 1.8 كم يصلهم بجزيرة ميلانغو المجاورة حيث توجد مدرستهم.

توطئة

في شهر أيار/مايو من عام 2015، اجتمع في المنتدى العالمي للتربية في إنشيون بجمهورية كوريا 1600 مشارك من 160 بلداً يحدوهم ويشغلهم هدف واحد هو: ضمان التعليم المنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع بحلول عام 2030.

وجاء إعلان إنشيون المعنون: التعليم بحلول عام 2030 ليقول كلمة الفصل في صياغة هدف التنمية المستدامة بشأن التعليم حتى عام 2030 والمتمثل في «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع».

وأناط باليونسكو مهمة ريادة وتنسيق ورصد جدول أعمال التعليم حتى عام 2030. ودعا إلى أن يكون التقرير العالمي لرصد التعليم آلية مستقلة تتولى رصد الهدف 4 للتنمية المستدامة ورصد ما يخص التعليم في الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة ورفع تقارير في هذا الصدد على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة.

إن الهدف النهائي الذي يسعى إليه جدول أعمال التعليم هذا هو «ألا يُترك أحد بدون تعليم». وهذا يتطلب بيانات وافرة وموثوقة وعملية رصد سليمة. ويمد التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2016 الحكومات وراسمي السياسات بآراء قيمة ونظرات ثاقبة في مجال رصد وتسريع التقدم على طريق تحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة، بالاستناد إلى المؤشرات المتاحة والغايات المنظورة، مع توخي الإنصاف والشمول في التعليم بوصفهما مقياس النجاح في هذا الهدف برمته.

ويحمل هذا التقرير ثلاث رسائل واضحة كل الوضوح.

أولها، الحاجة الماسة والعاجلة إلى نهوج ومقاربات جديدة. فلو واصلنا السير في الاتجاهات الحالية فإن 70% فقط من الأطفال في البلدان المنخفضة الدخل سيكملون التعليم الابتدائي بحلول عام 2030، وهو هدف كان يُفترض أن يُحقق بالكامل بحلول عام 2015. ولكي نمضي قدماً في اتجاهات جديدة ونهوج فاعلة، لا بد من توفر الإرادة السياسية، والسياسات المناسبة، والقدرة على الابتكار والموارد اللازمة.

وتفيد الرسالة الثانية بأننا إذا أردنا حقاً الوصول إلى الهدف 4 للتنمية المستدامة، لا بد لنا من العمل الجاد والدؤوب من منطلق الوعي التام بمدى عجالة وخطورة المهمة الملقاة على عاتقنا، وأن يكون التزامنا بتحقيق هذا الهدف التزاماً راسخاً وطويل الأجل. إذ إن الإخفاق في ذلك يعني أن آثاره السلبية سوف لن تقف عند حدود التعليم وإنما ستتعداها لتعرقل السير نحو تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة: أي الحد من الفقر، والقضاء على الجوع، وتحسين الصحة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحقيق الاستدامة في مجال الانتاج والاستهلاك، والسعي من أجل استدامة المدن وجعلها قادرة على الصمود والتكيف، والارتقاء بالمساواة داخل المجمع وجعله أكثر شمولاً وعدلاً.

وتقول الرسالة الثالثة إنه بات لزاماً علينا أن نغيِّر بصورة أساسية طريقة تفكيرنا بشأن التعليم ودوره في رفاه الإنسان والتنمية العالمية. وتقع على عاتق التعليم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، مسؤولية تعزيز النوع السليم من المهارات والمواقف والسلوكيات التي تؤدي إلى النمو المستدام والشامل للجميع.

وتدعونا خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى بلورة استجابات شاملة ومتكاملة للعديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجهنا. ويعني هذا أن علينا أن نتجاوز حدودنا القطاعية التقليدية ونبني شراكات فعالة جامعة للقطاعات.

وقوام المستقبل المستدام لنا جميعاً هو الكرامة الإنسانية والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة. إنه المستقبل الذي لا يفاقم فيه النمو الاقتصادي أوجه التفاوت وعدم المساواة وإنما يؤسس للازدهار ويشيع الرخاء للجميع؛ وحيث تُصمم المناطق الحضرية وأسواق العمل لتمكين الجميع، وتلبس الأنشطة الاقتصادية، العامة والتجارية، حلة خضراء صديقة للإنسان والبيئة. فالتنمية المستدامة تقوم على الاعتقاد بأن التنمية البشرية لا يمكن أن تتحقق بدون كوكب سليم ينعم بالعافية. ثم إن السير نحو تحقيق الخطة الجديدة للتنمية المستدامة الجديدة يتطلب منا جميعاً أن نتأمل في الغاية النهائية المتوخاة من التعلم مدى الحياة. وذلك لأن التعليم، إذا كان سليماً محكم العمل، يتمتع بقدرة يتفرد بها دون غيره على بناء وإنماء الموطنين من حيث القدرة والتمكين والتفكير المسؤول والالتزام والمهارات، ما يؤهلهم لإنارة الدرب نحو كوكب أكثر أمناً وسلاماً واخضراراً وعدلاً للجميع. ويأتي هذا التقرير الجديد بشواهد وبينات تثري هذه النقاشات وتساهم في صياغة السياسات اللازمة لجعلها حقيقة واقعة يعيشها الجميع.

إيرينا بوكوفا
المديرة العامة لليونسكو

تقديم

إن التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2016 عمل بارع ومقلق في آن واحد. فهو تقرير ضخم وفخم، يجمع بين الشمول والعمق والتبصّر. وهو أيضاً تقرير يشغل الخاطر. إذ يدلل من جانب على أن التعليم يقع في صميم التنمية المستدامة وأهدافها، ثم يبين بوضوح من جانب آخر بعد المسافة التي تفصلنا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو بهذا يدق ناقوس الخطر عالياً ليتردد صداه في شتى أنحاء العالم ويدفع في اتجاه تحول تاريخي من حيث شحذ الهمم وتعبئة الطاقات لتكثيف الأنشطة الكفيلة بتحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة.

يبين لنا التقرير بالحجة والشاهد كيف أن التعليم يمثل أكثر العوامل أو المدخلات حيوية لكل بُعد من أبعاد التنمية المستدامة. فالتعليم الجيد يؤدي إلى مزيد من الرفاه والازدهار، ويُحسِّن الزراعة، وينهض بالصحة، ويحد من العنف، ويعزز المساواة بين الجنسين، ويزيد من الرأسمال الاجتماعي، ويحسِّن البيئة الطبيعية. والتعليم هو المدخل إلى مساعدة الناس في شتى أنحاء العالم على فهم مدى حيوية التنمية المستدامة لمستقبلنا المشترك. ويزودنا التعليم بالأدوات الأساسية – الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وحتى الأخلاقية – للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. كل هذه الحقائق نجدها مفصلة في التقرير تفصيلاً رائعاً يفوق العادة. كما نجد في الجداول والأشكال والنصوص فيضاً من المعلومات الثمينة.

ويسلط التقرير الضوء أيضاً على الهوة الكبيرة التي تفصل بين الوضع الحالي للتعليم وما يسعى إليه العالم ووعد بتحقيقه بحلول عام 2030. ومن ذلك الفجوات الرهيبة في التحصيل المدرسي بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان وفيما بينها. ففي العديد من البلدان الفقيرة، يواجه الأطفال الفقراء عوائق يكاد يكون من المستحيل تجاوزها في الظروف الراهنة. فالكتب تعوزهم في البيت؛ وفرص التعليم قبل الابتدائي معدومة أمامهم؛ وإذا حالفهم الحظ والتحقوا بالمدارس، تكون هذه بدون كهرباء وماء ومرافق صحية ومعلمين مؤهلين وكتب مدرسية وغيرها من لوازم التعليم الأساسي، ناهيك عن التعليم الجيد. الآثار والنتائج المترتبة على ذلك صادمة. إذ في الوقت الذي يدعو الهدف 4 للتنمية المستدامة إلى تعميم إتمام المرحلة العليا من التعليم الثانوي بحلول عام 2030، تبلغ نسبة الإتمام الحالية في البلدان المنخفضة الدخل 14% فقط (الجدول 10.3 من التقرير الكامل).

ويقوم التقرير بعملية مهمة لتحديد عدد البلدان التي ستحقق الهدف بحلول عام 2030 إذا استمرت في السير على النهج الحالي ووتيرته، أو حتى على نهج يضاهي النهج الذي تسير عليه أسرع البلدان تقدماً في هذا المضمار. ويصل التقرير إلى نتيجة تبدد الأوهام وتزيل الغشاوة عن العيون مفادها أننا بحاجة إلى تقدم غير مسبوق، يبدأ فوراً تقريباً، حتى يكون أملنا في الوصول إلى الهدف 4 للتنمية المستدامة قابلاً للتحقيق.

وقد يقول المشككون: «ألم نقل لكم إن الهدف 4 للتنمية المستدامة غير قابل للتحقيق»، ويطلبون منا أن نُسَلِّم بـ«الواقع». بيد أن التقرير يبين بطرق لا تحصى أن هذا الزعم متهور وغير مسؤول وغير أخلاقي. فنحن إذا تركنا الجيل الحالي من الشباب بدون تعليم مناسب، فإننا نحكم عليهم والعالم بالفقر مستقبلاً، وببيئة معلولة، بل وحتى بتفشي العنف الاجتماعي وعدم الاستقرار على مدى عقود قادمة. فلا عذر لمن يثبط العزائم ويدعي بما لا يعرف. ورسالة هذا التقرير هي أننا يجب أن نعبئ طاقاتنا ونتكاتف سوية لتسريع وتيرة التحصيل الدراسي على نحو غير مسبوق.

ومن عوامل التسريع بهذه العملية توفير التمويل المناسب. وهنا أيضاً، يكشف لنا التقرير عن وقائع تزيل الغشاوة عن الأعين. إذ يبين أن المساعدة الإنمائية المخصصة للتعليم هي اليوم أقل مما كانت عليه في عام 2009 (الشكل 20.7 من التقرير الكامل). أقول: إن قصر نظر البلدان الغنية في هذا المضمار أمر يدعو إلى العجب. فهل تعتقد حقاً هذه البلدان المانحة أنها تقتصد و«توفر النقود» من خلال تقليل نسبة استثمارها في التعليم في بلدان العالم ذات الدخل المنخفض؟ بعد قراءة هذا التقرير، سيكون قادة ومواطنو البلدان العالية الدخل على وعي تام بأن الاستثمار في التعليم مسالة أساسية للرفاه العالمي، وأن مستوى المساعدة الحالي البالغ نحو 5 مليارات دولار أمريكي في السنة للتعليم الابتدائي – أي ما يعادل 5 دولارات أمريكية فقط للشخص الواحد في السنة في البلدان الغنية – هو استثمار ضئيل جداً فيما ينبغي أن ينعم به العالم في المستقبل من حيث التنمية المستدامة والسلام.

ويقدم التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2016 فيضاً من النظرات الثاقبة والتوصيات والمعايير للتقدم إلى الأمام. كما يقدم مقترحات ثمينة بشأن كيفية رصد التقدم صوب تحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة. ويبين عن طريق الدليل والشاهد جدوى القياسات المتطورة والمدروسة لنتائج التعليم وجودته وإتمامه والتي تفوق إلى حد كبير بدقتها وفعاليتها القياسات البسيطة للقيد في التعليم واتمامه التي نعتمد عليها اليوم. فباستخدام بيانات موسعة، وأدوات استقصاء أفضل، ورصد المرافق، وتكنولوجيا المعلومات، يمكننا أن نحصل على قياسات لعمليات التعليم وللمخرجات على كافة المستويات أكثر دقة بكثير من القياسات الراهنة.

قبل 15 عاماً، اعترف العالم أخيراً بهول الخطر الذي تمثله آفة الإيدز الوبائية وغيرها من الآفات الصحية الخطيرة واتخذ خطوات ملموسة للنهوض بالصحة العامة على الصعيد العالمي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وهكذا ولدت مبادرات كبرى، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI) والعديد من المبادرات. وقد أدت هذه الجهود إلى منعطف كبير على صعيد العناية بالصحة العامة وتمويل الأنشطة اللازمة لهذا الغرض. وبالرغم من أن هذه المبادرات لم تحقق مرادها بالكامل (ويعود السبب الرئيس إلى الأزمة المالية في عام 2008 التي وضعت حداً لمنسوب التمويل المتصاعد للصحة العامة) إلا أنها أدت إلى العديد من الإنجازات الكبيرة التي بقيت نتائجها ملموسة إلى يومنا هذا.

وينبغي أن يُقرأ التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2016 كنداء مماثل (لتجربة قطاع الصحة) يدعو إلى العمل وحشد الطاقات والتمويل من أجل التعليم باعتباره يقع في صلب أهداف التنمية المستدامة. وأرى من وجهة نظري، التي طالما عبرت عنها خلال العامين المنصرمين، أن هناك حاجة ماسة وعاجلة إلى إنشاء صندوق عالمي للتعليم يستند إلى الدروس الإيجابية المستخلصة من تجربة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ذلك أن القيود المالية تمثل جوهر التحديات التي تواجه التعليم، مثلما يبين لنا هذا التقرير بوضوح صارخ ينطق به كل جزء من بيانات الاستقصاءات الأسرية على المستوى الوطني.

وتدعونا هذه الوثيقة المُقنِعة والأخاذة إلى الاستجابة لهذه الفرصة ولهذه الحاجة الماسة القصوى والهدف العالمي المعلن المتجسد في الهدف 4 للتنمية المستدامة، وأعني بكل ذلك: تعميم التعليم الجيد للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. وأود أن أحث الناس في كل مكان على دراسة هذا التقرير بعناية واستيعاب رسائله الأساسية. والأهم من ذلك أن نعمل على تحقيقها على جميع المستويات، بدءاً من المجتمع المحلي وانتهاء بالمجتمع العالمي.

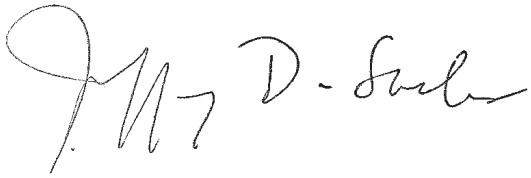

جيفري د. ساكس
مستشار خاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن
أهداف التنمية المستدامة

التقرير العالمي لرصد التعليم 2016 ملخص

المقدمة

اعتمدت الدول الأعضاء في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة خطة عالمية جديدة للتنمية بعنوان: «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030». ويتضمن هذا الجدول 17 هدفاً لتحقيق التنمية المستدامة، منها هدف التنمية المستدامة 4 المخصص للتعليم. وتضع أهداف التنمية المستدامة أولويات التنمية خلال هذه المرحلة حتى عام 2030 وتأتي خلفاً للأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التعليم للجميع التي كان أجلها النهائي عام 2015.

> لن يجود التعليم بكامل إمكاناته لدفع العالم إلى الأمام ما لم تتحسن معدلات الالتحاق بالمدارس تحسُّناً كبيراً، ويصبح التعلم عملية متواصلة مدى الحياة، وتتماهى نُظم التعليم تماماً مع التنمية المستدامة

وأنيطت *بالتقرير العالمي لرصد التعليم*، الذي يستند إلى تجربة وخبرة التقارير العالمية السابقة لرصد التعليم للجميع، مهمة جديدة هي تقييم التقدم الذي يحرزه التعليم في إطار جدول أعمال 2030. ويستكشف *التقرير العالمي لرصد التعليم* لعام 2016، وهو الأول من هذه السلسلة التي ستتواصل على مدى 15 عاماً، العلاقة المعقدة بين التعليم والجوانب الأخرى للتنمية المستدامة، إلى جانب رصد الاثار المترتبة على الهدف 4 للتنمية المستدامة. ويبين أن التعليم سوف لن يجود بكامل إمكاناته لدفع العالم إلى الأمام مالم تتحسن معدلات الالتحاق بالمدارس تحسُّناً كبيراً، ويصبح التعلم عملية متواصلة مدى الحياة، وتتماهى نُظم التعليم تماماً مع التنمية المستدامة.

ويسلط الجانب المواضيعي للتقرير الضوء على الأدلة والممارسات والسياسات التي تبين مجتمعة كيف يمكن للتعليم أن يحفِّز ويعزز خطة التنمية المستدامة بمجملها. ويسوق الحجج القوية على الدور الحيوي لأصناف التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما هدف القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، وتحسين الصحة، والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والزراعة المستدامة، وجعل المدن قادرة على الصمود ومستدامة، والارتقاء بالمساواة داخل المجتمع وجعله أكثر شمولاً وعدلاً.

ويتناول الجانب الخاص بالرصد العديد من التحديات المتعلقة بكيفية رصد التقدم نحو تحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة ويقدم توصيات ملموسة لتغيير السياسات. ويقف التقرير عند كل غاية من غايات التعليم السبع وعند ثلاث وسائل للتنفيذ فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة 4. كما يقوم بتحليل مسألة تمويل التعليم ونظم التعليم وإلى أي مدى يمكن رصد التعليم في إطار الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة. وجرى أيضاً تحديد اللبنات والركائز وأوجه التآزر المحتملة التي من شأنها جعل الخطة العالمية لرصد التعليم على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة أكثر فعالية وكفاءة، وذلك على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

الجدول 1

كيف يتجلى ارتباط التعليم بالأهداف الأخرى للتنمية المستدامة

الهدف 1	التعليم عامل حاسم في انتشال الناس من وهدة الفقر.	**الهدف 10**	من الثابت أن النفاذ إلى التعليم والانتفاع به أمر يساهم في الحد من انعدام المساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.
الهدف 2	يقوم التعليم بدور أساسي لمساعدة الناس على التوجه نحو طرق زراعية أكثر استدامة، وعلى فهم المسائل الغذائية.	**الهدف 11**	بإمكان التعليم تزويد الناس بالمهارات اللازمة للمشاركة في جعل المدن أكثر استدامة والحفاظ عليها وتعزيز مرونتها وقدرتها على الصمود أمام الأوضاع الكارثية.
الهدف 3	يمكن للتعليم أن يساهم مساهمة كبيرة في تحسين الصحة العامة على عدة مستويات، منها تخفيض نسبة الوفيات المبكرة، وتحسين الصحة الإنجابية، والحد من انتشار الأمراض، وتعزيز أنماط الحياة الصحية ورفاه الإنسان.	**الهدف 12**	بإمكان التعليم أن يؤثر تأثيراً كبيراً على أنماط الانتاج (مثلاً فيما يتعلق بالاقتصادي التدويري) وأن يوسع مدارك المستهلك بشأن السلع المنتجة بطريقة مستدامة وضرورة تجنب الإهدار.
الهدف 5	تعليم النساء والفتيات مسألة ضرورية لاكتساب المهارات الأساسية للقرائية، وتحسين المهارات والقدرات التشاركية، وتحسين الفرص الحياتية.	**الهدف 13**	يمثل التعليم مدخلاً أساسياً لفهم الجمهور لتغير المناخ والتكيف معه والتخفيف من وطأته، لا سيما على المستوى المحلي.
الهدف 6	يُنمي التعليم والتدريب المهارات والقدرات اللازمة لاستخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر استدامة ويعزز النظافة الصحية.	**الهدف 14**	التعليم عامل مهم في إنضاج الوعي بشأن البيئة البحرية وبناء توافق استباقي بشأن الاستخدام الحكيم والمستدام للموارد البحرية.
الهدف 7	بإمكان البرامج التعليمية، لا سيما غير النظامية وغير الرسمية، أن تساهم في حفظ الطاقة وتعزيز موارد الطاقة المتجددة.	**الهدف 15**	يعزز التعليم والتدريب المهارات والقدرات التي من شأنها تعزيز أساليب العيش المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، لا سيما في البيئات المعرضة للخطر.
الهدف 8	هناك صلة مباشرة بين مستويات التعليم والحيوية الاقتصادية والأعمال الحرة ومهارات سوق العمل وغيرها من المجالات.	**الهدف 16**	يعتبر التعليم أو التعلم الاجتماعي مسألة حيوية لتيسير وضمان إقامة مجتمعات تشاركية وشاملة وعادلة وتعزيز التماسك الاجتماعي.
الهدف 9	التعليم ضروري لتنمية المهارات اللازمة لإقامة بنية تحتية مرنة وقادرة على الصمود وتعزيز الصناعة المستدامة.	**الهدف 17**	يبني التعلم مدى الحياة القدرة على فهم وتعزيز السياسات والممارسات في مجال التنمية المستدامة.

المصدر: المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية.

أطفال يستخدمون السبورة لإسناد دفاترهم عند الكتابة في مدرسة دان ساء، النيجر.

TAGAZA DJIBO/UNESCO

الكوكب

عندما يأتي الكلام عن الكوكب تتسع الصورة ويتسع معها التفكير. وهنا يأتي دور التعليم الذي ينبغي أن يُعلِّم الناس كيف يفكرون بصورة جماعية وليس فردية. وعلينا أن نتكاتف ونعمل معاً في هذا المضمار!

لذا يجب أن يحرص التعليم على عدم الترويج لأنماط الحياة غير المستدامة. أي يجب ألا نتعلم فقط كيف نعزز مستقبلنا الوظيفي وزيادة دخلنا بغض النظر عما يترتب على ذلك من آثار ضارة بالبيئة.
أنا
أنا
أنا

يجب أن نتعلم مهارات جديدة خضراء، ونتعلم التصرف بمسؤولية، حتى نتمكن من وضع حد لتغير المناخ.
ما معنى درجة مئوية
الأوزون
ثاني أكسيد الكربون

دعونا ننظر حولنا! نحن لسنا غالباً أول من فكر في هذه القضايا. ويمكننا التعلم من مجتمعات السكان الأصليين الذين لديهم طرقهم في التعايش مع الأرض والانسجام معها.
مراعاة لغة الأقلية
احترام حقوق الآخرين

بإمكان مدارسنا أن تقوم بأشياء كثيرة من أجل البيئة. وينبغي على معلمينا أيضاً، وليس نحن فقط، الاطلاع والتعلم في مجال تغير المناخ!

لكن التعلم لا يقف عند المدرسة وينتهي بها. إذ يتوجب أيضاً على المجتمعات والشركات مواصلة العمل وبذل كل ما في وسعها من أجل إيجاد طرق جديدة لحماية الكوكب.
ألا ترى أن بإمكاننا القيام بهذا الأمر على نحو أفضل؟
ما رأيك أنت؟

التعليم والتنمية المستدامة: كيف يرتبطان وما أهمية أوجه الترابط بينهما

الاستدامة البيئية للكوكب

أدت أنشطة الإنسان الفردية والجماعية إلى إجهاد الكوكب واشكال الحياة التي تعتمد عليه اجهاداً كبيراً بفعل الضغط الهائل الذي تعرضوا له جراء هذه الأنشطة. وبما أن البشرية تساهم مساهمة واضحة في التدهور البيئي والانحسار السريع للتنوع البيولوجي وتغير المناخ، فإن من اللزام عليها أيضاً أن تقدم الحلول لتدارك المخاطر والتصدي للتحديات التي كان لها يد في نشأتها.

وبمقدور التعليم أن يقوم بدور رئيس في التحول المطلوب إلى مجتمعات أكثر استدامة من الناحية البيئية، بالتنسيق مع المبادرات الحكومة ومبادرات المجتمع المدني والقطاع الخاص. فالتعليم يصوغ القيم ووجهات النظر، ويساهم أيضاً في تنمية وتطوير المهارات والمفاهيم والأدوات التي يمكن أن تستخدم في خفض أو إيقاف الممارسات غير المستدامة.

ولا ينحصر دور التعليم المتعدد الأوجه في مجال الاستدامة في جانبه الإيجابي، إذ يمكن أن يعزز ممارسات غير مستدامة. ومن ذلك الاستهلاك المفرط للموارد، والإسراع في تآكل معارف السكان الأصليين وطرق عيشهم ذات الاستدامة النسبية. لذلك قد يتطلب الأمر تكييف التعليم وتحويله لضمان تأثيره الإيجابي.

أدى السلوك البشري إلى أزمة بيئية

يُعتبر التوسع الديموغرافي وأنماط الحياة الحديثة والسلوك الفردي من التفاهمات الأكثر شيوعاً بشأن كيف أدى ويؤدي السلوك البشري إلى التدهور البيئي. وقوام العامل الديموغرافي في الأزمة البيئية هو أن هناك ببساطة الكثير جداً من الناس على هذا الكوكب: فقد تضاعف عدد سكان العالم ثلاث مرات في الفترة بين عامي 1950 و2015، ومن المتوقع أن يزداد العدد بمقدار مليار آخر بحلول عام 2030. ويتجلى عامل أنماط الحياة الحديثة في المعدل العالي لاستهلاك الموارد من قبل الفرد الواحد في المناطق الحضرية والبلدان الغنية. إذ يُلاحظ في البلدان التي زادت فيها مستويات المعيشة بوتيرة سريعة أن الآثار الإيكولوجية تضاعفت فيها خلال العقدين المنصرمين. ففي عام 2012، كان معظم البلدان ذات الدخل المرتفع تعاني من آثار إيكولوجية غير مستدامة. أما تأثير السلوك الفردي في البيئة فينُظر إليه في آن واحد كمصدر للمشاكل البيئية وكحل لها، مثلاً عن طريق السياسات التي تشجع على إعادة تدوير النفايات، واستخدام الدراجة الهوائية والسيارات الصديقة للبيئة والموفرة للوقود.

التعلُّم ضرورة لا بد منها للتصدي لهذه التحديات والتغلب عليها

للتعليم دور رئيس في التصدي للتحديات البيئية. فالتعليم، ولا سيما تعليم الفتيات والنساء، هو الوسيلة الأكثر فعالية لتقليص النمو السكاني، وتمكين النساء من إسماع كلمتهن عند اتخاذ القرارات بشأن الإنجاب وتوقيت فترة الحمل. وبإمكان التعليم أن يحسِّن سبل العيش من خلال زيادة المداخيل، وتنمية المهارات اللازمة لتحويل الاقتصادات والنظم الغذائية. وبمقدور التعليم أيضاً التأثير في السلوك البيئي الفردي والجماعي من خلال النهوج/المقاربات المعاصرة والتقليدية للتعلم مدى الحياة.

النهج المعاصر: التعلم عن طريق التعليم المدرسي

تساعد المدارس الطلاب على فهم مشكلة بيئية معينة وما يترتب عليها من عواقب وأنواع الإجراءات الازمة لمعالجتها. وقد باتت المعارف المتعلقة بالبيئة تدرج على نحو متزايد في المناهج الدراسية الرسمية. ويبين تحليل لـ78 منهجاً من المناهج الدراسية الوطنية أن 55% منها تستخدم مفردة «إيكولوجي» و47% منها تستخدم مصطلح «التربية البيئية».

> يبين تحليل لـ78 منهجاً من المناهج الدراسية الوطنية أن 55% منها تستخدم مفردة «إيكولوجي» و47% منها تستخدم مصطلح «التربية البيئية»

الشكل 1

المستويات العليا من التطور البشري جاءت على حساب النظام الإيكولوجي

مجموع الآثار الإيكولوجية وفقاً لمؤشر/دليل التنمية البشرية، بحسب البلدان، 2012

يُعتبر ***الأثر الإيكولوجي*** أثراً مستداماً إذا كان يقل عن 1.7 من الهكتارات العالمية للفرد الواحد ، باعتبار الحجم الراهن للسكان ومناطق البر والبحر الإنتاجية المتاحة (القدرة البيولوجية)؛ أي يمكن للأرض أن تجدد موارد البلد لمعاودة استخدامها.

مؤشر/دليل التنمية المستدامة (HDI) وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) مقياس لمتوسط الإنجازات القطرية في مجال الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة. ويدل المؤشر على تنمية بشرية مرتفعة جداً إذا بلغت نسبته 0.8 أو أكثر.

ويرتبط ارتفاع مؤشر التنمية البشرية في سنغافورة (0.91) بأثر إيكولوجي كبير للفرد الواحد (7.97). ويعني ذلك أن الناس في سنغافورة يعيشون حياة جيدة ولكنهم يستهلكون أيضاً الموارد بنسبة عالية.

المصدر: تحليل فريق التقرير العالمي لرصد التعليم بالاستناد إلى بيانات الشبكة العالمية للآثار الإيكولوجية (2016)

ففي الهند على سبيل المثال، بدأت الوكالات الحكومية في عام 2003، على أثر صدور قرار من المحكمة العليا، بإنتاج مادة تعليمية غزيرة في مجال التربية البيئة مكَّنت أكثر من 300 مليون طالب في 1.3 مليون مدرسة من تلقي بعض التدريب في حقل التربية البيئية.

وتُشجع التربية البيئية أنماط الحياة المستدامة، والحد من النفايات، وتحسين استخدام الطاقة، وزيادة استخدام مواصلات النقل العامة، ودعم السياسات الصديقة للبيئة، ونشاط البيئة. وتفيد البيانات المستمدة من برنامج التقييم الدولي للطلاب لعام 2006، أن الطلاب في إستونيا والسويد، حيث يشكل موضوع التنمية المستدامة جزءاً من المنهج الدراسي، أكثر قدرة من نظرائهم في البلدان التي تفتقر إلى هذا النوع من المواد التعليمية على إعطاء أجوبة صحيحة بخصوص العلوم البيئية. وقد اعتمدت بعض المدارس مقاربة جامعة للتربية البيئية. وتبين البحوث التي تناولت هذا النوع من المدارس (المملكة المتحدة) وجود تحسن في الروح والأخلاقيات الجماعية للمدرسة وفي صحة الطلاب، وانخفاض الآثار الإيكولوجية الناجمة عن هذه المدارس.

النهج التقليدي: التعليم عن طريق الجماعة/المجتمع المحلي

كان للمعارف التقليدية – لا سيما معارف السكان الأصليين – في مجال الزراعة وانتاج الغذاء وحفظه دور مهم في الاستدامة البيئية على مدى قرون عديدة. وهناك أمثلة عديدة على أن إدارة الأراضي من قبل الجماعات الأصلية باتت تحظى باعتراف عالمي كنهوج وممارسات ممتازة لصون التنوع البيولوجي والحفاظ على عمليات النظام الإيكولوجي. ففي كولومبيا، يعمل مجلس المستوطنات المستدامة في الأمريكيتين على تطبيق مفهوم «العيش البهيج» الذي يعترف بإسهام جماعات السكان الأصليين، كإسهامهم مثلاً في مشاريع المحلات الإيكولوجية الحضرية، والقرى التقليدية المستدامة، والمراكز التعليمية في مجال الاستدامة.

وقد ساهمت المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين في عمل وتسيير النظام الإيكولوجي، ونظم الإنذار المبكر من الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود أمامه والتعافي من آثاره. ومن الأمثلة على تعلم المدارس من معارف السكان الأصليين المبادرة الزراعية الشاملة في ألاسكا التي يتفاعل الطلاب في إطارها مع الشيوخ والكبار من السكان الأصليين. ثم إن التعليم بالغات المحلية يساهم أيضاً في تشاطر المعرفة بين الأجيال.

منهج التعلم مدى الحياة: التعلم من خلال العمل والحياة اليومية

إلى جانب التعليم النظامي أو بخلافه، يمكن للوكالات الحكومية، والمجموعات المجتمعية غير الربحية، ومنظمات العمل، ومؤسسات القطاع الخاص، أن تساعد في تغيير السلوك الفردي والجماعي.

ويمكن للحملات المدعومة من الحكومة أن ترفع مستوى الوعي بشأن مشكلة بيئية معينة، وتبين أسبابها وكيف يمكن للناس معالجتها. ومن ذلك أن إثيوبيا وبعض الشركاء أطلقوا في عام 2015 حملة لتوعية الجمهور تستمر لمدة سنتين ترمي إلى تشجيع منتجات الإضاءة الشمسية.

كما يمكن للقادة في المجالات الدينية والثقافية والاجتماعية أن يساعدوا في ترويج ونشر القيم والسلوكيات الصائبة من الناحية البيئية، ومن الأمثلة على ذلك دفاع البابا فرنسيس عن البيئة وكذلك الدالاي لاما والجمعية المسلمة المعنية بتغير المناخ (MACCA).

ويعتبر مكان العمل مركزاً أساسياً للتعلم. وقد شنَّت بعض الشركات حملات للحد من آثارها الإيكولوجية وتثقيف موظفيها والجمهور بشأن حماية البيئة. وقد أفاد استقصاء أجرته وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست أن أكثر من 40% من المسؤولين التنفيذين في الشركات العالمية يعتقدون أن من المهم لشركاتهم مواءمة الاستدامة مع عملها. كما روجت منظمات العمل لممارسات أكثر استدامة في أماكن العمل.

وتقوم المنظمات غير الحكومية، من خلال حملات التوعية العامة والمشاريع والشراكات والتحالفات الصديقة للبيئة، بدور حيوي في تعبئة الجمهور لدعم البيئة وصونها. وتساهم المجموعات التي تنظم حملات إلكترونية، مثل مجموعة آفاز التي يبلغ عدد أعضائها 44 مليون عضو في 194 بلداً، في إذكاء الوعي بشأن البيئة والقيام بمبادرات نوعية مثل حملة العامين لحظر استخدام مبيدات الآفات الزراعية التي تقتل النحل.

يتطلب التعامل مع تغير المناخ اتباع نهج متكامل للتعلم

يُعزز التعليم قدرة الناس على التصدي للمخاطر المتعلقة بالمناخ والصمود أمامها. كما يشجع دعمهم لإجراءات وأنشطة التخفيف من وطأة المخاطر والمشاركة فيها. هذا ويعتبر توسيع فرص الالتحاق بالتعليم أكثر فعالية في مواجهة آثار تغير المناخ من الاستثمار في بنى تحتية مثل جدران البحار ونظم الري. ثم إن تعليم الإناث يقلل من الوفيات الناجمة عن الكوارث. وتشير التوقعات إلى أنه في حالة توقف التعليم عن التقدم، فإن الوفيات الناجمة عن الكوارث في المستقبل ستزداد بنسبة 20% خلال العقد الواحد. وأكثر المجتمعات عرضة لخطر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ توجد عموماً في البلدان التي تعاني من نسبة متدنية وغير متساوية من التحصيل الدراسي.

> إذا توقف التعليم عن التقدم، فإن الوفيات الناجمة عن الكوارث في المستقبل ستزداد بنسبة 20% خلال العقد الواحد

وبإمكان التعليم أن يساعد المجتمعات على الاستعداد للكوارث المتعلقة بتغير المناخ والتكيف معها. وقد وجدت دراسة عن كوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي أن الافتقار إلى التعليم وتدني نسبة القرائية منعا الناس من فهم التحذيرات من الكوارث. وعملت المجتمعات المحلية في الفلبين مع المسؤولين في مجال التعليم وشركاء آخرين لتثقيف الشباب بشأن التكيف مع تغير المناخ، ما يساعد على تنمية قدرة المجتمعات المحلية على التعامل مع آثار هذا التغير.

الازدهار

إن عالمنا يتغير بسرعة،
بيئياً واجتماعياً واقتصادياً.
لا يمكن أن نستمر بوضعنا الاستهلاكي الراهن،
أي أن نشتري ونشتري ونشتري، وننتج بدون عناية
واحتساب للعواقب. إن عالمنا يحتاج إلى النمو بطريقة
تشمل الجميع وتحفظ كوكبنا للأجيال القادمة.
هذا يعني تعلُّم مهارات جديدة
ومواصلة التعلم مدى الحياة.
على سبيل المثال، يمكن للمزارعين أن
يتعلموا كيف يزيدوا من حجم إنتاجهم ولكن
على نحو لا يلحق الضرر بالبيئة.
التركيز على التعليم يمكن أن يساعد الناس،
جميع الناس. وكلما زاد مستوى التعليم
زاد مستوى الأجور، وانتشل الناس
من وهدة الفقر.
ولكن التعليم بحاجة إلى أن يتطور هو أيضاً من أجل
مواكبة مستجدات العصر. والحواسيب باتت اليوم قادرة
على القيام بوظائف كثيرة، لذا يتعين على الطلاب السعي
إلى حيازة مهارات عالية المستوى، ولا سيما المهارات
المواكبة للتغيرات التي يشهدها عالم العمل.

ازدهار: اقتصادات مستدامة وجامعة

لا بد للاقتصاد العالمي أن يكون مستداماً من الناحية البيئية وجامعاً إذا أريد لخطة عام 2030 أن تنجح. وللتعليم دور أساسي في هذا التحول.

فالتعليم والتعلم مدى الحياة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق استدامة الانتاج والاستهلاك وتوفير المهارات اللازمة لإنشاء صناعة خضراء (صديقة للبيئة) وتوجيه التعليم العالي والبحوث نحو الابتكارات الخضراء. وبإمكانهما أيضاً المساهمة في تحويل قطاعات اقتصادية أساسية، مثل الزراعة، تعتمد عليها البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء وكذلك الأسر المعيشية.

وينبغي أن يكون الاقتصاد أيضاً جامعاً يشمل الكل بلا تمييز وبقدر عال من المساواة بين الجميع، وهو أمر ضروري على قدم المساواة مع الاستدامة لا يستقيم حال الاقتصاد بدونه. وبإمكان التعليم الجيد أن يساهم في تحقيق هذه الغاية. فالقوى العاملة المتعلمة مسألة أساسية لنمو الاقتصاد الجامع الذي يركز على رفاهية الإنسان. ثم إن التعليم يحد من الفقر عن طريق توفير المزيد من الفرص لإيجاد عمل لائق ومداخيل مناسبة، ويساعد على تدارك التفاوت بين الأجور القائم على نوع الجنس والوضع الاجتماعي – الاقتصادي وغيرهما من الركائز التي يقوم عليها التمييز.

تخضير الصناعة من شأنه زيادة الطلب على المهارات

تقتضي التنمية المستدامة والنمو الأخضر إنشاء صناعات خضراء و«تخضير» الصناعات القائمة. وتستخدم الصناعات الخضراء بالفعل أعداداً كبيرة من العمال، ويتوقع أن تنمو نمواً كبيراً في البلدان ذات الدخل المنخفض. فعلى سبيل المثال، قد تشكِّل الطاقة المتجددة نصف إجمالي الزيادة تقريبا في توليد الكهرباء على الصعيد العالمي في الفترة بين عام 2015 وعام 2040، ولا سيما في الصين والهند وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

ويعتمد إنشاء الصناعات الخضراء على عمال ذوي مهارات عالية ومستوى عال من التعليم والتدريب. ويتطلب تخضير الصناعات القائمة مواصلة العمال من ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة التعليم والتدريب، في مكان العمل غالباً. وفي هذا الصدد، تواجه صانعي السياسات والمربين مشكلة تحديد المهارات اللازم تدريسها، في وقت تشهد الاقتصادات تغيراً سريعاً.

وتتطلب الاستدامة والنمو الأخضر زيادات كبيرة في الاستثمار في البحوث والتطوير. ولكي تقوم نظم التعليم العالي بتزويد عدد كاف من الناس بالمعارف والمهارات المتخصصة في مجموعة واسعة من المجالات، ينبغي أن تتوفر لديها مناهج متنوعة ومحددة، إلى جانب برامج دراسية تعاونية متعددة التخصصات. ووفقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة، تحتاج الحكومات إلى زيادة البحوث والتطوير في مجال الطاقة بنسبة تصل إلى خمسة أضعاف سنوياً لتحقيق انتقال سريع إلى كثافة منخفضة من الكربون.

بإمكان التعليم أن يساعد في تحويل الزراعة

تواجه الزراعة في كل أنحاء العالم تحديات غير مسبوقة في الفترة 2030–2015. فالزراعة من بين القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالتدهور البيئي وهي أيضاً مسؤولة عن ثلث انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. هذا في حين يتطلب النمو السكاني زيادة هائلة ولكن مستدامة في انتاج الغذاء، مع توزيع أكثر إنصافاً للمواد الغذائية.

ويعتبر التعليم رافعة حيوية للإنتاج الغذائي المستدام. فالتعليم الابتدائي والثانوي يزود المزارعين بالمهارات الأساسية اللازمة للمستقبل وبمعلومات مهمة بشأن تحديات الاستدامة في مجال الزراعة. كما تتكفل السياسات المعنية بالتدريب المهني وتنمية المهارات بتجسير الهوة بين المزارعين والتكنولوجيات الحديثة. ويمكن لبرامج محو الأمية والإرشاد الزراعي أن تساعد المزارعين على زيادة الانتاجية. كما تساعد البحوث الزراعية المرتبطة بالتعليم العالي على الابتكار المؤدي إلى المزيد من الاستدامة. ومع ذلك أوقفت، أو خفضت، العديد من البلدان الاستثمار في البحوث. ويُلاحظ على وجه الخصوص أن حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الانفاق العالمي على البحوث الزراعية العامة انخفضت من 10% في عام 1960 إلى 6% في عام 2009.

> ويمكن لبرامج محو الأمية والإرشاد الزراعي أن تساعد المزارعين على زيادة الانتاجية بنسبة تصل إلى 20%

يسهم التعليم والتعلم مدى الحياة في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

تساهم زيادة مستويات التعليم الابتدائي والثانوي في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وتتضح الصورة حين نعرف أن المستويات الأولى لتحصيل التعليم تقف وراء حوالي نصف الفرق في معدلات النمو بين شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة بين عامي 1965 و2010. ويعزز التعليم جيد النوعية والعمال ذووا المهارات العالية مكاسب الانتاجية والتطور التكنولوجي. وتساعد الفروق في نوعية نظم التعليم في تفسير «معجزة» شرق آسيا في النمو الاقتصادي من جانب و«العقود الضائعة» لأمريكا اللاتينية من جانب آخر. ولا بد من الاستثمار في التعليم الثانوي والعالي الجيد إذا أريد للبلدان أن تتطور وتزدهر. ويصح هذا الأمر بشكل خاص على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كان إجمالي معدل القيد في التعليم العالي 8% فقط في عام 2014.

> قد لا يكون لدى العالم بحلول عام 2020 سوى عدد قليل من العمال من ذوي التعليم العالي – قياساً بحجم الطلب – لا يتجاوز 40 مليون عامل

وإذا أُريد للتعليم أن يستمر في دفع عجلة النمو إلى الأمام، يتحتم عليه أن يواكب عالم العمل الذي يتغير بسرعة. فالتكنولوجيا رفعت مستوى الطلب على العمال من ذوي المهارات العالية وخفضت الطلب على الوظائف التي تستدعي مهارات متوسطة، مثل العمل المكتبي وعمال المبيعات ومشغلي المكائن، باعتبارها قابلة للتشغيل آلياً بسهولة. وهو أمر يؤثر على الملايين في المستقبل: ففي عام 2015، كانت الوظائف متوسطة المهارة تمثل أقل قليلاً من ثلثي إجمالي العمالة.

وتشير الدلائل إلى أن معظم نظم التعليم لا تواكب متطلبات السوق. فقد لا يكون لدى العالم بحلول عام 2020 سوى عدد قليل من العمال من ذوي التعليم العالي – قياساً بحجم الطلب – لا يتجاوز 40 مليون عامل، مقابل 95 مليون عامل من ذوي المستويات التعليمية الدنيا.

وسيبقى سوق العمل على الأرجح ينظر بعين التقدير والاهتمام الجدي للمهارات والكفاءات التي يعززها التعليم العام والشامل، ومن ذلك التفكير النقدي، وحل المشاكل، والعمل في إطار الأفرقة والمشاريع، والتعليم الجيد لمهارات القرائية، ومهارات الاتصال والتواصل والعرض. وعلى ذلك فإن اكتساب المهارات الأساسية والقابلة للتحويل أمر في غاية الأهمية للعمالة في المستقبل. أما التحدي الذي يواجه التعليم في هذا الصدد فيتمثل في كيفية نقل هذه المهارات للطلاب بأقصى قدر من الفعالية.

بإمكان التعليم دعم الاندماج الاجتماعي

للتعليم دور أساسي في ضمان استدامة النمو الاقتصادي وكفالة طابعه الجامع غير الاستبعادي. فالتعليم قوة محركة للنمو ورافعة له، ويساهم مساهمة فاعلة في زيادة مداخيل الفئات الفقيرة ويحد من عدم المساواة. وإذا التزمت 10 في المائة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتحقيق هدفي عام 2020 المتمثلين في الحد من التسرب المدرسي وزيادة الالتحاق بالتعليم العالي، فإن عدد المعرضين للدخول في دائرة الفقر يمكن أن ينخفض بمقدار 3.7 مليون نسمة.

غير أن تعزيز التدريب والمهارات لا تتوزع فوائده دائماً بالتساوي ولا يترجم دائماً من ثم إلى خفض التفاوت الاجتماعي. وإلى جانب توسيع نطاق الاستفادة من التعليم بشكل منصف، تحتاج الحكومات إلى التركيز على السياسات الاجتماعية التي توزع الفوائد المكتسبة توزيعاً منصفاً من أجل التصدي لاتساع التفاوت في الدخل داخل البلدان وعكس هذا الاتجاه.

التعليم يُحسِّن نواتج سوق العمل

يُلاحظ أن معدلات البطالة متدنية لدى المتعلمين، لا سيما في البلدان الغنية. ففي عام 2013، بلغت نسبة التوظيف في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بين صفوف الراشدين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و64 سنة والذين لم يبلغ تحصيلهم الدراسي المرحلة العليا من التعليم الثانوي 55% فقط، مقارنة بـ73% من الذين أتموا المرحلة العليا من التعليم الثانوي أو التعليم غير العالي و83% من ذوي التعليم العالي. أما في البلدان الفقيرة، فالعلاقة بين مستوى التعليم والعمالة تكون غالباً ضعيفة في صفوف الشباب، ما يوحي بأن الطلب على العمالة الماهرة محدود وأن نظم التعليم لا توفر للطلاب المهارات اللازمة.

ويمكن توفير المزيد من فرص العمل اللائق للفئات المحرومة من خلال تخفيض نسبة التفاوت في التعليم. ويفيد تحليل اجري لحساب التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2016 أنه إذا كان للعمال من خلفيات اجتماعية محرومة وغير محرومة نفس التعليم فإن نسبة العمالة الفقيرة ستقل بمقدار 39%.

الشكل 2:

ترتبط زيادة مستويات التعليم بالفئة الدنيا من العمالة الفقيرة

العمالة الفقيرة (أقل 50% من متوسط المداخيل الإسبوعية) بحسب المستوى التعليمي في 12 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل

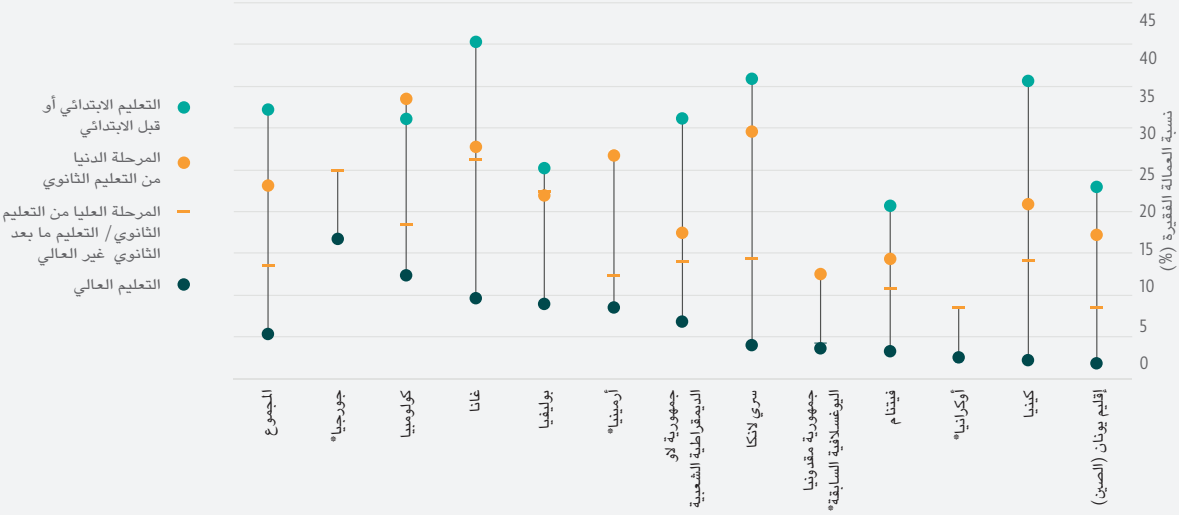

استبعدت مستويات التعليم بسبب العدد المنخفض من الملاحظات.

ملاحظة: العينة مستمدة من المناطق الحضرية. وتنحصر العينة بالعمال المتفرغين بدوام كامل (30 ساعة عمل اسبوعياً على الأقل) الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة.

المصدر: حسابات فريق التقرير العالمي لرصد التعليم بالاستناد إلى استقصاءات قياس المهارات اللازمة من أجل العمل والانتاجية التي وضعها البنك الدولي (2012–2030)

ويرتبط التعليم ارتباطاً واضحاً بالمداخيل؛ إذ بين استقصاء شمل 139 بلداً، أن معدل العائد لكل سنة دراسية إضافية يبلغ 9.7%. ومعدلات العائد هي الأعلى في أشد البلدان فقراً التي تحتاج إلى عمال ماهرين. ولكن لضمان انتفاع الطلاب إلى أقصى حد من المستويات العليا من التعليم، فإن الاستثمار في التعليم ينبغي أن يُشفع بسياسات اقتصادية تزيد من الطلب على العمالة الماهرة.

ولاشك أن النمو الأخضر ينطوي على العديد من الإمكانيات لتوسيع فرص العمل، ألا أنه لا مفر أيضاً من فقدان الوظائف المرتبطة بالصناعات غير المستدامة عندما تغلق هذه أبوابها. ومن الضروري وجود سياسات موسعة في مجال التعلم مدى الحياة لتعزيز برامج التعليم والتدريب لتمكين العمال الذين فقدوا وظائفهم من التحول إلى وظائف جديدة.

رجل يقف في وسط حقل من الكاسافا الذي تُستخدم في زراعته تقنية محسَّنة في بوكوكو بجمهورية أفريقيا الوسطى.

CREDIT: FAO/Riccardo Gangale

الناس

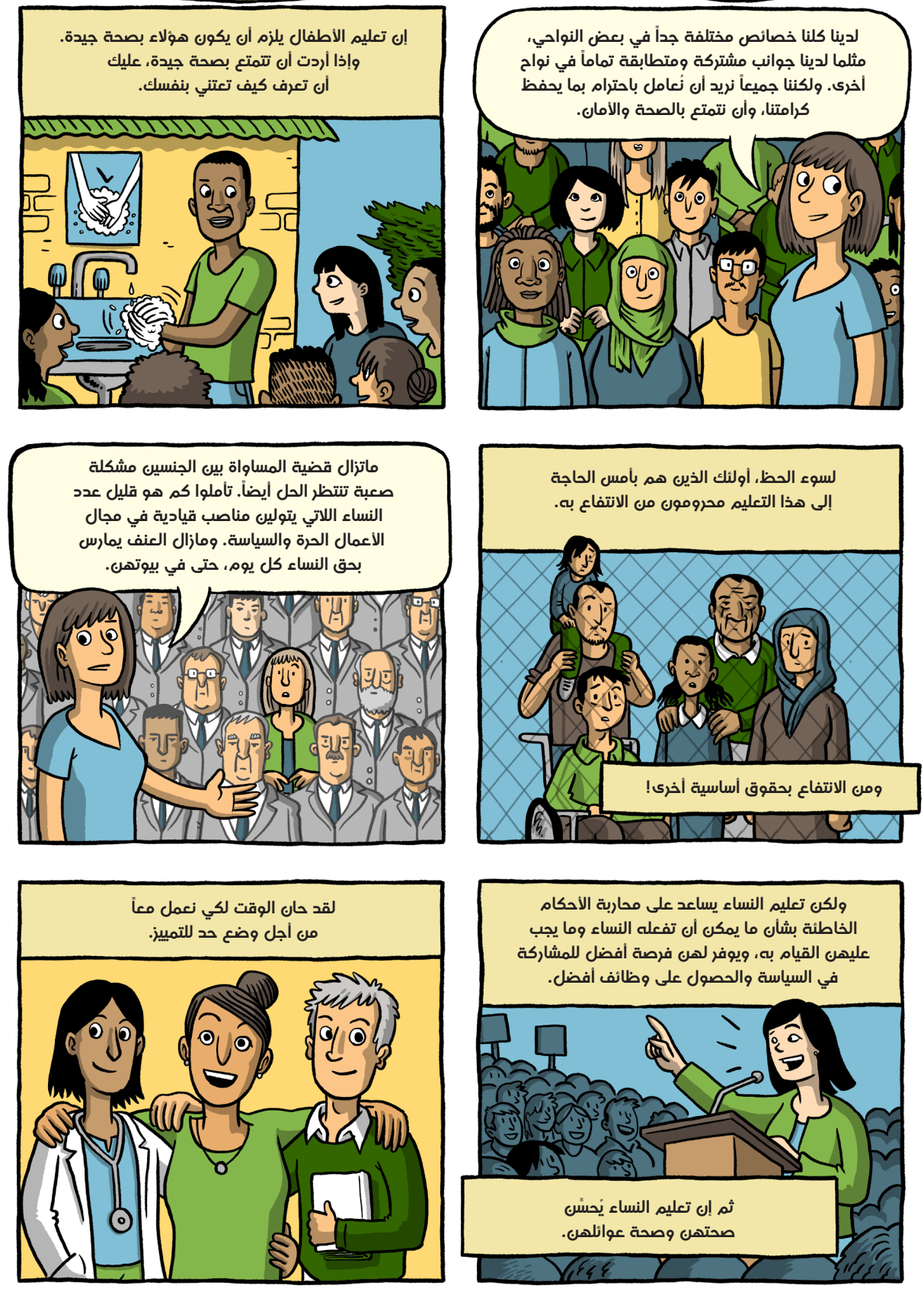
لدينا كلنا خصائص مختلفة جداً في بعض النواحي، مثلما لدينا جوانب مشتركة ومتطابقة تماماً في نواح أخرى. ولكننا جميعاً نريد أن نُعامل باحترام بما يحفظ كرامتنا، وأن نتمتع بالصحة والأمان.
إن تعليم الأطفال يلزم أن يكون هؤلاء بصحة جيدة. وإذا أردت أن تتمتع بصحة جيدة، عليك أن تعرف كيف تعتني بنفسك.
لسوء الحظ، أولئك الذين هم بأمس الحاجة إلى هذا التعليم محرومون من الانتفاع به.
ومن الانتفاع بحقوق أساسية أخرى!
ماتزال قضية المساواة بين الجنسين مشكلة صعبة تنتظر الحل أيضاً. تأملوا كم هو قليل عدد النساء اللاتي يتولين مناصب قيادية في مجال الأعمال الحرة والسياسة. ومازال العنف يمارس بحق النساء كل يوم، حتى في بيوتهن.
ولكن تعليم النساء يساعد على محاربة الأحكام الخاطئة بشأن ما يمكن أن تفعله النساء وما يجب عليهن القيام به، ويوفر لهن فرصة أفضل للمشاركة في السياسة والحصول على وظائف أفضل.
ثم إن تعليم النساء يُحسّن صحتهن وصحة عوائلهن.
لقد حان الوقت لكي نعمل معاً من أجل وضع حد للتمييز.

الناس: التنمية الاجتماعية الشاملة

تؤدي التنمية الاجتماعية إلى تحسين رفاه الإنسان وتعزز المساواة وتتوافق مع الديمقراطية والعدالة. والتعليم رافعة قوية لقدرات الإنسان وتمكينه، وجانب أساسي في التنمية الاجتماعية. وهو ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لضمان أن يعيش الناس حياة صحية وتحسين حياة أولادهم. فبإمكان التعليم تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تمكين الفئات الضعيفة، وجُلّها من الفتيات والنساء.

ويرتبط قطاع التعليم ارتباطاً وثيقاً مع القطاعات الأخرى، وأهميته الكبيرة لها مثل أهمية الصحة والتغذية وموارد الطاقة له. فصحة الأطفال تتحكم بقدرتهم على التعلم، والبنية التحتية للصحة يمكن أن تستخدم لتوفير التعليم، ثم إن تمتع المعلمين بصحة جيدة أمر لا غنى عنه لأداء قطاع التعليم.

في نهاية المطاف، لا بد من اعتماد مقاربة شاملة للتنمية البشرية من أجل التصدي لتحديات الفقر المتعددة الأبعاد.

التنمية الاجتماعية الشاملة مسألة في غاية الأهمية للمستقبل المستدام للجميع

تتطلب التنمية الاجتماعية الشاملة توفير الخدمات الحيوية للجميع مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة والإسكان والنقل، وهو أمر يفتقر إليه الواقع الراهن. وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما تزال المساواة الفعلية بين الجنسين بعيدة المنال في معظم البلدان ؛ ومن ذلك أن النساء يقمن بجهد يساوي مرتين على الأقل عمل الرجل وبدون أجر، وغالباً ما يعملن في القطاع غير الرسمي أو غير النظامي.

وتتطلب التنمية الاجتماعية الشاملة معالجة حالة التهميش والتمييز المترسخة بحق المرأة، والمعوقين، والسكان الأصليين، والأقليات الإثنية واللغوية، واللاجئين والسكان المشردين والنازحين، والمجموعات المستضعفة. وبغية تغيير الأعراف والمعايير التمييزية وتمكين المرأة والرجل، يمكن تحسين التعليم والمعرفة التي ينقلها من أجل التأثير على القيم والمواقف.

> يقوم النساء بجهد يساوي مرتين على الأقل عمل الرجل بدون أجر

وهناك الكثير من المجموعات المهمشة من حيث الاستفادة من التعليم والتعليم الجيد، تشمل الأقليات العرقية والإثنية واللغوية، والمعوقين، والرعاة، وسكان الأحياء المعدومة، والأطفال الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية، والأطفال والأيتام «غير المسجلين». وتفسر الفروقات في الدخل والموقع والإثنية أنماط التهميش في مجال التعليم داخل البلدان. ويعتبر الفقر أكبر وأخطر الحواجز التي تحول بين الناس والتعليم. ففي 101 من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يقل التحصيل المدرسي للطلاب من الفئات الأشد فقراً الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 عاماً، 5 سنوات قياساً بالطلاب من الفئات الأكثر غنى؛ وتبلغ الفجوة بين سكان المناطق الحضرية والريفية 2.6 سنة، و1.1 سنة بين الإناث والذكور.

وغالباً ما تتداخل هذه العوامل. ومن ذلك أن الإناث من الخلفيات الفقيرة والمهمشة إثنياً أو مكانياً غالباً ما يكون حظهن في التعليم أسوأ بكثير من حظ أترابهن من الذكور. ففي معظم البلدان، أقل من نصف الإناث الريفيات الفقيرات يتمتعن بالمهارات الأساسية للقرائية. وفي بلدان مثل إثيوبيا وأفغانستان وباكستان وبنين وتشاد وجنوب السودان وغينيا، حيث تكون أوجه التفاوت في أقصاها، تبلغ حصة النساء من التعليم المدرسي أقل من سنة واحدة.

التعليم يُحسِّن نواتج التنمية الاجتماعية

يمكن للتعليم أن يُحسِّن نواتج التنمية الاجتماعية في مجموعة من المجالات، لا سيما في مجال الصحة ووضع المرأة. فهو يوفر مهارات ومعارف محددة في مجال الصحة والتغذية تغير السلوك على نحو يحسن الوضع الصحي. ففي إندونيسيا وبراغواي وجمهورية تنزانيا المتحدة والهند، لا يحظى المرضى الفقراء الذين لا يتوفرون على تعليم كاف سوى بأطباء من درجة متدنية من الكفاءة.

ويمكن للتدابير المدرسية، مثل تقديم وجبات الطعام والحملات الصحية، أن تؤثر تأثيراً فورياً على الصحة. ثم إن وجبات الطعام في المدارس يمكن أن تزيد من نسبة الحضور المدرسي. ففي المناطق الريفية في شمال بوركينا فاسو، زادت نسبة القيد المدرسي للإناث بمقدار 5 إلى 6 نقاط مئوية بعد سنة واحدة بفضل وجبات الغداء المدرسية والحصة الغذائية البيتية.

كما يمكن للأنشطة المدرسية أن توفر معلومات عن الصحة وتؤدي إلى تغيير السلوك. وقد ثَبُتَ أن إنشاء بنية تحتية سليمة في المدارس، من حيث توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، يحسِّن الصحة والاقتصاد والمساواة بين الجنسين. ففي فنلندا، تعتبر الوجبات الغذائية في المدارس بمثابة استثمار في التعليم ووسيلة لتعليم أصول تناول الطعام وترسيخ العادات الحميدة في هذا الشأن، وتعزيز الوعي بشأن الخيارات الغذائية.

> إن قضاء أربع سنوات إضافية في المدرسة في نيجيريا يخفض معدلات الخصوبة بمقدار ولادة واحدة لكل فتاة

ويستفاد الأفراد والمجتمعات على حد سواء حين تتلقى الفتيات والنساء تعليماً جيد النوعية. ويعزز التعليم حظوظ المرأة في الحصول على عمل لائق. ثم إن حيازة مهارات القرائية تساعد المرأة على الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والقانونية وخدمات الرعاية الاجتماعية. ويمكن للتعليم أن يزيد من مشاركة المرأة في السياسة من خلال تزويدها بالمهارات التي تمكنها من المشاركة في العملية الديمقراطية. وتعتبر المستويات المتدنية من التعليم من العوامل الهامة المسببة للعنف المنزلي أو عنف الشريك الحميم بحق المرأة.

وكلما ازدادت الأمهات تعليماً كلما استطعن تغذية أطفالهن تغذية سليمة والعناية بصحتهم. وينطوي تعليم الأمهات أيضاً على آثار قوية عابرة للأجيال وجامعة لها، قادرة على تغيير التفضيلات والأعراف الاجتماعية. وتبين التقديرات أن قضاء أربع سنوات إضافية في المدرسة في نيجيريا يخفض معدلات الخصوبة بمقدار ولادة واحدة لكل فتاة. ومن شأن توفير التعليم لأمهات الأطفال الصغار على المدى القصير أن يؤثر تأثيراً إيجابياً ملموساً على الصحة والتغذية. وقد يكون التعليم الموجَّه غير النظامي فعالاً في مساعدة النساء على تخطيط الولادة.

وبإمكان التعليم أيضاً أن يقلل من وفيات الأمهات. فزيادة تعليم الإناث من الصفر إلى سنة سيمنع 174 حالة وفاة لكل 100.00 ولادة.

الشكل 3

أحرز تقدم في تحسين نتائج التعليم الأساسي والصحة وتوفير خدمات أساسية جوهرية، لكن ماتزال هناك تحديات كبيرة

الانتفاع بالخدمات الأساسية، وتحسين نتائج الصحة والتعليم، في سنة 2000 وآخر سنة

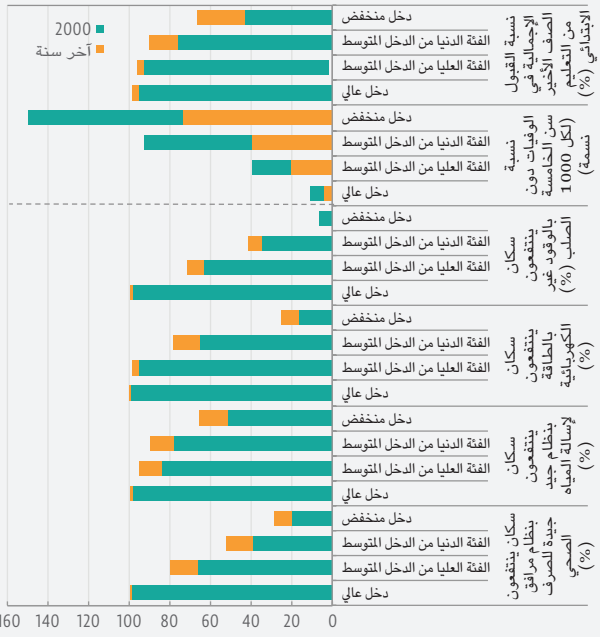

الملاحظات: «آخر سنة» هي عام 2012 بالنسبة للانتفاع بالوقود غير الصلب والانتفاع بالطاقة الكهربائية، وعام 2014 فيما يتعلق بنسبة القبول الإجمالية في الصف الأخير من التعليم الابتدائي، وعام 2015 فيما يخص نسبة الوفيات دون سن الخامسة والانتفاع بمرافق المياه والصرف الصحي.

المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء والبنك الدولي (2016).

التنمية الاجتماعية تؤثر على التعليم

وكما أن التعليم له تأثير إيجابي على التنمية الاجتماعية، كذلك تؤثر التنمية الاجتماعية على التعليم تأثيراً إيجابياً وسلبياً في آن واحد. ويأتي التأثير السلبي حين لا تكون هذه التنمية شاملة للجميع. وتشكل الصحة والتغذية احدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها التعليم: إذ تتحكم الصحة والتغذية بقدرة الأطفال على الذهاب إلى المدرسة والتعلم، وبقدرة الأسر على دعمهم. ففي كينيا، كانت الفتيات اللاتي تلقين علاجاً ضد الديدان المعوية أكثر قدرة بنسبة 25% على اجتياز امتحان التخرج من التعليم الابتدائي. وتحدد الظروف المعيشية في مرحلة الطفولة المبكرة الطريق لرحلة التعلم. ومن شأن انتفاع المعلمين برعاية صحية جيدة أن يحد من نسبة تغيبهم وعدم اقبالهم على المهنة أو تسربهم منها.

إن توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والطاقة له أثر إيجابي على التعليم. ففي غانا، أدى خفض الوقت الذي تستغرقه عملية جلب الماء إلى النصف إلى زيادة الحضور المدرسي للفتيات، لا سيما في المناطق الريفية. وفي المناطق الريفية في بيرو، أدى ارتفاع نسبة عدد الأسر التي يتوفر لديها الكهرباء من 7.7% في عام 1993 إلى 70% في عام 2013 إلى زيادة وقت الدراسة بمقدار 93 دقيقة في اليوم.

ضرورة تكامل التدابير الاجتماعية والتعليمية

إن التقدم المحرز على مستوى التكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم لم يتحول بشكل منهجي إلى المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، في البلدان الاسيوية مثل اليابان وجمهورية كوريا، بقيت مشاركة النساء في القوة العاملة محدودة بالرغم من ارتفاع مستوى تعليم المرأة وزيادة الطلب على العمالة المتعلمة لتجديد شباب القوة العاملة التي يتقادم بها السن. وبالمقابل، من غير الممكن تحقيق تغير مستدام في السلوك المتعلق بالصحة من خلال التدابير التعليمية فقط.

وتبرز هذه الأنماط الحاجة إلى تدابير وسياسات أوسع نطاقاً تدمج التعليم مع إجراءات مثل تغيير القوانين أو السياسات المتعلقة بالقوة العاملة. أما برامج الحماية الاجتماعية التي تسعى إلى تقليل المخاطر وحالات الضعف والهشاشة – مثل المعاشات التقاعدية والتحويلات النقدية وتمويل المشاريع الصغيرة – فيمكن أن تتجلى منافعها في مجالات عدة، ابتداء من تقليص منسوب الفقر وصولاً إلى تحسين الانتفاع بالتعليم. على سبيل المثال، يمكن للسياسات الصديقة للأسرة وترتيبات العمل المرنة أن تشجع على استمرار المرأة في الانخراط في سلك القوى العاملة.

ومن التدابير التي قد يكون لها أثر فعال في معالجة التحيز الجنساني اللجوء إلى برامج يشارك فيها الرجال والنساء معاً. في البرازيل، يشمل «برنامج H» دورات تعليمية جماعية، وحملات تقودها الشبيبة وأنشطة للتوعية، من أجل تغيير الأفكار النمطية بشأن المرأة لدى الشباب؛ وقد أعتمد هذا البرنامج في أكثر من 20 بلداً.

تقوم سيلينا أكتر، الطالبة في السنة الثانية في مدرسة القبالة، بدور الأم في إطار التمرين على الرعاية في مرحلة ما بعد الولادة في معهد التمريض في دينابور ببنغلاديش.

CREDIT: Nicolas Axelrod / Ruom for UNFPA

السلام

@GEMReport #SDG4All bitly.com/sdg4all

السلام: المشاركة السياسية والسلام وتوفير العدالة

يقوض استمرار العنف والنزاع المسلح أمن الفرد ورفاهه. وتتطلب الوقاية من العنف وتحقيق سلام مستدام وجود مؤسسات ديمقراطية وتمثيلية ومنظومة فعالة للعدالة الناجزة. ويعتبر التعليم عنصراً أساسياً في المشاركة السياسية، وعدم الاستبعاد، والدعوة والترويج والديمقراطية. وللتعليم وجهان، وجه يمكن أن يساهم في تأجيج النزاع وآخر يمكن أن يحد منه أو يقضي عليه. فالتعليم يمكن أن يقوم بدور حيوي في بناء عملية السلام ويساعد في معالجة العواقب الناجمة عن إهمال هذه العملية. ويمكن للمبادرات في مجال التعليم، لا سيما المبادرات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، أن تساعد الفئات المهمشة على الانتفاع بمنظومة العدالة.

التعليم والقرائية يعززان الطابع التشاركي للسياسة

يساعد التعليم على تنوير المتعلم بشأن الزعماء السياسيين وطريقة عمل النظم السياسية. والأفراد بحاجة إلى المعلومات والمهارات اللازمة للمشاركة في التصويت، وفهم الرهانات والمخاطر والخطط التي تدور حولها عملية التصويت والانتخاب، والاهتمام بما تسفر عنه هذه العملية. في غرب كينيا، أدى برنامج للمنح الدراسية يستهدف الفتيات من مجموعات إثنية مهمشة سياسياً إلى زيادة التحاقهن بالتعليم وعزز معلوماتهن السياسية. وفي باكستان، أدت حملة لتوعية الناخبين قبل انتخابات عام 2008 إلى زيادة نسبة ميل المرأة إلى المشاركة بالتصويت بمقدار 12 نقطة مئوية. وجرت في نيجيريا حملة لمكافحة العنف قبل انتخابات عام 2007 أدت إلى خفض منسوب الترهيب وزادت من اقبال الناخبين على التصويت بمقدار 10%.

ويمكن للتعليم الجيد أن يساعد في تعزيز التفكير النقدي والمشاركة السياسية، ويمكنه أيضاً زيادة النسبة التمثيلية للمجموعات المهمشة. ويصير الطلاب أكثر ميلاً إلى الانخراط في الحياة السياسية إن توفرت لهم مناهج جيدة في مجال التربية المدنية وبيئة مواءمة ومفتوحة للتعلم تدعم مناقشة الموضوعات الخلافية أو المثيرة للجدل وتتيح للطلاب سماع وجهات نظر مختلفة أو التعبير عنها. وأظهرت دراسة شملت 35 بلداً أن الانفتاح في المناقشات التي تجري في قاعات الدرس أدى إلى زيادة الاهتمام بالسياسة وعزز الرغبة بالمشاركة فيها. وتفيد البيانات أن وجود مناخ مفتوح وتشاركي في قاعات الدرس في إسرائيل وإيطاليا يساعد الطلبة على رفع مستوى مشاركتهم في الحياة المدنية والسياسية.

ويُلاحظ وجود علاقة وثيقة بين التعليم الجيد ومشاركة المرأة في هيئات صنع القرار على المستويين الوطني والمحلي. ومن شأن زيادة تمثيل المرأة في الحياة السياسية والمناصب العامة تقليص أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم من خلال تقديم نماذج إيجابية لدور المرأة في الحياة العامة وزيادة طموحاتها التعليمية. وتفيد البيانات أن زيادة عدد النساء المنخرطات في السياسات المحلية في ولايات الهند الست عشرة الكبرى بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة نسبة إتمام التعليم الابتدائي بنحو 6%، مع قدر أكبر من التأثير على تعليم الفتيات.

> المستويات العالية من القرائية تقف وراء تحول نصف الأنظمة نحو الديمقراطية في الفترة ما بين عام 1870 وعام 2000

والتعليم يجعل من المرجح أن يُعبِّر المواطن الساخط عن سخطه بوسائل غير عنيفة عن طريق المنظمات والأنشطة المدنية السلمية مثل الاحتجاجات والمقاطعة والإضراب والتجمعات والمظاهرات السياسية وعدم التعاون الاجتماعي والمقاومة. وبينت عمليات الاستقصاء في 106 بلدان على مدى 55 عاماً، أن المجموعات الإثنية التي لها حظ من التعليم كانت أكثر ميلاً للانخراط في احتجاجات سلمية غير عنيفة.

ثم إن الانتفاع بالتعليم الجيد على نطاق واسع وبصورة منصفة يساعد على الحفاظ على الممارسات والمؤسسات الديمقراطية. فالمستويات العالية من القرائية تقف وراء تحول نصف الأنظمة نحو الديمقراطية في الفترة ما بين عام 1870 وعام 2000.

التعليم والنزاع المسلح: علاقة معقدة

يمكن لعوامل الفقر والبطالة واليأس الناجمة عن الافتقار إلى تعليم جيد أن تقوم بدور تعبوي لصالح المليشيات المسلحة. فيلاحظ في سيراليون مثلاً أن الشباب الذين يفتقرون إلى التعليم أكثر ميلاً بتسع مرات للانضمام إلى المجموعات المتمردة مقارنة بالشباب الحاصلين على التعليم الثانوي على الأقل. وتزداد المشكلة تعقيداً في حالة عدم المساواة في التعليم: إذ تفيد بيانات جمعت من مائة بلد تغطي فترة 50 سنة أن البلدان التي تعاني من تفاوت واسع في الانتفاع بالتعليم أكثر عرضة من غيرها للوقوع في براثن النزاع المسلح. غير أن توفير المزيد من التعليم لا يشكل بحد ذاته حلاً سحرياً: فعندما ترتفع مستويات التعليم بينما تكون أسواق العمل في حالة ركود، يتولد الاحباط ويزيد الغليان.

ثم إن المدارس التي تغرس في نفوس وعقول طلابها التحيز والتعصب والتشويهات التاريخية تصبح أرضاً خصبة لتوليد العنف. ودلت الشواهد في العديد من البلدان أن المناهج الدراسية ومواد التعلم بمقدورها ان تعزز الصور والأفكار النمطية وتفاقم المظالم السياسية والاجتماعية. ففي راوندا مثلاً، أظهرت مراجعة لسياسات وبرامج التعليم للفترة 1994-1962 أن المضامين التعليمية ساهمت في تصنيف ووصم الهوتو والتوتسي كمجموعتين حصريتين تلغي أحدهما الأخرى ولا سبيل إلى التعاطي بينهما. ويمكن أن تكون اللغة في التعليم أيضاً مصدر شقاق وتنازع وتظلُّم واسع النطاق.

> تفيد بيانات جمعت من مائة بلد تغطي فترة 50 سنة أن البلدان التي تعاني من تفاوت واسع في الانتفاع بالتعليم أكثر عرضة من غيرها للوقوع في براثن النزاع المسلح

ويعتبر النزاع المسلح من أكبر العوائق أمام التعليم. ففي البلدان المتأثرة بالنزاعات، هناك 21.5 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي (35% من المجموع الكلي) ونحو 15 مليون مراهق في سن المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي (25%) غير ملتحقين بالمدارس. في الجمهورية العربية السورية، كان هناك في عام 2013 أكثر من نصف مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية. ويُلاحظ أن المدارس غالباً ما تستخدم لأغراض عسكرية. ولا تستثني النزاعات المسلحة المعلمين من نيرانها: ففي كولومبيا مثلا، قُتل 140 معلماً خلال الفترة الواقعة بين عام 2009 و2013. ومازال يتعرض الأطفال للتجنيد القسري في صفوف المجموعات المسلحة.

ويمثل اللاجئون تحدياً كبيراً لنظم التعليم. وتفيد البيانات أن احتمال عدم التحاق اللاجئين من الأطفال والمراهقين بالمدارس أكثر رجحاناً بخمس مرات من أقرانهم غير اللاجئين. وتصل نسبة التلاميذ إلى المعلمين في بعض مناطق اللاجئين إلى 70 تلميذاً للمعلم الواحد. هذا إلى جانب افتقار الكثير من المعلمين إلى الكفاءة والمؤهلات اللازمة للتعليم.

الشكل 4

الظروف التعليمية للأطفال اللاجئين تتباين تبايناً كبيراً

نسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي، مواقع مختارة للاجئين في بلدان مختارة، 2014

المصدر: تحليل فريق التقرير العالمي لرصد التعليم بالاستناد إلى بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2014

ويمكن للتعليم أن يساعد في معالجة الخلافات أو أوجه التباين بين المجموعات الإثنية والدينية عندما تتاح له الفرصة والإمكانيات اللازمة لذلك. مقابل ذلك، عندما تختار المدارس الإبقاء على الوضع الراهن من خلال المناهج الدراسية أو عن طريق العزل المدرسي على أساس العرق أو الإثنية أو الدين أو اللغة، فإنها تغرس أو تجذِّر سلوكية التعصب والتمييز لدى الطلاب. ونجد مثلاً على ذلك في البوسنة والهرسك، حيث جرى منذ نهاية الحرب في عام 1996 ممارسة العزل المدرسي على أساس الإثنية واللغة. ويمكن للمناهج الدراسية أن تساعد على تعزيز العلاقات الإيجابية بين المجموعات بعد النزاع المسلح أو على العكس، تلحق بها الضرر. ويعتمد نجاح أي منهج دراسي على توافر معلمين مدربين ومتحمسين وملتزمين.

ومن شأن التعليم، النظامي وغير النظامي، من أجل السلام المصمم تصميماً جيداً، تخفيض نسبة العنف لدى الطلاب، مثل الاعتداء على الآخرين وممارسة الترهيب والمشاركة في النزاعات المسلحة. ويجدر بناء على ذلك ادراج التعليم في الخطط الدولية لبناء السلام بوصفه ضرورة ذات أولوية، ولكن القضايا الأمنية تميل إلى تسنم موقع الأولوية بدلاً من التعليم في هذا المقام. فمن بين 37 اتفاقية سلام متاحة للجمهور وقعت في الفترة بين عام 1989 وعام 2005، هناك 11 اتفاقية لا تذكر التعليم على الإطلاق.

يمكن للتعليم أن يقوم بدور حاسم في بناء نظام قضائي فعال

إن وجود نظام قضائي فعال أمر بالغ الأهمية لاستدامة مجتمعات يسودها السلام. ولكن يفتقر الكثير من المواطنين للمهارات اللازمة لفهم النظام القضائي المعقد. في عام 2011، تبين النتائج التي خرج بها استقصاء لمستخدمي القضاء أو المحاكم في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة أن 32% من الأفراد الحاصلين على تعليم ابتدائي كانوا على معرفة جيدة أو جزئية بالنظام القضائي واصلاحاته، مقارنة بـ 77% من الأفراد الحاصلين على مستوى تعليمي عال. ويمكن لبرامج التعليم القائمة على المجتمع المحلي أو الجماعة أن تساعد في تعزيز الفهم للحقوق القانونية، لا سيما بالنسبة للفئات المهمشة.

ومن الضروري أيضاً بناء قدرات موظفي الأجهزة القضائية وانفاذ القانون. فتدني مستوى التدريب وعملية بناء القدرات يمكن أن يعرقل العدالة ويؤدي إلى تأخيرات وثغرات وجمع غير كاف للشواهد والبينات، وعدم التنفيذ وسوء المعاملة. ففي هاييتي، تحولت الشرطة الوطنية بفضل برنامج تدريبي للأمم المتحدة أمده سبعة أشهر من أقل مؤسسة عامة تحظى بثقة الجمهور إلى أفضل مؤسسة عامة تحظى بثقة الجمهور وعلى مدى خمس سنوات متتالية.

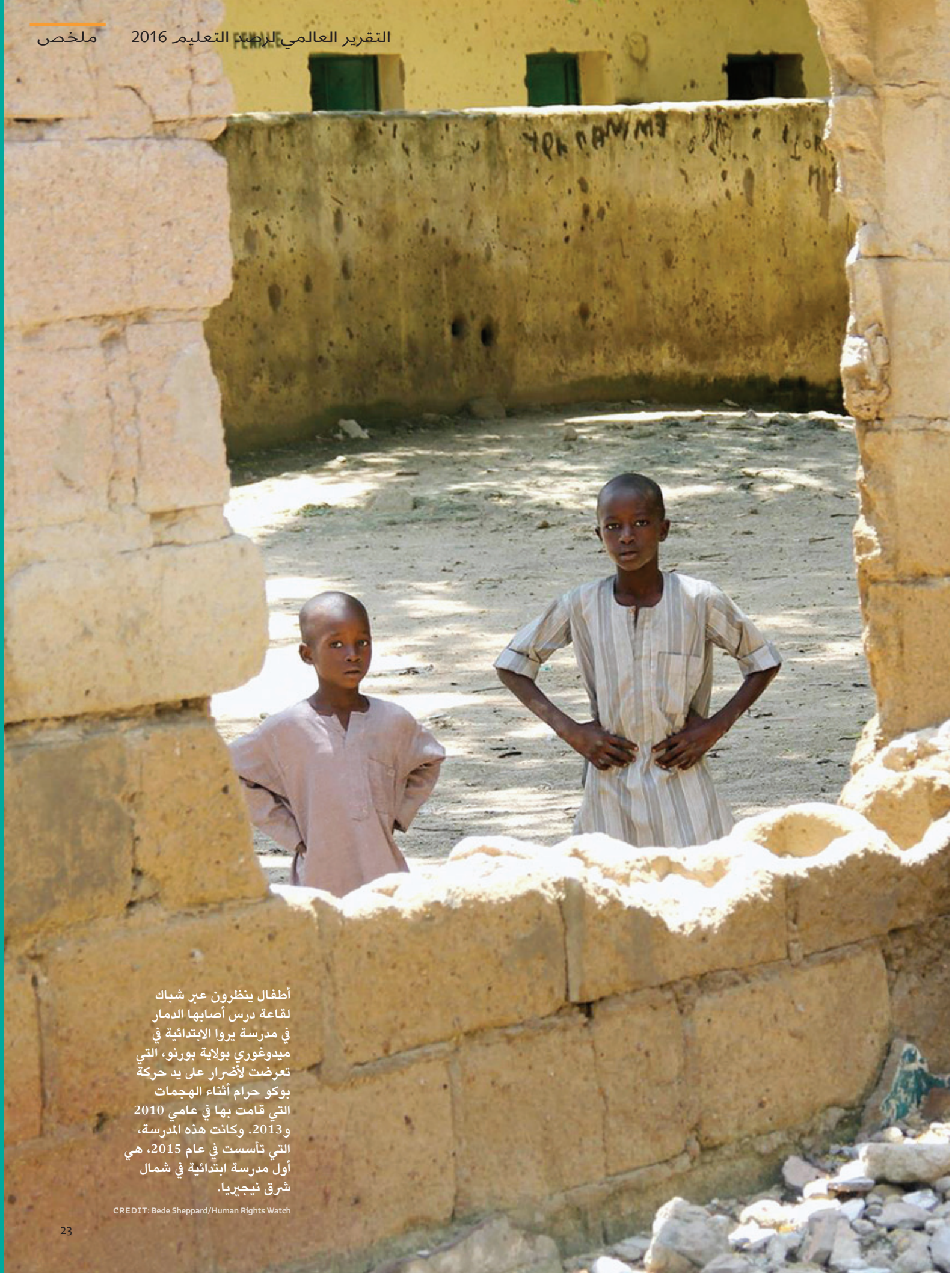

أطفال ينظرون عبر شباك لقاعة درس أصابها الدمار في مدرسة يروا الابتدائية في ميدوغوري بولاية بورنو، التي تعرضت لأضرار على يد حركة بوكو حرام أثناء الهجمات التي قامت بها في عامي 2010 و2013. وكانت هذه المدرسة، التي تأسست في عام 2015، هي أول مدرسة ابتدائية في شمال شرق نيجيريا.

CREDIT: Bede Sheppard/Human Rights Watch

الأماكن

المدن تنمو وتتغير بسرعة لا سيما
في البلدان الفقيرة.

ينتقل الناس إلى المدن في الغالب من أجل
الحصول على فرص حياتية أفضل، لكن ازدياد عدد
الناس يعرض المرافق الخدمية لمزيد من الضغط.

يساعد التعليم هؤلاء الناس على الحصول على عمل،
ويضفي المزيد من الجاذبية على المدن.

بإمكاننا أن نجعل المدن أكثر
اخضراراً بفضل التعليم.
ترن
ترن!

بل أكثر من ذلك: يمكن للتعليم بنهج سليم
أن يحد من التمييز والجريمة ويساعد في بناء
مجتمعات أكثر قوة.

لا سيما عندما يصغي رؤساء البلديات
ومخططو المدن لما نريد.

المكان: المدن والمستوطنات البشرية

يُعتبر التوسع الحضري أحد التوجهات الأساسية للتمدد الديموغرافي، إذ بات أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المدن والمناطق الحضرية، وستكون للمدن ذات الدخل المنخفض حصة الأسد من النمو السكاني المتوقع في المناطق الحضرية حتى عام 2050. ويتناول التقرير العالمي لرصد التعليم كيف تؤثر المدن والتوسع الحضري على التعليم، وكيف يؤثر التعليم على القضايا الحضرية.

ويقتضي اتساع نطاق التغير الحضري ووتيرته عدة مستلزمات، تأتي على رأسها الإدارة الرشيدة والمرونة والابتكار. وينبغي إدراج التعليم في التخطيط الحضري بغية تلبية احتياجات وحقوق الجميع في مجال التعليم على ضوء ما يطرأ من تغيرات على السكان في المناطق الحضرية. إذ يُلاحظ أن قطاع التعليم الواسع غائب إلى حد كبير من النقاشات الأساسية بشأن التنمية الحضرية. وينبغي للأطراف المعنية بالتعليم وبضمنهم قادة المناطق الحضرية بذل المزيد من الجهود للدفاع عن مكانة ودور التعليم في البيئة الحضرية حتى يتبوأ التعليم مكانه اللائق في المناقشات بشأن مستقبل المدن.

المدن تؤثر على التخطيط التربوي

يخضع النمو الحضري على الصعيد العالمي لعاملين: أولهما النمو الطبيعي للسكان الذي يشكل زهاء نصف النمو الحضري، النصف الاخر هو الهجرة إلى المدن من المناطق الريفية. ويزيد هذا النمو نسبة الطلب على برامج التعليم الأساسي، والتعلم مدى الحياة، وتنمية المهارات، والمعلمين، كما يزيد الحاجة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، وتقبُّل التنوع الثقافي عن طريق التعليم، ويشمل ذلك سكان الأحياء المعدومة والمهاجرين واللاجئين.

وأكثر من ثلث سكان المناطق الحضرية في البلدان المنخفضة الدخل يعيشون في الأحياء الفقيرة أو مدن الصفيح في مراكز المدن أو أطرافها الحضرية. وتتباين الأوضاع في الأحياء الفقيرة تبايناً كبيراً، ولكن القاسم المشترك في العديد منها هو الافتقار إلى الخدمات الأساسية وبضمنها التعليم. وافادت بيانات جُمعت من 130 حياً فقيراً في 12 مدينة وبلدة في أوغندا أن التعليم كان متاحاً لمعظم الأحياء، غير أن الذين استجابوا للاستقصاء أكدوا على ضرورة زيادة عدد المدارس العامة في أحيائهم.

ويواجه المهاجرون إلى المدن بحثاً عن عمل عدة تحديات مثل التمييز وعائق اللغة والبطالة والاستغلال في القطاع الاقتصادي غير الرسمي. ويحتاج التصدي لهذه التحديات إلى التركيز على تنمية المهارات.

> في أواخر عام 2014، كان 6 من كل 10 لاجئين يعيشون في مناطق حضرية. وأكثر من نصف اللاجئين في العالم هم دون سن 18 سنة

وينبغي لنظم التعليم في المناطق الحضرية التي تستقبل مجبرة الأطفال والشباب المشردين أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد على نحو يسمح لها بتقديم الدعم لعملية إدماجهم على المدى الطويل، لا سيما وأن مشكلة اللاجئين تتعمق اكثر فأكثر على الصعيد العالمي، علما بأن نسبة كبيرة من اللاجئين يستقرون في المناطق الحضرية. ففي أواخر عام 2014، كان 6 من كل 10 لاجئين يعيشون في مناطق حضرية. وأكثر من نصف اللاجئين في العالم هم دون سن 18 سنة. وتبلغ نسبة الأطفال السوريين اللاجئين في تركيا الذين يذهبون إلى المدرسة داخل المخيمات المخصصة لهم 85%، مقابل 30% في المناطق الحضرية.

أما المدارس الخاصة المنتشرة على نطاق واسع في المناطق الحضرية، ولا سيما في المدن الكبرى والمناطق شبه الحضرية، فكثيراً ما يقلل من شأنها أو يتم تجاهلها في المناقشات بشأن التعليم العام. وهي في معظمها غير رسمية في المناطق شبه الحضرية، وغالباً ما تغفل عنها الاحصاءات الرسمية، ويهمل أمرها اهمالاً كبيراً. وكشف تعداد للمدارس الخاصة في ولاية لاغوس في نيجيريا جرى في عامي 2011-2010 أن 85% من الأطفال في مرحلة التعليم قبل الابتدائي و60% في مرحلة التعليم الابتدائي كانوا ملتحقين بمدارس خاصة.

للتعليم آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية على المدن...

يعتبر التعليم الابتدائي والثانوي الجيد والنسبة العالية من القيد المدرسي والتعليم العالي، أمراً أساسياً لتعزيز الابتكار وزيادة الانتاجية في الاقتصادات القائمة على المعرفة. وتجذب المدن الرأسمال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحولها إلى مراكز عالمية للتعليم العالي والمواهب والمعرفة والابتكار. ومن ذلك مدينة شانغهاي العملاقة التي تجذب طائفة واسعة من المواهب وتتوفر على أكثر من 100.000 خريج جامعي، كما استطاعت مضاعفة قوتها العاملة من خريجي الكليات خلال عقد من الزمن. وكان لجماعة ستانفورد، كما ذُكر، تأثير اقتصادي مهم على الصعيد العالمي: إذ أنشأ خريجوها 18000شركة في المناطق الحضرية في ولاية كاليفورنيا.

ويمثل العمل غير الرسمي مصدراً أساسياً للعمالة والدخل في البلدان ذات الدخل المنخفض، لا سيما في المدن، ووسيلة مهمة لسد الثغرات لصالح أرباب العمل في البلدان العالية الدخل وقت الأزمات الاقتصادية. إن الاعتراف بالعمل غير الرسمي وإدراجه في الاقتصادات الحضرية أمر مهم لتحقيق الازدهار والاندماج الاجتماعي في المدن.

وللتعليم أيضاً تأثير اجتماعي إيجابي، لا سيما في تخفيض منسوب الجريمة. ففي إنجلترا وويلز (المملكة المتحدة)، أدى تمديد التعليم الالزامي إلى تخفيض نسبة الجريمة والعنف تخفيضاً كبيراً. وفي الولايات المتحدة، أثمر الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة نتائج إيجابية طويلة الأمد في مجال تخفيض مستوى الجريمة لدى الراشدين.

ويمكن للتعليم أن يعزز الوعي بشأن التحديات والمسؤوليات البيئية في المدن. وكان للأدوات التعليمية دور مهم في التبني الجماعي لحافلات النقل السريع والدراجات الهوائية. وفي لاغوس في نيجيريا، ساهم برنامج للتواصل والاتصال واسع النطاق بشأن نظام جديد للنقل السريع بالحافلات في تقليل التأخير في التنفيذ. وفي البلدان ذات المدن التي يغلب فيها ركوب الدراجات، مثل الدنمارك وألمانيا وهولندا، يشكل التعليم جزءاً لا يتجزأ من نهج متكامل لتدريب الأطفال في وقت مبكر تدريباً مكثفاً على أصول ركوب الدراجات الهوائية.

... ولكنه قد يساهم أيضاً في تعزيز حالة عدم المساواة في المناطق الحضرية

لكي لا يكون التعليم وسيلة لتعزيز الفوارق الطبقية الاجتماعية ومفاقمتها، ينبغي للحكومات إيجاد توازن بين الأنشطة ذات الصلة بالتعليم التي يمكنها تحسين القدرة التنافسية للمدن، والأنشطة التي يمكن أن تُحسِّن الاندماج الاجتماعي.

الشكل 5

هناك في البلدان النامية أوجه تفاوت في الانتفاع بالتعليم بين سكان الريف والحضر وكذلك أوجه تفاوت واسعة الشقة بين سكان المناطق الحضرية أنفسهم

أوجه التفاوت في نسبة إتمام الفئة الدنيا من التعليم الثانوي القائمة على المكان (الريف – المدينة) والحالة المادية (الخُمس الأفقر والأغنى)

المصدر: تحليل فريق التقرير العالمي لرصد التعليم (2016) بالاستناد إلى بيانات الاستقصاءات الديموغرافية والصحية، والاستقصاءات الجامعة المتعددة المؤشرات، والاستقصاءات الأسرية الوطنية.

وهناك قدر كبير من عدم المساواة في التعليم ضمن المناطق الحضرية يضاهي – بل قد يتجاوز – حالة عدم المساواة في التعليم بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. فالمنافع المحتملة التي يمكن أن يجنيها السكان في المناطق الحضرية من التعليم يمكن أن تقوَّض بفعل غياب السياسات التي تعالج حالة عدم المساواة. ويمكن للسياسات والممارسات التمييزية، مثل التوزيع غير العادل للمعلمين الجيدين، أن يفاقم أيضاً من حالة عدم المساواة. ولوحظ في تصميم المناطق الحضرية في تشيلي وجود فوارق كبيرة في توزيع المدارس الجيدة.

أما المدارس الخاصة، التي تنشأ غالباً لسد النقص في التعليم الحكومي من حيث الكم والنوع، فلها أيضاً لها وجه إيجابي وآخر سلبي فيما يتعلق بعدم المساواة، إذ قد تساهم في إزالتها أو في مفاقمتها. فاختيار نوع المدرسة – ويعني ذلك السماح للأهل باختيار نوع المدرسة لأبنائهم، أي الاختيار بين المدارس العامة والخاصة، والمدارس العامة المميزة ذات الإدارة المستقلة والمرنة، أو المؤسسات التعليمية الأخرى غير الحكومية – غالباً ما يكون في آن واحد سبباً ونتيجة للطبقية الديموغرافية.

ويمكن للمواقف السلبية أن ترسخ عدم المساواة في التعليم. فمواقف المعلمين الذين ينهجون على اتخاذ مواقف تمييزية حيال الأطفال المهاجرين أو من الأقليات يمكن أن تزيد من التهميش الاجتماعي لهؤلاء الأطفال. ففي شانغهاي، لم يكن من غير المعتاد أن يذكر معلمو الصف الأول الابتدائي أن أداء التلاميذ المهاجرين دون مستوى الصف في اللغة، حتى بعد التثبُّت من خلفياتهم وخصائصها. وبإمكان التعليم أن يرسخ أيضاً الاستبعاد الاجتماعي إذا كان العنف يسود المدارس التي تستوعب المحرومين.

إن العزل المدرسي على أساس الإثنية والطبقة الاجتماعية أو العرق سمة سائدة في الولايات المتحدة، وفي الكثير أيضاً من البلدان الأوروبية والبلدان التي لها أرث يشوبه توتر عرقي، مثل جنوب أفريقيا. وأكثر ما يتجلى العزل القائم على التعليم في المناطق الحضرية الكبرى القائمة على المعرفة

والتي تسود فيها التقنية العالية. ففي 90% من المناطق الحضرية الثلاثين الكبرى في الولايات المتحدة، ازداد العزل بين الأسر العالية الدخل والأسر المنخفضة الدخل. وبينت بحوث شملت 13 مدينة أوروبية كبرى أن العزل الاجتماعي-الاقتصادي والمكاني آخذ في الارتفاع مع ازدياد نسبة السكان المتعلمين الذين يغذون نمو الصناعات التي تعتمد المعرفة اعتماداً مكثفاً.

التعليم والتعلم مدى الحياة بإمكانهما التأثير على التخطيط الحضري ويساعدان على تحويل المدن

ينطوي التعليم على إمكانية التأثير على التخطيط الحضري، إذا كان جزءاً من جهد متكامل. ففي برلين، أطلقت مشاريع إدارة الأحياء السكنية من أجل إيجاد «مدينة متكاملة اجتماعياً» من خلال الأنشطة وفرص التعليم والتوظيف.

> لا يتوفر لدى الهند سوى مُخطِط حضري واحد لكل 100.000 نسمة من السكان المقيمين في المناطق الحضرية، مقارنة بمُخطِط حضري واحد لكل 5000 نسمة في كندا والولايات المتحدة

ويتطلب تحقيق هذه الإمكانية تدريباً جيداً متعدد التخصصات يمكّن مخططي المدن من العمل بفعالية عبر التخصصات والقطاعات لتعزيز بيئات للعيش أكثر استدامة. غير أن المدارس والبرامج المعنية بالتخطيط الحضري قليلة العدد في معظم البلدان. فلا يتوفر في الهند سوى مُخطِط حضري واحد لكل 100.000 نسمة من السكان المقيمين في المناطق الحضرية، مقارنة بمُخطِط حضري واحد لكل 5000 نسمة في كندا والولايات المتحدة.

وتُحسِّن النهوج التشاركية التي يقودها التعليم، والتي تعترف باحتياجات الفئات المحرومة، عملية التخطيط الحضري وصنع القرار. وقد ساعدت «الشبكة الدولية لسكان الأكواخ والأحياء الفقيرة» أفراد هذه الفئات السكانية على توثيق أوجه عدم المساواة والمطالبة بالخدمات من الحكومة المحلية. وبالشراكة مع جمعية مدارس التخطيط الأفريقية، شاركت بالجهود الرامية إلى جعل التخطيط الحضري مجدياً وفعالاً، لا سيما فيما يتعلق بالمستوطنات السكانية غير الرسمية.

ويمكن لقادة المدن من ذوي الاطلاع والدراية استخدام التعليم والتعلم مدى الحياة استخداماً مثمراً لتحويل المدن. ففي مدينة ميديلين، في كولومبيا، عمل رئيس البلدية على تحويل المدينة التي كانت من أكثر مدن العالم عنفاً إلى واحدة من أكثر مدن العالم ابتكاراً وتجديداً، وذلك من خلال استراتيجية تستهدي بالتعليم. ومع تعاظم النمو الدائب للمدن فإن السبيل إلى جعلها مستدامة وشاملة للجميع بدون استبعاد يقوم على عاملين أساسيين هما: تحسين الإدارة الذاتية المحلية والتشديد على استراتيجيات التعليم.

أحياء فقيرة في ريو ديجانيرو نشأت حين انتقلت إليها أعداد كبيرة من الريف البرازيلي

CREDIT: GEM Report/Anna Spysz

الشراكات

هذا أمر جليل وحسن، ولكن التعليم عملية مكلفة تحتاج إلى تمويل كبير. فمن يأتي المال لتمويل التعليم بمختلف جوانبه ومستوياته؟

أولاً، يتعين على الحكومات أن تعبئ المزيد من الأموال على المستوى المحلي، من خلال الضرائب مثلاً. ويمكن للتعليم أن يساهم في مساعدة الناس على فهم النُظم الضريبية.

ولكن حتى لو تحقق ذلك، تبقى هناك فجوة هائلة – تبلغ على الأقل ٣٩ مليار دولار أمريكي – بين ما نحتاج أن نفعله والتمويل المتاح للقيام بذلك.

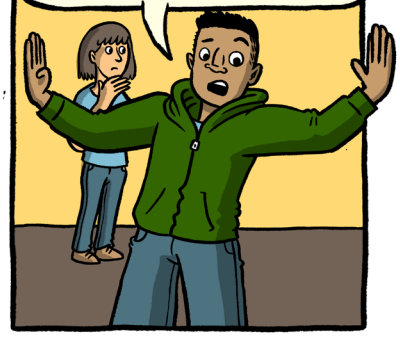

وينبغي أن تزداد المساعدة الدولية. وهي إجمالاً في حالة تراجع، إذ انخفضت بمقدار ١,٢ مليار عن ذروتها في عام ٢٠١٠.

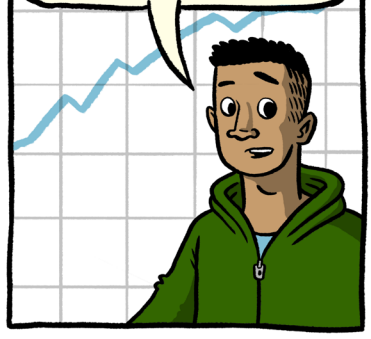

وينبغي أيضاً أن نتوخى الدقة والحصافة في كيفية إنفاق هذه المساعدة. وينبغي إعطاء الأولوية للبلدان التي تشهد نزاعات مسلحة وحيث معظم الأطفال غير ملتحقين بالمدارس.

كما ينبغي للأطراف المانحة والسياسيين أن يكونوا أكثر حصافة بشأن كيفية تصريفهم للأمور، وأن يعملوا وينسقوا معاً تجنباً لازدواجية التكاليف.

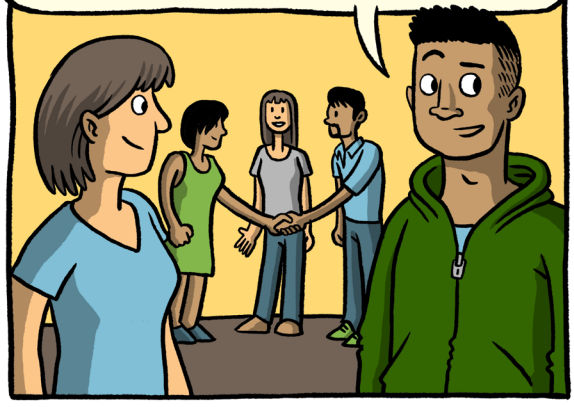

في الواقع أن الشراكات والعمل المشترك هو الركيزة الرئيسة لهذا الأمر. وينبغي أن نعمل معاً إذا أردنا تحقيق أهدافنا.

الشراكات: توفير الشروط اللازمة لتحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة والأهداف الأخرى لهذه التنمية

تنظر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في عالمنا اليوم كوحدة واحدة تتداخل اركانها وتتلازم، ما يستوجب بالتالي استجابات واستراتيجيات متكاملة. ويبين الهدف 17 للتنمية المستدامة وسائل تحقيق أهداف الخطة ويدعو إلى تعزيز وتنشيط الشراكة العالمية. ومن بين مقاصد الهدف 17 التشديد على ضرورة التعاون لضمان التمويل المناسب، وتعزيز اتساق السياسات، وبناء شراكات بين الأطراف المعنية المتعددة.

التمويل

وفقاً لتقديرات الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم فإن الكلفة الكلية السنوية التي تكفل لكل طفل ومراهق الانتفاع بتعليم جيد ابتداء من مرحلة التعليم قبل الابتدائي وصولاً إلى المرحلة العليا من التعليم الثانوي ستزداد من 149 مليار دولار أمريكي إلى 340 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030. وتدعو اللجنة الدولية المعنية بتمويل فرص التعليم في العالم، التي أعلنت في مؤتمر قمة أوسلو بشأن التعليم من أجل التنمية في تموز/يوليو 2015، إلى اتفاق جديد بشأن التعليم يتضمن تدابير محددة لتعبئة الموارد المحلية ومعالجة النقص في التمويل.

وقد وضع اطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 مؤشرين مرجعيين للتمويل المحلي للتعليم هما: 4% إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي و15% إلى 20% من الإنفاق الحكومي. وسيكون من الأهمية بمكان تعبئة المزيد من الموارد المحلية لصالح التعليم. هذا علماً بأن في ما يقرب من نصف البلدان المنخفضة الدخل، تقل نسب الضرائب عن 15% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 18% في الاقتصادات الناشئة و26% في الاقتصادات المتقدمة. ويتطلب رفع نسبة الضرائب في البلدان الفقيرة بذل المزيد من الجهود على المستويين المحلي والعالمي. وبمقدور التعليم أن يُحسِّن سلوك دافع الضرائب ويزيد من الامتثال للقانون الضريبي. وهناك تلازم بين تدني مستوى القرائية وانخفاض العائدات الضريبية مثلما بينت دراسة شملت 123 بلداً تتوفر عنها بيانات في الفترة من 1996 إلى 2010. وعلى الرغم من أن الذين يتجنبون دفع الضرائب هم غالباً من النخب المتعلمة تعليماً عالياً، إلا أن الثابت هو أن التعليم يرتبط بالمواقف الإيجابية حيال الضريبة. وقد ادرجت تسعة بلدان في امريكا اللاتينية التثقيف الضريبي في مناهجها الدراسية بفضل جهود مشتركة بين وزارات التعليم والسلطات الضريبية.

> تفقد البلدان المنخفضة الدخل نحو 100 مليار دولار أمريكي سنوياً بسبب تجنب الشركات متعددة الجنسية دفع الضرائب من خلال الاستثمارات الخارجية

إن مسؤولية التصدي للتهرب الضريبي لا تنحصر بالسلطات المحلية وإنما هي مسؤولية عالمية. وتفيد التقديرات الأخيرة أن البلدان المنخفضة الدخل تفقد سنوياً نحو 100 مليار دولار أمريكي بسبب تجنب الشركات متعددة الجنسية دفع الضرائب من خلال الاستثمارات الخارجية. لذا من الضروري اتخاذ إجراءات محلية ودولية متسقة لصالح البلدان المنخفضة الدخل بشان الحوافز الضريبية والمعاهدات وقرارات الشركات الضارة لاسترداد العائدات الضريبية المفقودة.

وبإمكان العديد من البلدان إعادة تخصيص الإنفاق لصالح التعليم. وهناك وسيلتان لإعطاء الأولوية للتعليم في الانفاق وهما: إلغاء الدعم عن الوقود الأحفوري وتخصيص الأموال للتعليم. ففي إندونيسيا، ازداد الإنفاق العام على التعليم بنسبة تربو على 60% خلال الفترة بين عامي 2005 و2009، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى الإصلاحات في مجال دعم الوقود.

وحتى على افتراض تحسُّن تعبئة الإيرادات المحلية، تظل هناك فجوة مالية سنوية تبلغ 39 مليار دولار أمريكي. وستبقى المعونة ضرورية للعديد من البلدان المنخفضة الدخل. غير أن حجم المعونة التي تُقدِّم للتعليم تقلص بحدود 600 مليون دولار امريكي في الفترة من عام 2013 إلى عام 2014. وفي هذا السياق، هناك ثلاث خيارات تبدو واعدة: تخصيص المزيد من الأموال للتعليم من خلال آليات متعددة الأطراف؛ واستخدام المزيد من المعونة لبناء قدرات السلطات الوطنية على زيادة الموارد المحلية؛ وتوجيه المعونة توجياً مدروساً نحو البلدان والمستويات التعليمية التي بأمس الحاجة إليها. وما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله وتحسينه: فبالرغم من الفوائد المهمة للاستثمار في المرحلة المبكرة للتعليم، إلا أن المعونة المباشرة المقدمة في عام 2014 للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة كانت 106 ملايين دولار أمريكي فقط، أي أقل بمقدار 3% عن المعونة المقدمة للتعليم بعد الثانوي.

اتساق السياسات

إن النهوج المخصصة لقطاعات محددة غير كافية للتصدي للتحديات المترابطة التي تواجه التنمية المستدامة. فالخطة العريضة لأهداف التنمية المستدامة تتطلب مقاربات متعددة القطاعات. ثم إن الأنشطة المشتركة بين القطاعات في مجال التعليم تشمل مبادرات متكاملة تجمع بين التغذية المدرسية والصحة المدرسية، والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتنمية المهارات والتدريب على كسب العيش.

الشكل 6:

المساعدة المقدمة للتعليم الأساسي لا تتوافق مع الاحتياجات

إجمالي المساعدة المقدمة للتعليم الأساسي للطفل الواحد في سن التعليم الابتدائي (2014) ونسبة اتمام التعليم الابتدائي (2008-2014)

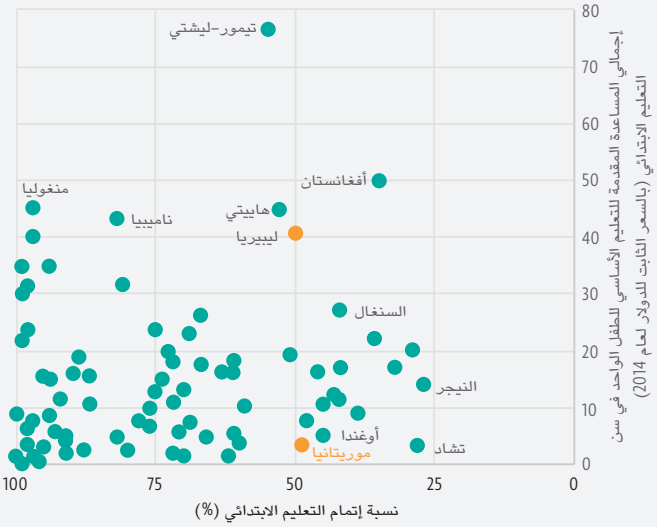

المصدر: تحليل فريق التقرير العالمي لرصد التعليم بالاستناد إلى بيانات "نظام إعداد التقارير الخاصة بالجهات الدائنة" التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدة البيانات العالمية بشأن عدم المساواة في التعليم.

على المستوى الوطني، تتجلى في الجهود الناجحة لتحسين التخطيط المتعدد القطاعات أهمية الإرادة السياسية، والدعم المؤسسي، والقدرة الملائمة، والبيانات الكافية. ففي نيجيريا، استخدمت صناديق التخفيف من أعباء الديون لدعم الخدمات المحلية في مجال التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي في إطار دعم الأهداف الإنمائية للألفية. وتعتبر خطة التنمية الوطنية في كولومبيا أن التعليم والسلام والإنصاف أولويات رئاسية؛ وتطمح أن تكون البلد الأكثر تعليما في أمريكا اللاتينية بحلول عام 2025.

وتنحو الوكالات الحكومية عادة إلى التركيز على وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بكل قطاع على حدة، ما يعرقل التنسيق والتعاون بين القطاعات. في الوقع ان الخطط الوطنية المعدة إعداداً جيداً، المرتبطة بخطط جيدة لتمويل التعليم والتخطيط اللامركزي ونظم التمويل، والتي تؤدي إلى تكامل بين القطاعات، هي استثناء من القاعدة في معظم البلدان الفقيرة.

وتواجه وكالات المعونة تحديين في تقديم برامج تتفق مع احتياجات التخطيط المتكامل لأهداف التنمية المستدامة: إذ قد تفتقر إلى رؤية متسقة لنهجها في التنمية، وتجد صعوبة في تنسق البرامج المتعددة القطاعات. ولا يجري تخصيص المعونة بصورة مناسبة للبلدان وفقاً لاحتياجاتها. ففي ليبريا وموريتانيا، لا يتم سوى نصف الأطفال تقريباً التعليم الابتدائي، مع أن ليبريا تستلم بمقدار 10 مرات مبلغ المعونة المقدمة للتعليم الأساسي لكل طفل في سن المدرسة.

الشراكات

هناك العديد من الشركاء الذين يمكن أن يساعدوا في تنفيذ خطط عالمية مثل خطة أهداف التنمية المستدامة، منهم: السلطات الحكومية المحلية والوطنية، والمجتمع المدني، والأكاديميون، والمجتمع العلمي، والقطاع الخاص، والمنظمات العالمية المتعددة الأطراف. ويتبوأ المجتمع المدني والقطاع الخاص والشراكات المتعددة الأطراف مكانة مميزة ضمن هذه الشراكات بحكم أهمية أدوارهم في تمويل الخطة الجديدة، التي يتوقع أن تقودها الحكومات، والسهر على تنفيذها وضمان المساءلة المتبادلة.

وقد كان النشاط المتزايد للمجتمع المدني في تنفيذ خطة التعليم للجميع من الإنجازات الكبرى التي حققتها هذه الخطة. ولكن هناك بعض التحديات في تصميم شراكات المجتمع المدني لكي تكون أكثر عطاء وفعالية، ومن ذلك أن منظمات المجتمع تعتمد اعتماداً كبيراً على تمويل الجهات المانحة، فكيف والحالة هذه يمكنها الحفاظ على استقلالية صوتها؟ ثم إن المجتمع المدني يضم تحت مظلته مجموعة هائلة التنوع من الأطراف الفاعلة المختلفة المشارب.

إن حيوية القطاع الخاص والتمويل الذي يمكن أن يأتي به في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أمر يدعو إلى التفاؤل. ولكن في الوقت الذي يرحب البعض بتزايد مشاركة القطاع الخاص في النهوض بالتعليم باعتباره يأتي بالتمويل والمرونة والابتكار ويُحسِّن نتائج التعلم، يرى بعض المتشككين أن الأمر ينطوي على إمكانية تعميق عدم المساواة وتأثير السوق على التعليم تأثيراً لا فائدة تُرجى منه.

> يُعتبر دور هيئات التنسيق والتمويل مسألة بالغة الأهمية لنجاح خطة التنمية المستدامة

ويُعتبر دور هيئات التنسيق والتمويل مسألة بالغة الأهمية لنجاح خطة التنمية المستدامة. وتشمل آلية تنسيق التعليم على الصعيد العالمي: اللجنة التوجيهية المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة في مجال التعليم بحلول عام 2030؛ والاجتماعات العالمية بشأن التعليم؛ والهيئات الجماعية للمنظمات غير الحكومية. ومن المنتظر أن تكون اللجنة التوجيهية الالية الرئيسة لدعم البلدان ومراجعة ما يُحرز من تقدم وتشجيع التنسيق لأنشطة الشركاء. ويمكن للشراكة العالمية من اجل التعليم – وهي الشراكة الرئيسة المتعددة الأطراف لقطاع التعليم – أن تستفيد من تجربة وخبرة الشراكات في قطاع الصحة، مثل: الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ والتحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI)، على ضوء ما تحققه هذه الشراكات من نجاح كبير في تعبئة الموارد المالية. أما الصندوق الذي أنشىء مؤخراً لإغاثة التعليم في حالات الطوارئ (Education Cannot Wait fund) فيرمي إلى حشد الأموال لتوفير التعليم للمتضررين في حالات النزاع والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض.

إسقاطات: كيف سيؤثر توسيع التعليم على مخرجات التنمية المستدامة؟

تقديرات بشأن التحصيل التعليمي على الصعيد العالمي حتى عام 2030 وما بعده

عمل التقرير العالمي لرصد التعليم على دراسة الآفاق المحتملة لتعميم التعليم الثانوي بحلول عام 2030 باستخدام مجموعة من البيانات التمثيلية على الصعيد العالمي ومنهجية متطورة. وخرج بتقديرات تحمل رسالة واضحة مفادها أن: العالم سيتأخر 50 عاماً عن تحقيق التزاماته بشأن التعليم. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن تعميم إتمام التعليم الابتدائي سيتحقق في عام 2042؛ وتعميم إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي سيتحقق في عام 2059؛ وتعميم إتمام المرحلة العليا من التعليم الثانوي سيتحقق في عام 2084. وستحقق البلدان الأشد فقراً تعميم التعليم الابتدائي بعد البلدان الأكثر غنى بما يزيد عن مائة عام. وإن الاستنتاج الرئيس الذي خلص إليه التقرير هو أن سيناريو تحقيق هدف التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة على حد سواء يتطلب قطيعة غير مسبوقة مع الاتجاهات السابقة إذا أريد لمسألة إتمام التعليم في الغاية 4.1 أن تتحقق.

توقع التأثيرات على مخرجات التنمية

بالرغم أن عملية الإسقاطات أو التقديرات التي قام بها التقرير تفيد بأن تحقيق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم قد لا يتحقق، لا بد من القول أن حتى التقدم المتواضع على هذا الطريق يمكن أن يحدث فرقاً كبيراً بالنسبة للجيل القادم من حيث آثاره الإيجابية. ولإعطاء فكرة عن كيف يساهم توسع التعليم في تعزيز الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، يحلل التقرير العالمي لرصد التعليم كيف يمكن للتعليم أن يساعد على انقاذ حياة الاخرين (من خلال تخفيض نسبة وفيات الأطفال الرضَّع وغير الرضَّع وزيادة متوسط العمر المتوقَّع للكبار) وانتشال الناس والبلدان من وهدة الفقر (من خلال زيادة النمو الكلي للاقتصاد الوطني والحد من الفقر المدقع) والحد من التعرض الكوارث.

إذا استطاعت الفتيات في سن الحمل الحصول على التعليم الثانوي بحلول عام 2030 فإن نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سنخفض من 68 وفاة إلى 54 وفاة لكل 1000 ولادة حية بحلول عام 2030 ومن 51 إلى 38 وفاة لكل 1000 ولادة حية بحلول عام 2050. وبما أن صحة الأطفال يمكن أن تتحسَّن أيضاً بما يطرأ من تحسينات صحية وغيرها على مستوى المجتمع المحلي ونشر الممارسات والسلوكيات الصحية، فقد تنخفض وفيات الأطفال بنسبة أكبر مما تفيد به هذه التقديرات.

ويمكن للتعليم أن يعزز دخل الفرد من خلال زيادة انتاجية العمل ودفع عجلة التطور التكنولوجي واعتماده. ومن شأن تعميم إتمام المرحلة العليا من التعليم الثانوي في البلدان المنخفضة الدخل أن يزيد دخل الفرد بنسبة 75% بحلول عام 2050. وحتى لوكان تحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة غير كاف للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030، فإنه يمكن دفع عجلة القضاء على الفقر 10 سنين إلى الأمام.

الشكل 7:

السير بوتيرة المعدلات السابقة سوف لن يحقق بحلول عام 2030 حتى تعميم التعليم الابتدائي في البلدان المنخفضة والمتوسط الدخل

النسبة المقدَّرة للتحصيل التعليمي للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة بحسب المستوى التعليمي وفئات الدخل القطرية، 2010-2080

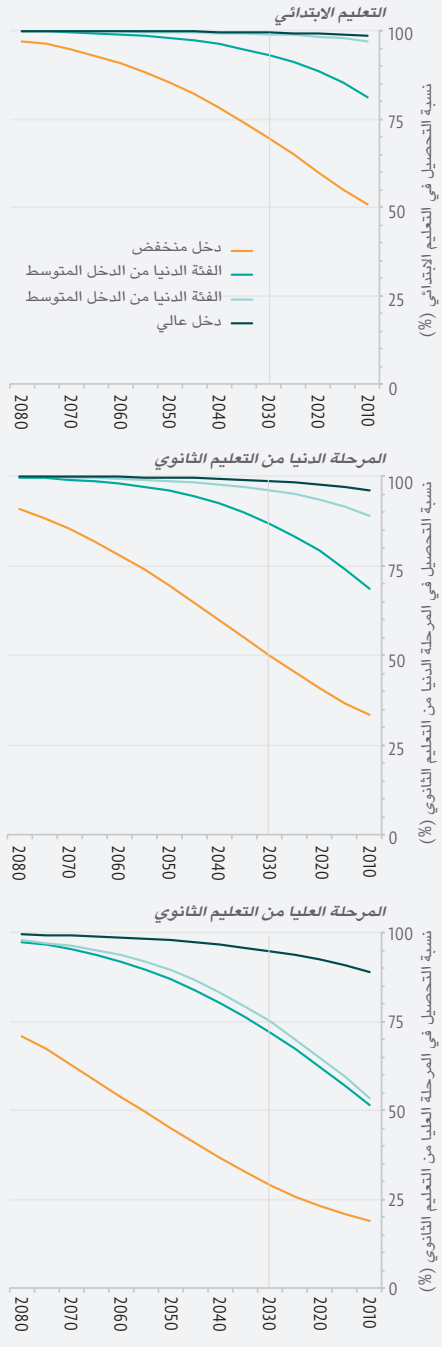

المصدر: Barkat (2016).

وبإمكان التعليم أيضاً أن يساعد في الحد من الوفيات الناجمة عن الكوارث، باعتبار أن الفئات المتعلمة أكثر وعياً بالمخاطر وأكثر حرصاً على الحذر منها، وأفضل استعداداً واستجابة وأقل خسارة حين تقع الكوارث. وإذا تحقق هدف تعميم التعليم الثانوي بحلول عام 2030، فإن عدد الوفيات الناجمة عن الكوارث سيقل بحلول الفترة 2040–2050 بمقدار 10000 إلى 20000 في العقد الواحد، مقارنة بـ 250000 وفاة في الفترة بين عامي 2000 و2010، في حال بقيت وتيرة الكوارث ثابتة. وستتجلى فائدة تعميم التعليم الثانوي من حيث خفض عدد الوفيات الناجمة عن الكوارث في آسيا، وذلك بسبب كثافتها السكانية العالية ووجود عدد كبير من السكان الأكثر هشاشة في مواجهة الكوارث يقطنون المناطق الساحلية.

التعليم والاستدامة: ما الذي نعرفه وما الذي ينبغي عمله

لقد بين الفصل السابق العديد من الصلات التي تربط بين التعليم والتنمية المستدامة. ويُفهم منها أن الفوائد التي تُجنى من إتمام التعليم الابتدائي والثانوي مهمة جداً، ليس فقط للأفراد وإنما أيضاً لأسرهم ومجتمعاتهم وأماكن عملهم. فالرجال والنساء الذين حظوا بقسط أوفر من التعليم هم أرجح كفة من غيرهم ليكونوا أكثر وعياً من الناحية البيئية، وأكثر قدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، وأكثر انتاجية وإدراراً للدخل، وأوفر حظاً من غيرهم على العيش بصورة صحية وسليمة، والمشاركة في الحياة السياسية، والقدرة على ممارسة قدر أكبر من التحكم بحياتهم. أما فوائد تعليم الفتيات والنساء فهي عديدة ومشتركة بين الأجيال.

> لكي يتمتع التعليم بقدرة تحويلية تمكنه من دعم الخطة الجديدة للتنمية المستدامة، لا بد له من الارتقاء إلى مستوى أعلى مما هو عليه الآن، أي أن «التعليم على النحو المعتاد» لن يكون كافياً لتلبية متطلبات التنمية المستدامة

ثمة قلق من أن تطور الأوضاع العالمية يغير آثار التعليم. فالاقتصاد العالمي على سبيل المثال، خصَّ البعض بثروة هائلة وترك الآخرين مهيضي الجناح تتلاعب بهم رياح الاضطرابات الاقتصادية أو يعانون تحت وطأة الفقر المزمن. وتزيد الأزمات الاقتصادية الدورية الاضطرابات السياسية والنزاعات تفاقماً، وتجبر الملايين على النزوح والفرار. ثم إن الأزمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية وتغير المناخ وما تسببه من نزوح السكان وتشردهم وانهيار مقومات عيشهم تقوض جهود البلد لتأمين 12 سنة على الأقل من التعليم للشباب واتاحة فرص حقيقية للتعلم مدى الحياة.

ولكي يتمتع التعليم بقدرة تحويلية تمكنه من دعم الخطة الجديدة للتنمية المستدامة، لا بد له من الارتقاء إلى مستوى أعلى مما هو عليه الآن، أي أن «التعليم على النحو المعتاد» لن يكون كافياً لتلبية متطلبات التنمية المستدامة. فالتعليم ينبغي أن يرتقي بالتفكير ليكون تفاعلياً وتكاملياً وتعاطفياً واستشرافياً وجامعاً. وينبغي أن تصبح المدارس أماكن مثالية تنضح بالاستدامة، وأن تكون ديمقراطية وشاملة للجميع وغير استبعادية، وأن تكون صحية خالية من الكربون، وبهذا تصبح قادرة على إرساء الأسس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تبين التوصيات السياسية أدناه كيف يمكن لنظم التعليم أن تساهم بفعالية أكبر في تحقيق التنمية المستدامة.

- ينبغي دعم أوجه التعاون والتآزر عبر كافة القطاعات وبين جميع الشركاء. لما كانت المشاكل النظامية تتطلب عدة أطراف فاعلة ووجهات نظر متنوعة، ينبغي بذل المزيد من الجهود لإشراك جميع الشركاء، وبضمنهم الوزارات وخبراء التعليم والمجتمع المدني، على المستوى المحلي والوطني وفي جميع القطاعات.
- ينبغي أن تعتبر الحكومات التعليم والتدريب ضمن الإطارين النظامي وغير النظامي وسيلة أساسية لما تُبذل من جهود لمعالجة المشاكل الشاملة لقطاعات عدة. ويمكن للتعليم أن يصبح أداة فعالة لبناء القدرات في جميع القطاعات. ويتطلب العديد من غايات التنمية المستدامة مهارات وخبرات متخصصة توفرها نظم التعليم.
- بإمكان التعليم أن يساهم في الحد من عدم المساواة في الدخل، ولكن ليس بمفرده. وسيساعد فتح الباب واسعاً أمام الفئات المهمشة للانتفاع بتعليم ابتدائي وثانوي جيد على توفير مداخيل لائقة ويحد من أوجه التفاوت. ولا ينبغي للتغيرات التي تطرأ على سوق العمل والتكنولوجيا أن تكون على حساب العمال الذين لا يتمتعون بوظائف مستقرة، لا سيما في القطاع غير الرسمي.
- تحتاج نظم التعليم إلى تمويل متزايد ومنتظم من أجل (أ) تعميم التعليم الابتدائي والثانوي؛ (ب) زيادة عدد المعلمين من ذوي الكفاء والدراية والالتزام؛ (جـ) توفير تعليم جيد للفئات المهمشة؛ (د) إعداد العدة لمواجهة تغير المناخ والنزاعات المحتملة الطويلة الأمد.

توخي المزيد من الإنصاف

- إن تعميم التعليم الابتدائي والثانوي، لا سيما بالنسبة للفتيات، أمر أساسي لتعزيز استقلالية المرأة وقدرتها على اتخاذ القرار أو المشاركة الفعالة في اتخاذه. ومن شأن تحقيق هذه الغاية الحد من النمو السكاني، وتحويل القواعد والممارسات الاجتماعية عبر الأجيال، وتخفيف العبء عن الكوكب.
- ينبغي للسياسات التعليمية التي تستهدف الأقليات واللاجئين والسكان المشردين داخل بلدانهم أن تضع في سُلّم أولوياتها التدريس باللغات المناسبة وضمان استخدام مناهج دراسية ومواد تعليمية غير متحيزة. إن إنشاء مجموعة من المعلمين المؤهلين الذين يتقنون اللغات المناسبة أمر ضروري في البلدان التي توجد فيها نسبة عالية من الأقليات الإثنية والسكان المهاجرين.
- ينبغي للتخطيط الحضري إشراك التخطيط التربوي، دون إغفال المناطق الريفية. إن تخطيط التعليم، من بين خدمات أساسية أخرى، مسالة حيوية للساكنين في المناطق الفقيرة. وينبغي توزيع المرافق العامة والمعلمين الجيدين توزيعاً عادلاً، وجعل المدارس أماكن آمنة خالية من العنف. وينبغي أن يراعي التخطيط المناطق الريفية التي تشهد انحساراً في نسبة السكان وضرورة تعزيز المدارس الريفية، وهو أمر يتطلب أيضاً مشاركة المجتمع المحلي.

تغيير مجالات التركيز في التعليم

- عند وضع السياسات الخاصة بتنمية المهارات، ينبغي لنظم التعليم أن تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل والآثار المترتبة على النمو المستدام. ومن الضروري تدريس المهارات الخضراء للطلاب وإعادة تدريب العمال وتحسين مهاراتهم من خلال توفير الفرص اللازمة لذلك، إلى جانب إجراء تغييرات في المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية وما بعدها. ومن شأن التعاون المثمر مع القطاعين التجاري والصناعي أن يُحسِّن فعالية التعليم ونوعيته.
- يمكن لبرامج التربية المدنية والتثقيف في مجال السلام والاستدامة أن تكون رافعة قوية لتقدم التنمية المستدامة. إذ بإمكانها، لو طُبِّقت تطبيقاً فعالاً، أن تضمن وجود نظام للعدالة أكثر إنصافاً، وأن تساهم في بناء القدرات في مجال القضاء وإنفاذ القانون، وتساعد في تطوير مجتمعات بناءة أقل عنفاً، وترفع من مستوى الفهم للصلات التي تربط بين الثقافة والاقتصاد والبيئة، وتعطي أولوية للأنشطة التي تحسِّن مصير الأجيال القادمة.

رصد التعليم في إطار أهداف التنمية المستدامة وما ينطوي عليه من تحديات

يمثل الهدف 4 للتنمية المستدامة وغاياته العشر مستوى من الطموح، على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة، يتجاوز أي اتفاق عالمي سابق في مجال التعليم. ويعرض التقرير العالمي لرصد التعليم التحديات التي تنطوي عليها عملية رصد ما يحرزه التعليم من تقدم في إطار خطة التنمية المستدامة. ويقوم بتحليل غايات الهدف 4 للتنمية المستدامة – البعض منها صيغ صياغة غير موفقة – ويتناول التحديات التقنية لرصد المؤشرات الخاصة بكل غاية من هذه الغايات. كما يتطرق للجهود اللازمة لوضع أدوات للقياس تكون صالحة وموثوقة وقابلة للمقارنة.

ويحدد التقرير أولويات الرصد العالمي للتعليم وأين ينبغي للبلدان والمنظمات أن تركز الموارد. ويتناول السياق المؤسسي والسياسي والتقني الذي ستقاس ضمنه المؤشرات.

دور التقرير العالمي لرصد التعليم

تتمثل المهمة المناطة بالتقرير العالمي لرصد التعليم في مساعدة المجتمع الدولي على فهم ما إذا كان العالم يحرز تقدماً في مجال التعليم والتعلم مدى الحياة وكيف. بعد أن أوفى التقرير العالمي لرصد التعليم بمهمته، يأتي هذا التقرير ليكمل الدرب ولكن في سياق مشهد سريع التغير وفي إطار خطة عام 2030 الموسعة وما يستتبع ذلك من تحديات جديدة.

> تتمثل المهمة المناطة بالتقرير العالمي لرصد التعليم في مساعدة المجتمع الدولي على فهم ما إذا كان العالم يحرز تقدماً في مجال التعليم والتعلّم مدى الحياة وكيف

وقد جرى وضع مجموعة من المؤشرات (**الإطار1**)، ما تزال منهجية قياس العديد منها قيد الإعداد. ثم إن العديد من المؤشرات لا تغطي المفاهيم الواردة في كل غاية سوى تغطية جزئية. ولا بد أيضاً من استكشاف سبل جديدة لقياس ورصد الغايات على المستوى الوطني والإقليمي.

وسيتناول التقرير العالمي لرصد التعليم في السنوات المقبلة التقدم العالمي في مجال التعليم من منظور شامل مستخدما المؤشرات المتاحة، ومتفحصاً جدواها، ومتمعناً في نوعية الموارد، مع تقديم سبل جديدة في تفحص الأدلة والشواهد واقتراح تحسينات على ما ينبغي تحسينه.

الإطار 1:

غايات الهدف 4 للتنمية المستدامة والمؤشرات العالمية/المواضيعية المقترحة

الهدف 4: *ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع*

الغاية 4.1: *ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030*

1 - النسبة المئوية للأطفال والشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (جـ) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (1) القراءة، و(2) الرياضيات، بحسب نوع الجنس [**مؤشر عالمي 4.1.1**]
2 - تنظيم عملية وطنية لتقييم التعلم: (1) خلال المرحلة الابتدائية؛ (2) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (3) في نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي
3 - نسبة القبول الإجمالية في الصف الأخير (للمرحلة الابتدائية والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي)
4 - معدل الإتمام (في المرحلة الابتدائية والمرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الثانوي)
5 - نسبة غير الملتحقين بالمدارس (الابتدائية والثانوية بمرحلتيها الدنيا والعليا)
6 - النسبة المئوية للأطفال الأكبر سناً من أعمار صفهم الدراسي (في التعليم الابتدائي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي)
7 - عدد سنوات التعليم (1) المجاني و(2) الإلزامي المضمون بموجب الأطر القانونية في مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي

الغاية 4.2: *ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030*

8 - نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي، بحسب نوع الجنس [**مؤشر عالمي 4.2.1**]
9 - النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعيشون في بيئة منزلية إيجابية وحافزة للتعلم
10 - معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب نوع الجنس [**مؤشر عالمي 4.2.2**]
11 - نسبة القيد الإجمالية في التعليم قبل الابتدائي
12 - عدد سنوات التعليم قبل الابتدائي (1) المجاني و(2) الإلزامي المضمون بموجب الأطر القانونية

الغاية 4.3: *ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030*

13 - نسبة القيد الإجمالية في التعليم العالي.
14 - نسبة المشاركة في برامج التعليم التقني والمهني (لمن تتراوح أعمارهم بين 15 و24).
15 - معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم النظامي وغير النظامي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية، بحسب الجنس [**مؤشر عالمي 4.3.1**].

الغاية 4.4: *الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030*

16.1 - النسبة المئوية للشباب والكبار الذين يحرزون مستوى المعايير الدنيا للكفاءة في مهارات الدراية الرقمية.
16.2 - النسبة المئوية للشباب والكبار الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة [**مؤشر عالمي 4.4.1**]
17 - معدلات التحصيل التعليمي للشباب والكبار بحسب الفئة العمرية، ومستوى النشاط الاقتصادي، والمستوى التعليمي، وتوجُّه البرنامج

الغاية 4.5: *القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030*

بيانات المساواة (أنثى/ذكر، وريفي/حضري، ومستوى الثراء من القاع إلى القمة ومؤشرات أخرى مثل حالة الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمتضررين من النزاع متى أصبحت البيانات متوافرة) فيما يتعلق بجميع المؤشرات الواردة في هذه القائمة والتي يمكن تصنيفها [**مؤشر عالمي 4.5.1**]

الإطار 1:

18 – النسبة المئوية لتلاميذ التعليم الابتدائي الذين تكون لغتهم الأولى أو لغتهم الأم هي ذاتها لغة التدريس
19 – مدى تخصيص الموارد التعليمية للفئات السكانية المحرومة بالاستناد إلى سياسات قائمة على صيغ صريحة
20 – مبلغ النفاق على تعليم التنفيذ حسب المستوى التعليمي ومصدر التمويل
21 – النسبة المئوية للمساعدة التي تقدم إلى البلدان المنخفضة الدخل من مجموع المساعدات المخصصة للتعليم

الغاية 4.6: *ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030*
22 – النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتا من الكفاءة في تصنيفات وظيفية تتناول (أ) الأمية، (ب) المهارات الحسابية، بحسب الجنس **[مؤشر عالمي 4.6.1]**
23 – معدل القرائية لدى الشباب/الكبار
24 – معدل مشاركة الشباب/الكبار في برامج محو الأمية

الغاية 4.7: *ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030*
25 – مدى تعميم (1) تعليم المواطنة العالمية و(2) التعليم من أجل التنمية المستدامة في (أ) سياسات التعليم الوطنية و(ب) المناهج الدراسية و(جـ) تعليم المعلمين و (د) تقييم التلاميذ
26 – النسبة المئوية للطلاب، حسب الفئة العمرية (أو المستوى التعليمي) الذين يعبرون عن فهم كاف للمسائل المتعلقة بالمواطنة العالمية والتنمية المستدامة
27 – النسبة المئوية للطلاب البالغين 15 عاماً الذين يظهرون كفاءة في معرفة العلوم البيئية وعلوم الأرض
28 – النسبة المئوية للمدارس التي تعلم مهارات حياتية بشأن فيروس نقص المناعة (HIV) وتقدم تعليماً في التربية الجنسية
29 – مدى الاضطلاع على الصعيد الوطني بتنفيذ إطار البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 59/113)

الغاية 4 – أ: *بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع*
30--32 النسبة المئوية للمدارس التي تحصل على: (أ) الطاقة الكهربائية؛ (ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية؛ (جـ) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم؛ (د) هياكل أساسية ومواد مكيفة للطلاب ذوي الإعاقة؛ (هـ) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ (و) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشرات خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع) **[مؤشر عالمي 4 – أ-1]**
33 – النسبة المئوية للطلاب الذين يتعرضون للترهيب، والعقوبات الجسدية، والمضايقات، والعنف، والتمييز جنسي، والاعتداء الجنسي.
34 – عدد الاعتداءات على الطلبة وافراد الهيئة التعليمية والمؤسسات

الغاية 4 – ب: *الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك مُنح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020*
35 – عدد منح التعليم العالي الممنوحة بحسب البلد المستفيد
36 – حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة **[مؤشر عالمي 4 –ب– 1]**

الغاية 4 – جـ: *الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030*
37 – النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين وفقاً للمعايير الوطنية بحسب المستوى التعليمي ونوع المؤسسة التعليمية
38 – نسبة عدد التلاميذ للمعلم المؤهل الواحد، بحسب المستوى التعليمي
39 – النسبة المئوية للمعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ (ب) التعليم الابتدائي؛ (ج) التعليم الإعدادي؛ (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظَّم للمعلمين (مثل التدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين **[مؤشر عالمي 4 – جـ–1]**
40 – نسبة التلاميذ للمعلم المدرَّب الواحد، بحسب المستوى التعليمي
41 – متوسط أجر المعلمين مقارنة بأجور غيرهم من العاملين في المهن الأخرى التي تتطلب امتلاك مستوى مشابه من المؤهل التعليمي
42 – معدل تناقص أعداد المعلمين بحسب المستوى التعليمي
43 – النسبة المئوية للمعلمين الذين تلقوا تدريباً أثناء الخدمة خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة، بحسب نوع التدريب

المصدر: اليونسكو (2016). التعليم بحلول عام 2030 – إعلان إنشيون وإطار العمل نحو التعليم الجيد والمنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع. باريس، اليونسكو.

التعليم الابتدائي والثانوي

الغاية 4.1

يُعتبر تعميم التعليم الابتدائي والثانوي وإتمامه، من منظور الغاية 4.1، سبيلاً إلى التعلم المجدي والفعال. وسيُنظر إلى التقدم نحو هذه الغاية كمعيار رئيس لالتزام الحكومات والمجتمع الدولي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في المقابل، يرى منتقدو هذه الغاية أن الدفع باتجاه تعميم المرحلة العليا من التعليم الثانوي واتمامها سيكون على حساب التركيز على الأولوية المتمثلة في تعميم تسع سنوات على الأقل من التعليم الأساسي للجميع.

النفاذ إلى التعليم والمشاركة فيه وإتمامه

إن مسالة النفاذ إلى التعليم بحاجة إلى الرصد عن كثب. فالخطة الجديدة ترمي إلى تعميم الانتفاع بالتعليم الابتدائي والثانوي وضمان الاستمرار فيه ضمن نفس الفوج، بدءاً بالفوج الراهن، على مدى 12سنة بحلول عام 2030، هذا في الوقت الذي يوجد هناك 25 مليون طفل لم يدخلوا بعد المدرسة الابتدائية. ثم إن هناك ما يقارب 30% من الأطفال من أشد الأسر فقراً في البلدان المنخفضة الدخل لم يلتحقوا قط بالمدرسة.

والغاية 4.1 معنية أيضاً بالمشاركة في التعليم الابتدائي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي وكذلك، ولأول مرة، المرحلة العليا من التعليم الثانوي. في عام 2014، كان نسبة الملتحقين بالمدرسة: 91% من الأطفال في سن التعليم الابتدائي، و 84% من المراهقين في سن المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، و63% من الشباب في سن المرحلة العليا من التعليم الثانوي. وتبين هذا التقديرات أن ما مجموعه 263 مليون طفل ومراهق وشاب لم يلتحقوا بالمدرسة، منهم: 61 مليون في سن التعليم الابتدائي، و60 مليون في سن المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، و142 مليون في سن المرحلة العليا من التعليم الثاني.

الشكل 8:

في بلدين فقط من أصل 90 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل توفر للطلاب من الفئة الأشد فقراً 12 سنة على الأقل من التعليم

سنوات التعليم التي قضاها الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24، بحسب الوضع المالي، في بلدان مختارة، عام 2008 وعام 2014

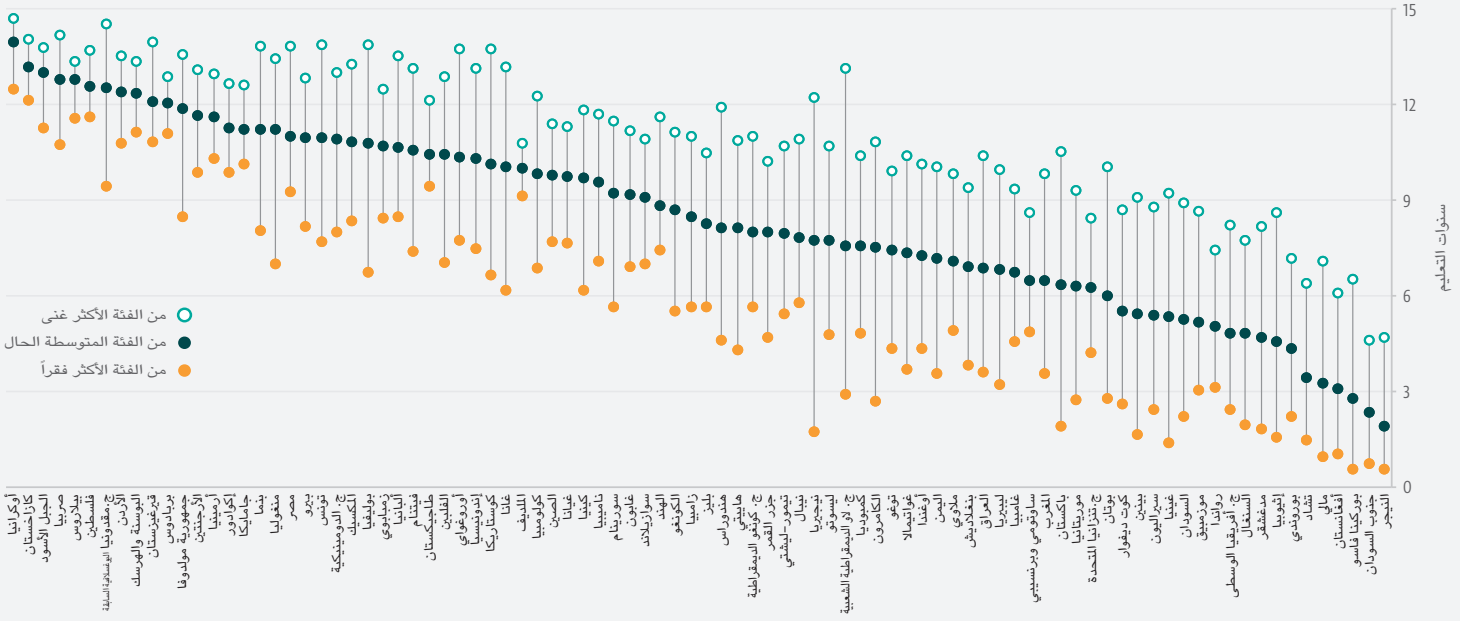

المصدر: تحليل فريق التقرير العالمي لرصد التعليم باستخدام الاستقصاءات الأسرية.

وتخطو الخطة الجديدة خطوة مهمة إلى الأمام من خلال تشديدها على إتمام المشاركة في التعليم في كل مرحلة من مراحله الثلاث المذكورة. في الفترة من عام 2008 إلى 2014، كانت نسبة إتمام التعليم الابتدائي 92% في الفئة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، و84% في الفئة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، و51% في البلدان المنخفضة الدخل، ومن ضمن هذه الأخيرة كانت نسبة الفتيات الأشد فقراً اللاتي أتممن التعليم الابتدائي 25%. وكانت نسبة إتمام المرحلة العليا من التعليم الثانوي في البلدان العالية الدخل 84%، و43% في الفئة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، و38% في الفئة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، و14% في البلدان المنخفضة الدخل. ولم يحقق إتمام التعليم بالكامل حتى لدى الشريحة الأغنى من السكان في البلدان العالية الدخل إذ وقفت النسبة عند 93%. ولم تُكمل سوى 1% من الفتيات الأشد فقراً في البلدان المنخفضة الدخل المرحلة العليا من التعليم الثانوي.

التعليم الإلزامي والمجاني

من بين المؤشرات المواضيعية مؤشر: عدد سنوات التعليم قبل الابتدائي (1) المجاني و(2) الإلزامي المضمون بموجب الأطر القانونية. ومن بين 190 بلداً تتوفر لديها بيانات عن التعليم الإلزامي، هناك 44 بلداً (أي 23 %) تقل فيها عدد سنوات التعليم الإلزامي عن 9 سنوات.

> من بين 190 بلداً تتوفر لديها بيانات عن التعليم الإلزامي، هناك 44 بلداً (أي 23 %) تقل فيها عدد سنوات التعليم الإلزامي عن 9 سنوات

ويبلغ متوسط عدد سنوات التعليم الإجباري 10 سنوات، و12 سنة بالنسبة للتعليم المجاني. بيد أن مفهوم التعليم المجاني ينطوي على إشكالية من حيث قياس التقدم نحو الغاية: فحتى في حال إلغاء الرسوم المدرسية، يتطلب التعليم تكاليف أخرى عديدة قد تثقل كاهل الأسر. فمن إجمالي الانفاق على التعليم، تعتبر الحصة التي تقع على عاتق الأسر بالنسبة لكل مستوى تعليمي مؤشراً قوياً على مدى مجانية التعليم.

جودة/نوعية التعليم

لا يركز إطار الرصد المقترح على جودة أو نوعية التعليم إلا في المؤشرات المتعلقة بنتائج التعلم والإنصاف.

وجرى، باستخدام إطار إرشادي لتوجيه المناقشات بشأن جودة التعليم، اختيار مسألتين هما: المخرجات والعمليات المتعلقة بقاعة الدرس. ويُعتبر توافر واستخدام الكتب المدرسية من المعايير الأساسية لتقييم الجودة. ولكن بينت الزيارات المدرسية ومراقبة قاعات الدرس أن البيانات الرسمية بشأن هذا الأمر ليست موثوقة جداً. فقد تبين في تشاد أن 90% من التلاميذ في الصفين الثاني والسادس يتشاركون في كتب القراءة والحساب بمعدل كتاب مدرسي واحد لكل ثلاثة تلاميذ على الأقل.

وإذا كان من الصعب الدعوة إلى استخدام ما يدور في قاعة الدرس للمقارنة بين النظم التعليمية، فإن استخدام أدوات للرصد متسقة عموماً من شأنه أن يلفت انتباه صانعي القرار إلى مسائل مهمة جداً فيما يتعلق بممارسات التدريس والنهوج التربوية. وقد بينت دراسة استقصائية شملت 15000 قاعة درس في البرازيل وبيرو وجامايكا وكولومبيا وهندوراس، أن المعلمين أمضوا 65-60% من وقتهم في التدريس الأكاديمي، أي أقل بكثير من النسبة الموصى بها والبالغة 85%. ومن المهم مواصلة البحث عن أدوات قابلة للتكيف، وموثوقة، وصالحة، ومجدية من حيث التكلفة، وسهلة الاستخدام على نطاق واسع.

نتائج التعلم

بغية تحسين نتائج التعلم، من الضروري إيجاد مؤشر مرجعي يرصد التقدم من عدمه. وهناك بضعة أسئلة ينبغي طرحها في هذا الصد مثل: ماهي نتائج التعلم المجدية والفعالة، وكيف تُقاس وكيف تستخدم النتائج.

ويتطلب قياس المؤشر العالمي المقترح – مهارات القراءة والرياضيات – توافق الآراء بشان محتوى نتائج التعلم التي ينبغي تقييمها، ونوعية معايير التقييم التي ينبغي الوفاء بها، وتقديم التقارير وتحديد المؤشرات المرجعية التي ستستخدم.

قياسات نتائج التعلم: تحديد المحتوى

يتطلب تحديد الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في مجالات مثل القراءة والرياضيات وجود بارومترات أساسية. فماذا يحدث حين ينبغي إيجاد أرض مشتركة بين المناهج الدراسية المختلفة؟ وما هو التقدم المتوقع للتعلم عبر المناهج الدراسية؟ وما هي الأسئلة التي تبين أن المتعلم وصل إلى مستوى معين من الكفاءة.؟ وكيف تُحدد مستويات الكفاءة؟

وهناك قضيتان من القضايا الخلافية فيهما شد وجذب. الأولى هي قضية تقييم القراءة والرياضيات في الصفوف الأولى، وقد اختلفت فيها الآراء وصارت موضع خلاف لأسباب سياسية وتقنية. مع هذا فهي تلفت الانتباه إلى تحديات أساسية على أرض الواقع. ففي عام 2012 في ملاوي، كان 90% من تلاميذ الصف الثاني لا يستطيعون قراءة كلمة واحد بلغة الشيشيوا، و40% تقريباً مازالوا لا يستطيعون ذلك في الصف الرابع.

القضية الثانية هي أن المؤشر العالمي بشأن الكفاءة في القراءة والحساب يستبعد غير الملتحقين بالمدرسة. في المناطق الريفية في باكستان، 89% من طلبة الصف العاشر يستطيعون قراءة قصة مقررة للصف الثاني باللغات الأوردية والسندية والبشتونية ولكن 64% فقط من الطلبة البالغة أعمارهم 14 عاماً يستطيعون ذلك.

أدوات قياس نتائج التعلم: ضمان جودة التقييمات

من المؤشرات المواضيعية في هذا الصدد قيام أو عدم القيام البلد المعني بتنظيم عملية وطنية لتقييم التعلم خلال المرحلة الابتدائية وفي نهاية المرحلة الابتدائية وفي نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي. ومن الضروري توفر معايير واضحة للتقييم، وكذلك آلية قوية تضمن امتثال التقييمات لهذه المعايير.

ينبغي لعملية تقييم الجودة أن تنطوي على بعدين مهمين هما: (أ) سياق مؤسسي تمكيني يكفل الاستدامة وصلات قوية مع نظام التعليم؛ و (ب) ينبغي أن تكون التقييمات الوطنية صالحة وموثوقة، وأن تزود واضعي السياسات والجمهور بمعلومات مجدية ودقيقة. وينبغي أن تتوافق التقييمات الوطنية مع أهداف التعليم ومقاصد التعلم بالنسبة للطلاب وكذلك مع فرص تطوير المعلمين مهنياً.

ويثير السؤال عن كيفية ضمان أن يكون التقييم ملائماً لأغراض الرصد مسألتين. أولاً، إن المتطلبات التقنية الصارمة أكثر من اللازم يمكن أن تحرم العديد من البلدان من القدرات الضرورية وينتهي الأمر بحصر العمل في مجموعة صغيرة من المزودين تتولى معظم التقييمات، ما يقوض أهميتها واستخدامها من قبل البلدان. ثانياً، ينبغي توخي درجة عالية من الكفاءة في تخصص الموارد اللازمة لتعزيز القدرات الوطنية على تنظيم عمليات سليمة وموثوقة للتعلم.

قياسات نتائج التعلم: تقديم النتائج من عمليات تقييم مختلفة

يتطلب مقياس نتائج التعلم اتفاقاً بشأن تقديم النتائج وتحديد مؤشرات مرجعية بحسب المستوى التعليمي (أو العمر) والموضوع. ويستتبع ذلك استخلاص مجموعة من العناصر من تقييمات مختلفة يمكن الربط بينها من خلال تحليل مستوى صعوبتها النسبية. بيد أن ربط العناصر ليس مجرد مسألة فنية وإنما يجب أن يرتبط بالغرض المقصود للمؤشر.

إن مؤشرات نتائج التعليم القابلة للمقارنة على المستوى العالمي لا تخدم فقط أغراض الرصد العالمي وإنما أيضاً احتياجات البلد المعني. وسوف تُعزز الجهود لتلبية هذه الأغراض جميعها بفضل «التحالف العالمي لرصد التعلم» الذي أنشئ مؤخراً.

مرحلة الطفولة المبكرة

الغاية 4.2

تؤكد هذه الغاية تصميم المجتمع الدولي على توفير أسس قوية لجميع الأطفال من خلال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وتنطوي عملية رصد المفاهيم في هذه الغاية على ثلاثة تحديات: (أ) لا تتوفر بعد معلومات كافية عن عدد الأطفال المنتفعين بالتعليم قبل الابتدائي لمدة سنة واحدة على الأقل؛ (ب) المؤشرات المقترحة لا تتناول مفهوم جودة/نوعية التعليم؛ (جـ) باعتبار أن الغاية لاتقف عند حدود الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وإنما تتجاوزها وتضيف إليها مسالة إنماء الطفولة، فإن جدوى وضع آلية رصد لهذه الإضافة مسألة غير أكيدة.

النفاذ إلى التعليم والمشاركة فيه

> التعليم قبل الابتدائي إلزامي في 49 بلداً، ومجاني وإلزامي لسنة واحدة على الأقل في 36 بلداً

إن مقارنة معدلات المشاركة في مختلف البلدان أكثر صعوبة في التعليم قبل الابتدائي منها في التعليم الابتدائي والثانوي. ذلك إن الفئات العمرية لمرحلة التعليم قبل الابتدائي ومرحلة البدء بالتعليم أقل نمطية أو قياسية من مستويات التعليم الأخرى. ولا يوجد سوى عدد قليل نسبياً من البلدان التي تقدم تعليما مجانياً و/أو إلزامياً قبل المرحلة الابتدائية. وهو إلزامي في 49 بلداً، ومجاني وإلزامي

لسنة واحدة على الأقل في 36 بلداً.

وتشير بعض التقديرات إلى أن نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن الدخول إلى المدرسة الابتدائية بسنة واحدة، الملتحقين بالتعليم قبل الابتدائي أو التعليم الابتدائي تبلغ على الصعيد العالمي قرابة 67%. وهو تقدير يُقارب، ولكن لا يتطابق دوماً مع، التقديرات التي خرجت بها الاستقصاءات الأسرية بشان التجربة السابقة في التعليم قبل الابتدائي التي مر بها تلاميذ الصف الأول الابتدائي وأسرهم، والتي تُفيد أيضاً في تتبع مسار الحضور المدرسي بحسب المستوى الاقتصادي للأسرة. إذ يُلاحظ أن الأطفال في سن 3 إلى 4 سنوات من الأسر الغنية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أكثر رجحانا بست مرات تقريباً من الأطفال الفقراء للانتفاع بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

جودة/نوعية التعليم

تؤكد الغاية على ضرورة توفير نوعية جيدة من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي. ويمكن ان تُفهم أو تقاس النوعية بمدى الدعم الذي تقدمه المدرسة والصفوف الدراسية (ويشمل ذلك البنيات الخدمية وعمليات التعليم) والنظم للتنمية الشاملة للأطفال، لا سيما الأطفال المعرضين لخطر الاستبعاد. ومع ان البلدان معنية بوضع ما تراه مناسباً من أهداف ومعايير في هذا الصدد، إلا أن هناك أدوات لرصد جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة على نحو قابل للمقارنة، وإن أثارت مناقشات في مجال رسم السياسات. وورد في استعراض قام به البنك الدولي للسياسات في مجال الطفولة المبكرة أن 13 بلداً من 21 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وضعت مجموعة من المعايير الأساسية بشأن نسبة التلاميذ إلى المعلمين ولكن لم تُطبَّق منها سوى 8 معايير.

الشكل 9 :

الانتفاع بالرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: تتباين البرامج لدى الأسر المعيشية والمدارس

نسبة القيد الصافية المعدلة في التعليم قبل الابتدائي في السنة الأخيرة من التعليم قبل الابتدائي، 2014، والنسبة المئوية للطلاب في الصف الأول الابتدائي الذين شاركوا في التعليم قبل الابتدائي في السنة السابقة لالتحاقهم بالتعليم الابتدائي، في بلدان مختارة، 2010-2015

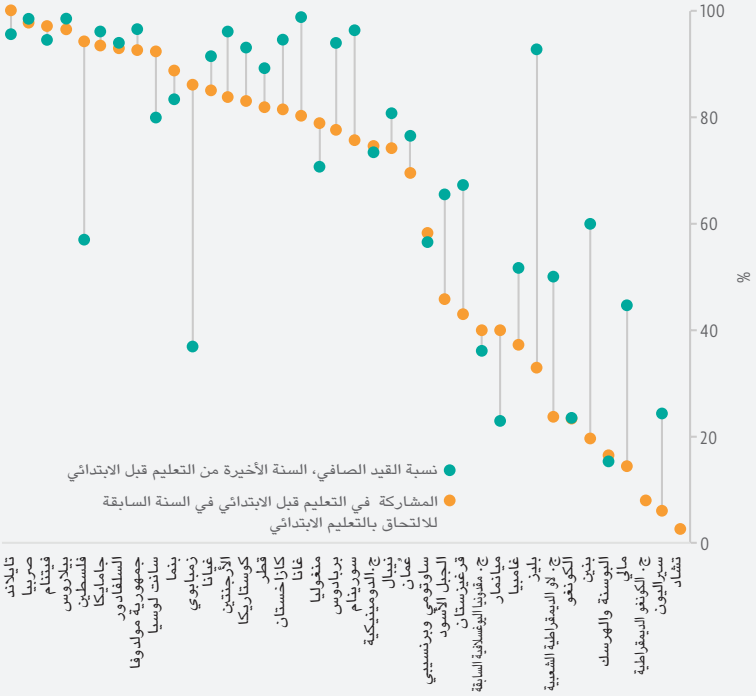

المصادر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء فيما يخص نسبة القيد الصافية المعدلة؛ والنتائج النهائية والرئيسة للاستقصاءات الجامعة المتعددة المؤشرات فيما يخص النسبة المئوية للطلاب في الصف الأول الابتدائي الذين شاركوا في التعليم قبل الابتدائي في السنة السابقة لالتحاقهم بالتعليم الابتدائي.

نتائج إنماء الطفل

تؤكد الغاية 4.2 على ضرورة أن يبدأ الأطفال التعليم الرسمي وهم يسيرون على طريق النماء الصحيح «حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي». وتعلن هذه النظرة الشاملة تحولاً عن نظرة إنماء الطفل على أساس مؤشرات تتعلق بالصحة حصراً. غير ان البت في أفضل السبل لقياس نماء الطفل، مسألة يشوبها التعقيد. إذ لا بد من تتبع النمو المعياري عبر الثقافات ووضع مناهج القياس استناداً إلى النتائج المستخلصة.

ويعتبر مؤشر اليونيسيف لتنمية الطفولة المبكرة المقياس الأعلى تغطية في الوقت الراهن. ووفقاً لليونيسيف، يسير 70% من الأطفال في سن الثالثة و80% من الأطفال في سن الرابعة على الطريق الصحيح من حيث النماء، وذلك في 53 بلداً معظمها من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويتألف المؤشر من أربعة مكونات يتحكَّم فيها بقوة مكون واحد، هو القرائية والحساب، يمكن أن يؤخذ عليه أنه يعبر عن معايير التعليم المبكر بدلاً من القدرة المعرفية.

وتعتبر البيئة المنزلية التي توفر للأطفال مجالات للتفاعل ومواد تعليمية من العوامل الأساسية التي تساعدهم على تحقيق إمكاناتهم. وتفيد البيانات أن أفراد الأسرة الكبار في أوكرانيا يشركون تقريباً جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و4 سنوات في أربعة أنشطة على الأقل، مقارنة بـ 40% فقط من الأطفال في غانا. كما تفيد البيانات المستمدة من 54 بلداً معظمها من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل خلال الفترة من 2010 إلى 2015، أن 19% من الأسر المعيشية تحوي 3 كتب للأطفال على الأقل و7.5% تحوي 10 كتب على الأقل. أما في الأسر الـ 20% الأشد فقراً، فإن أقل من 1% منها يحوي 10 كتب على الأقل.

التعليم التقني والمهني والعالي وتعليم الكبار

الغاية 4.3

تدرج الغاية 4.3 التعليم التقني والمهني والعالي في الخطة العالمية للتنمية، وذلك لأول مرة في هذه الصيغة. فهذه المستويات التعليمية كانت جزءاً من برنامج التعليم للجميع، ولكن فقط من باب الدعم لأهداف بديلة.

ويشمل المؤشر العالمي لهذه الغاية – معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية – تعليم الكبار أيضاً. ويعني هذا أن التقرير العالمي لرصد التعليم يغطي التعليم التقني والمهني والعالي وتعليم الكبار بموجب الغاية 4.3 من زاوية المفاهيم الثلاثة التي تنطوي عليها هذه الغاية، أي: النفاذ إلى التعليم والقدرة على تحمل تكاليفه وجودته.

التعليم والتدريب في المجال التقني المهني

يوفَّر التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في المؤسسات أو في أماكن العمل أو في مزيج من الاثنين. وبالنظر إلى تنوع الأطر السياسية والترتيبات المؤسسة والنهوج التنظيمية، فإن النظم الإحصائية الوطنية قد لا تستطيع التقاط سوى صورة جزئية من المشهد، ما يجعل من الصعب الخروج بمقارنة بين مختلف الدول بشأن توفير هذا النوع من التعليم.

> بيّن تحليل جديد شمل 12 بلداً أن 20% من الشباب شاركوا في برامج تعليمية وتدريبية جرت في مكان العمل

وتركز آليات الرصد الحالية اهتمامها على الالتحاق بالمؤسسات، لا سيما تلك التي تشرف عليها وزارات التربية والتعليم. وهذا ما يقلص نطاق رصد هذه الغاية تقليصاً كبيراً. ويتطلب رصد التعليم والتدريب في مكان العمل، توفر بيانات من الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة والمؤسسات أو الأسر المعيشية، التي تحتاج إلى تنسيق تعريفاتها واستبياناتها تنسيقاً محكماً. وبيّن تحليل عُمل لصالح التقرير العالمي لرصد التعليم شمل 12 بلداً أن 20% من الشباب شاركوا في برامج تعليمية وتدريبية جرت في مكان العمل.

وينبغي أن تركز الأسئلة بشأن القدرة على تحمل تكاليف التعليم على مدى الجهد الذي تبذله الحكومة في إطار سياساتها المعتمدة لمعالجة عدم المساواة في الانتفاع بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. ومن غير المرجح أن ينفرد مؤشر واحد بتوصيف القدرة على تحمل التكاليف، وذلك بسبب التنوع الشديد لمزودي هذا التعليم والتدريب، وبنى التكلفة، والسياسات العامة، والسياقات الوطنية. وقد يكون أحد السبل الممكنة النظر في مقدار دخل المؤسسة الذي يغطيه الطلاب مقارنة بمقدار الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة للطلاب.

أما فيما يتعلق بتقييم جودة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، فيمكن اعتماد نهج يركز على ما إذا كانت هناك معايير موثوقة، مثبتة ومقننة ضمن إطار وطني للتأهيل والمؤهلات. وهو إطار يتوفر في 140 بلداً على الأقل. وتتباين هذه الأطر من حيث الفعالية ولكنها تفيد المتعلمين ومزودي التعليم وأرباب العمل من حيث أنها تحملهم على التركيز على النتائج بدلاً من التركيز على كيفية اكتساب هذه المؤهلات.

التعليم العالي

يتراوح التعليم العالي من الدورات القصيرة إلى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. وتتفاوت المؤسسات التعليمية تفاوتاً كبيراً من حيث الحجم والتكلفة والدورات والاجراءات والجودة. وينبغي عند تناول مسالة الإنصاف والتكافؤ الأخذ بعين الاعتبار العوائق في مختلف المراحل ابتداء من النفاذ إلى التعليم وحتى التخرج. وقد تضاعف عدد الملتحقين بالتعليم العالي على المستوى العالمي من 100 مليون في عام 2000 إلى 207 ملايين في عام 2014، إلا أن التفاوت بين البلدان وداخلها في هذا الحقل يبلغ درجة عالية من الضخامة والسعة. ففي الفلبين، بلغت في عام 2013 نسبة الذين أكملوا أربع سنوات من التعليم العالي على الأقل 52% من الطلاب الأكثر غنى الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 سنة، مقابل 1% فقط من الطلاب الأشد فقراً.

وتعتمد القدرة على تحمل تكاليف التعليم العالي على العلاقة بين التكاليف والدخل. ويمكن مقارنة الكلفة الكلية بمتوسط مستويات دخل السرة من خلال الاستقصاءات الأسرية. وهو دليل مفيد بلا شك، ولكنه لا يبين كم من الشباب لا يمكنهم دفع تكاليف التعليم العالي. ويمكن أيضاً،

الشكل 10 :

هناك فروقات واسعة في تحصيل التعليم العالي بين الفقراء والأغنياء

النسبة المئوية للطلاب من الفئة العمرية المتراوحة بين 25 و29 سنة الذين أكملوا 4 سنوات على الأقل من التعليم العالي، بحسب الوضع المادي، في بلدان مختلفة، 2008-2014

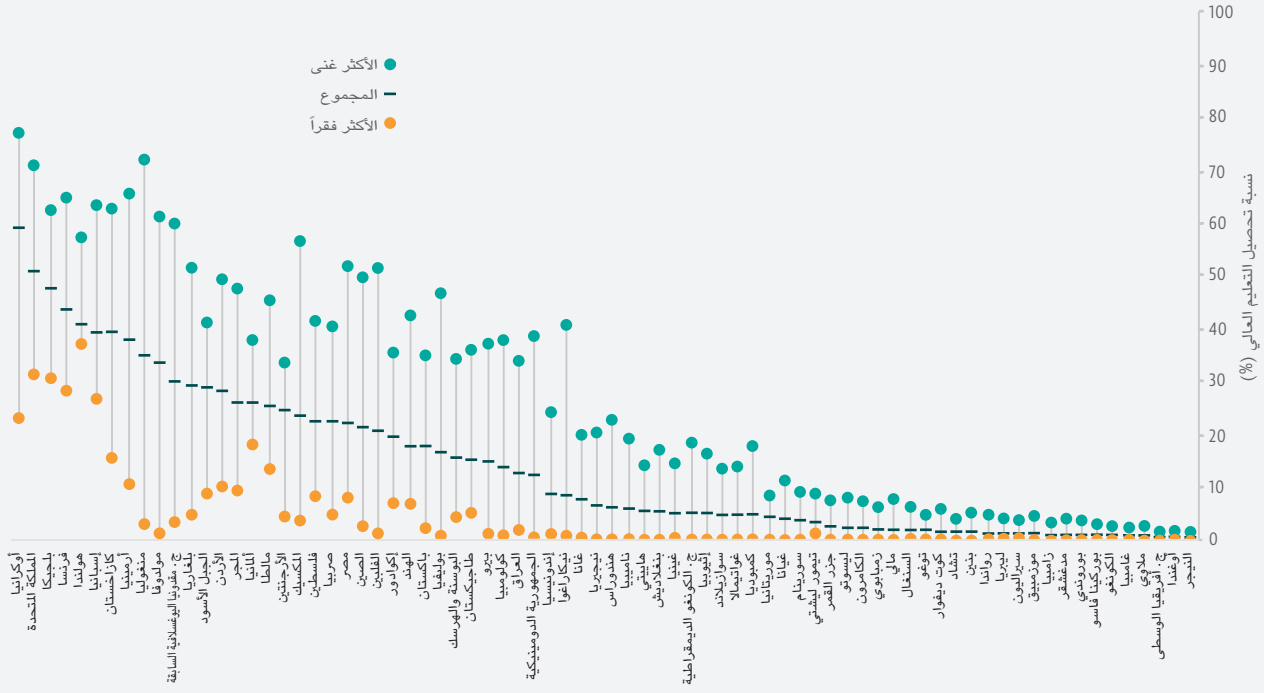

المصدر: تحليل فريق التقرير العالمي لرصد التعليم لبيانات الاستقصاء الأسري.

كقياس محتمل، مقارنة العبء المالي للأسر مع المعونة المالية التي تقدمها الحكومة لهذه الأسر. كما ينبغي رصد النجاح في استهداف الفئات الأكثر عوزاً.

وتشكل الاختلافات في بنية السياسات الوطنية والموارد، وفي مهام الجامعات، عوائق كبيرة أمام إيجاد مقياس عالمي فعال لجودة التعليم العالي. ويجذب تصنيف الجامعات الاهتمام لأنه سهل الفهم، ولكنه يستند إلى الأبحاث بدلاً من جودة التعليم وتعلم الطلاب.

تعليم الكبار

يشكل تعلم الكبار وتعليمهم وتدريبهم استراتيجية لتحقيق الغاية 4.3، وفقاً لإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030. ويمكن أن يجري تعليم الكبار ضمن إطار التعليم النظامي وغير النظامي أو التعليم غير الرسمي.

إن تنوع الجهات المزودة للتعليم يجعل من عملية الرصد صعبة للغاية. وإذ تتوفر بعض المعلومات عن تعلم الكبار في إطار التعليم النظامي، فإنها لا تشكل سوى جزء صغير من الصورة. ففي بلدان الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين، لم يلتحق سوى 6% تقريباً من الكبار بالتعليم النظامي بينما بلغت نسبتهم في التعليم غير النظامي 37% في عام 2011، وذلك وفقاً لاستقصاء يمكن الاستفادة منه لوضع أدوات لقياس تعليم الكبار على المستوى العالمي.

ومن الصعب أيضاً تقييم القدرة على تحمل تكاليف التعليم وذلك ليس فقط بسبب الدور الكبير للتمويل الخاص وإنما أيضاً بسبب الافتقار إلى المعلومات حتى عن التمويل العام. فأقل من بلد واحد من ستة بلدان أنفق على تعليم الكبار أكثر من 0.3% من الناتج المحلي الاجمالي. وينبغي إجمالا توفير معلومات عن الإنفاق العام لفهم كيف يستهدف الفئات الأشد عوزاً.

وليس من السهل كذلك رصد تعليم الكبار وجودة هذا التعليم بكامل أبعادها. وقد خَلُص التقرير العالمي الثالث بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم إلى أن مشاكل البيانات موجودة في كافة مناطق العالم، وأن هذه المشاكل تقوض عملية رصد تعليم الكبار وأثره. ودعا جميع البلدان إلى تصميم سياسات من شأنها تسوية العقبات التي تحول دون جمع البيانات اللازمة للرصد والتقييم.

اكتساب المهارات من أجل العمل

الغاية 4.4

تثير الغاية 4.4 ثلاثة أسئلة مهمة: ماهي المهارات اللازمة « للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة» التي ينبغي لأهميتها أن تدخل في نطاق الرصد العالمي عبر سياقات مختلفة؟ وهل تُكتسب المهارات بشكل اساسي عن طريق التعليم والتدريب، أو من خلال طرق أخرى؟ وهل القياسات المتاحة صالحة وجدية بتكلفة منخفضة؟ إن عدم اليقين الذي يشوب هذه الأسئلة تجلى في المؤشرات المقترحة. يخص أحدهم معدلات التحصيل التعليمي في وسط البالغين، وهو ليس من مقاييس المهارة. ويخص الآخران مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهارات الدراية الرقمية، الأمر الذي قد يحد من نطاق جدول الأعمال، ولكنه يشكل ايضاً محاولة للتركيز على مهارات فعلية وقابلة للقياس.

المهارات المعرفية

تشمل المهارات المعرفية الأساسية القراءة والكتابة والحساب. ويبين تحليل جرى لحساب التقرير العالمي لرصد التعليم أن التمتع بمهارات عالية في مجال القرائية يضاعف تقريبا فرصة الفرد في الحصول على عمل لائق.

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسالة أساسية للحياة اليومية والعمل. في الاتحاد الأوروبي، بإمكان 44% من البالغين في عام 2014 استخدام المعادلات الرياضية الأساسية في جدول البيانات، وتتراوح النسبة من 16% في رومانيا إلى 63% في فنلندا.

> في الاتحاد الأوروبي، بإمكان 44% من البالغين في عام 2014 استخدام المعادلات الرياضية الأساسية في جدول بيانات

وتمثل مهارات الدراية الرقمية مؤشراً جيداً، لأنه يمكن تقييمها رأساً. في الجمهورية التشيكية، أظهر 85% من طلاب الصف الثامن في عام 2013 معرفة وظيفية وعملية بالحواسيب، مقابل 13% في تايلاند و9% في تركيا. وهناك حاجة إلى أداة عالمية لمواجهة التغيرات التكنولوجية السريعة على مر الزمن، ولا سيما أوجه التحيز الثقافي الكامنة في الأسئلة المطروحة حالياً.

المهارات غير المعرفية...

برز اهتمام متزايد بالمهارات التي يُعتقد أنها لا تتطلب عمليات معرفية معمقة، مع أن هناك في الواقع الكثير من المهارات التي تحظى بتقدير عال في أماكن العمل ولكن ليس من السهل تصنيفها، مثل المهارات الأساسية والبعيدة المنال المتجسدة في عملية الإبداع والتفكير النقدي والتعاون.

ولا تتوفر بينات وقرائن تبين متى أو على أي مستوى يمكن للمهارات غير المعرفية – مثل المثابرة وضبط النفس، أو المهارات الاجتماعية والعاطفية – أن تؤثر تأثيراً إيجابياً متوقعاً في نتيجة التوظيف والعمل. ومن المرجح أن المستوى الأمثل لهذا التأثير يخضع لسياق العمل.

إن وضع قياسات تسمح بإجراء مقارنات بين البلدان فيما يتعلق بالمهارات غير المعرفية أمر ليس بالسهل. لذا يوصي التقرير العالمي لرصد التعليم بتجنب القياس الواسع النطاق لأغراض الرصد العالمي ويدعو إلى الاهتمام بالبحوث بشأن قياس حيازة هذه المهارات وتأثيرها على سوق العمل.

...وتوليفها مع المهارات المعرفية في عالم العمل

هناك مثالان عن التزاوج بين المهارات المعرفية وغير المعرفية في عالم العمل هما الدراية بالأمور المالية والمهارات في مجال الأعمال الحرة. فعلى مستوى الدراية المالية، أحرزت المحاولات لوضع قياس تجريبي لها تقدماً في السنوات الأخيرة. وتفيد البيانات أن متوسط النسبة العالمية للذين يتمتعون بدراية مالية من البالغين تبلغ 33%، وتتراوح بين 13% في اليمن و71% في النرويج. أما عمليات تقييم المهارات في مجال الأعمال الحرة، التي ما تزال في طور البحث، فإنها تثير التساؤل بشأن ماهية الموضوعات ذات الصلة التي ينبغي إدراجها في المناهج المدرسية.

الإنصاف

الغاية 4.5

تتخلل خطة 2030 للتنمية المستدامة الرغبة في «ألا يُترك أحد بدون تعليم»، الأمر الذي سيحفز، كما هو متوقع، الطلب على الرصد العالمي لعدم المساواة ورفع تقارير بذلك. وفي هذا الصدد، يُعالج التقرير العالمي لرصد التعليم ثلاث قضايا عبر الأسئلة التالية: ما هي السبل المناسبة لقياس حالة عدم المساواة وتطورها؟ وكيف تُجمع المعلومات التي تحدد نسبة الأفراد إلى الفئات ضعيفة؟ وما هي جوانب الإنصاف في التعليم الأوسع نطاقاً التي يمكن قياسها، بما يتجاوز مسألة التكافؤ.

قياسات عدم المساواة

توجد ثلاثة عوامل رئيسية تُعقد قياس عدم المساواة في التعليم. أولاً، يمكن دراسة عدم المساواة بالإحالة إلى طائفة واسعة من المؤشرات فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالنفاذ إلى التعليم أو التعلم. ثانياً، يمكن استخدام قياسات مختلفة لعدم المساواة لمعرفة كيف يوزَّع المؤشر بين السكان، ولكل مؤشر مزاياه وعيوبه. ويمكن أن تؤدي القياسات المختلفة إلى نتائج مختلفة بشأن درجة عدم المساواة والتغير مع مرور الوقت. ثالثاً، ينبغي لصانعي السياسات أن يعرفوا أن المؤشر يتغير بحسب الخصائص الفردية، مثل الثراء، ولكن من الصعب في الغالب مقارنة هذه الخصائص عبر البلدان.

> في البلدان المنخفضة الدخل، مقابل كل 100 من الطلاب الأكثر ثراء الذين أكملوا التعليم الابتدائي والمرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الثانوي، كان عدد الطلاب الأشد فقراً هو على التوالي 36 و19 و7

وقد اقترح فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة اعتماد مؤشر التكافؤ بين الجنسين كمقياس عالمي لعدم المساواة في التعليم. وهو أسهل القياسات التي يمكن إيصالها لجمهور واسع، وقد أثبت فعاليته في وصف عدم التكافؤ الجنساني على مدى عقدين من الزمن. ويعتبر عدم التكافؤ بسبب الثروة أكثر الخصائص أو السمات الفردية تطرفاً التي يقيسهاً هذا المؤشر. وتبلغ نسبة إتمام التعليم الابتدائي وفقاً لمؤشر التكافؤ بحسب الثروة في الفئة العليا من البلدان المتوسطة الدخل 0.9، و0.7 في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي و0.44 في المرحلة العليا من التعليم الثانوي. ويبلغ هذا المؤشر في البلدان المنخفضة الدخل 0.36 في التعليم الابتدائي و0.19 في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي و0.07 في المرحلة العليا من التعليم الثانوي.

ويعتبر إنشاء فريق مشترك بين الوكالات معني بمؤشرات عدم المساواة في التعليم خطوة في الاتجاه الصحيح لأنها تسمح بإجراء تحليل متسق لبيانات الاستقصاءات وتجميع موارد البيانات غير المستغلة. وينبغي للتقدم المحرز على المستوى العالمي في مجال التنسيق أن يتحقق أيضاً على المستوى القطري.

قضايا الجنسين

في عام 2014، تحقق التكافؤ بين الجنسين على الصعيد العالمي في التعليم الابتدائي والمرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الثانوي، وإن كانت نسب التكافؤ التي حققتها البلدان الفردية على مستوى المراحل التعليمية الثلاث تبلغ على التوالي 64% و46% و23%. علاوة على ذلك، حجبت المعدلات الوطنية عدم التكافؤ داخل البلدان بالنسبة لفئات معينة من السكان. وتفيد التقارير من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن التكافؤ بين الجنسين تحقق بالنسبة لإتمام المرحلة الابتدائية لدى الـ 20% الأغنى من بين السكان، أما في الـ20% الأفقر من بين السكان فلم يكمل مرحلة التعليم الابتدائي سوى 83 فتاة لكل 100 فتى. وتتسع فجوة عدم التكافؤ في التعليم الثانوي بمرحلتيه الدنيا والعليا حيث بلغ عدد الفتيات 73 و40 على التولي لكل 100 فتى.

إن اعتماد مؤشر التكافؤ بين الجنسين لرصد الجوانب الجنسانية في الغاية 4.5 يوسع استخدامه بحيث يتجاوز معدلات القيد ليشمل جميع مؤشرات التعليم، وبضمنها نتائج التعلم. وهو أمر إيجابي، سوى أن المؤشر لا يعالج غير مجال واحد من مجالات عدة تنطوي عليها المساواة بين الجنسين في التعليم. وبغية تحسين رصد المساواة بين الجنسين في التعليم، ينبغي أن تركز الجهود على جمع بيانات أكثر شمولية عن الجوانب الجنسانية للمناهج الدراسية، والكتب المدرسية، وتقييم تعليم معلمين؛ وعلى توثيق الصلات فيما بين المعنين بالمساواة بين الجنسين في مجال التعليم وغيره من المجالات.

الجدول 2:

مؤشر التكافؤ بين الجنسين، بحسب المناطق وفئات الدخل القطرية، 2014

	التعليم الابتدائي	المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي		المرحلة العليا من التعليم الثانوي		
	مؤشر التكافؤ بين الجنسين	النسبة المئوية للتكافؤ بين الجنسين في البلدان	مؤشر التكافؤ بين الجنسين	النسبة المئوية للتكافؤ بين الجنسين في البلدان	مؤشر التكافؤ بين الجنسين	النسبة المئوية للتكافؤ بين الجنسين في البلدان
العالم	0.99	64	0.99	46	0.98	23
دخل منخفض	0.93	31	0.86	9	0.74	5
الفئة الدنيا من الدخل المتوسط	1.02	52	1.02	33	0.93	17
الفئة العليا من الدخل المتوسط	0.97	68	1.00	60	1.06	22
دخل عالي	1.00	83	0.99	59	1.01	37
القوقاز وآسيا الوسطى	0.99	100	0.99	83	0.98	29
شرق آسيا وجنوب شرق آسيا	0.99	93	1.01	57	1.01	37
أوروبا وأمريكا الشمالية	1.00	86	0.99	67	1.01	31
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.98	48	1.03	39	1.13	19
أفريقيا الشمالية وغرب آسيا	0.95	56	0.93	46	0.96	33
منطقة المحيط الهادي	0.97	67	0.95	44	0.94	0
جنوب آسيا	1.06	29	1.04	25	0.94	38
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0.93	38	0.88	19	0.82	6

ملاحظة: كل القيم المذكورة هي قيم متوسطة.
المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

الشكل 11 :

ترتفع نسبة عدم التكافؤ بين الجنسين لدى الفئات الأشد فقراً

مؤشر التكافؤ بين الجنسين وفقاً لمؤشرات تعليمية مختارة، التفاعل مع الوضع المادي، بحسب المناطق، 2008-2014

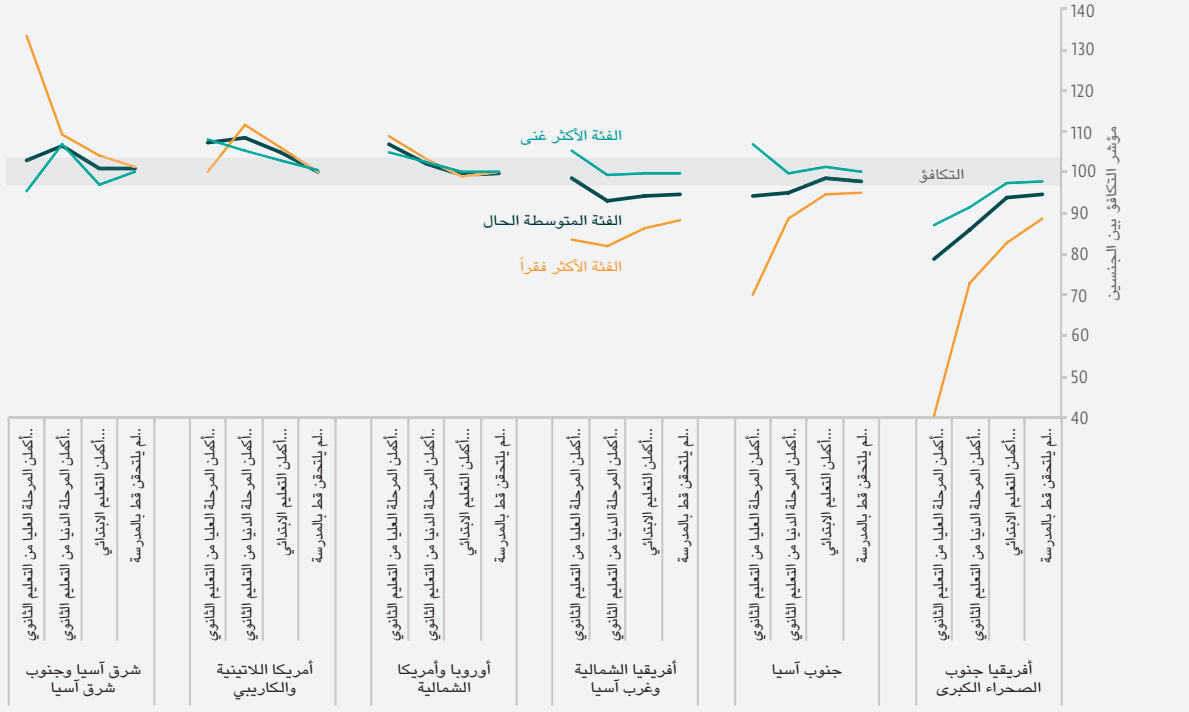

ملاحظة: القيم الخاصة بشرق آسيا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا الشمالية وغرب آسيا تشير فقط للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.
المصدر: فريق التقرير العالمي لرصد التعليم (2016) بالاستناد إلى بيانات الاستقصاء الأسري.

الإعاقة

يتطلب رصد التقدم على طريق المساواة في الانتفاع بالتعليم بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وضع مقياس للمعوقين قابل للمقارنة على الصعيد الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإعاقة تتجلى في أشكال متنوعة. وتفيد البيانات، وفقاً لأحد المقاييس، أن نسبة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في التعليم الإلزامي في 30 نظاماً للتعليم في أوروبا كانت تبلغ 3.7% في عام 2010. وتقود اليونيسيف وفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة الجهود الرامية إلى وضع مقياس تشغيلي للإعاقة. ومن المهم أيضاً رصد ما إذا كان المربون يتمتعون بالقدرة اللازمة لتلبية احتياجات المعاقين، وما إذا كانت البنية التحتية للمدرسة مكيفة أيضاً لهذا الغرض.

اللغة

يُعتبر استمرار إهمال التعليم المتعدد اللغات القائم على اللغة الأم من العوامل التي تفسر التفاوت الكبير في نتائج التعلم. وتفيد البيانات، وفقاً لمقياس واحد، أن نحو 40% من السكان في شتى أرجاء العالم لا يتلقون التعليم باللغة التي يتكلمونها أو يفهمونها. ولا يمكن لرصد وثائق السياسات الوطنية أن يوفر معلومات عن ما إذا كان الطلاب ينتفعون بمواد التعليم والتعلم بلغتهم الأصلية، وهل يتمتع المعلمون بالكفاءة اللازمة في هذا المضمار، أو هل جرى تنفيذ السياسات الرسمية على أرض الواقع. ففي منطقة موبتي في مالي، تبلغ نسبة المدارس التي توفر تعليماً ثنائي اللغة 1% فقط، على الرغم من السياسة الوطنية في هذا الصدد.

الهجرة والنزوح القسري

> بلغت نسبة المهاجرين غير الملتحقين منهم بالتعليم على الصعيد العالمي 50% في سن التعليم الابتدائي و75% في سن التعليم الثانوي

تُيسِّر الهجرة إلى المناطق الحضرية عموماً الانتفاع بالخدمات العامة، هذا بالرغم من المشاكل التي تنطوي عليها عملية استيعاب وإسكان المهاجرين من الريف إلى المناطق الحضرية والذين غالباً ما يستقرون في الأحياء الفقيرة والمناطق شبه الحضرية، مع فرص محدودة للنفاذ إلى المدارس العامة. وفي حالة الهجرة الدولية، يكمن التحدي بالنسبة لصانعي السياسة في أن الطلاب من هذه الفئة المهاجرة ينحون إلى التمركز في المدارس الواقعة في المناطق المحرومة.

أما التحديات الرئيسة فتتعلق بالنازحين قسراً. والمشكلة الملازمة للنازحين داخلياً هي صعوبة الإحاطة بهم بحيث يبدون غير مرئيين نسبياً. وتفيد البيانات أن الأطفال في 19 مخيماً من أصل 42 مخيماً للنازحين في 6 ولايات في نيجيريا في حزيران/يونيو 2015، لم يكن لهم أي منفذ للتعليم النظامي وغير النظامي. ويُعتبر المهاجرون أكثر الفئات ضعفاً وهشاشة. فقد بلغت نسبة غير الملتحقين منهم بالتعليم على الصعيد العالمي 50% في سن التعليم الابتدائي و75% في سن التعليم الثانوي. ومن الصعب على ضوء المعطيات الراهنة رصد الوضع التعليمي للمهاجرين والنازحين قسراً. لذا ينبغي تسريع الجهود المنسقة من أجل فهم أفضل لأسباب التفاوت في انتفاعهم بالتعليم.

القراءة والكتابة والحساب

الغاية 4.6

واصلت الغاية 4.6 التركيز على محو أمية الكبار الذي كان جزءاً من الهدف الرابع لبرنامج التعليم للجميع ووضعه في محط أنظار المجتمع الدولي من جديد وفي صميم أولوياته في مجال التعليم، وزادت أيضاً أمرين جديدين. أولهما هو أن المؤشر العالمي للقرائية والحساب بُني بشكل صريح على أساس كفاءة المهارات. وهو بهذا يقترب من وجهة النظر التي ترى القرائية ليست مجرد مجموعة من المهارات المعرفية الأساسية وإنما أيضاً القدرة على استخدامها للإسهام في المجتمعات والاقتصادات وفي تنمية أو تغيير شخصية حاملها. الأمر الثاني هو أن الإشارة الصريحة إلى تعليم الحساب والمهارة فيه تلفت الانتباه إلى خصائصه.

المشاركة في برامج محو أمية الكبار

لقد أثبتت التجربة صعوبة قياس مشاركة الكبار في برامج محو الأمية في إطار التعليم النظامي وغير النظامي. وينبغي أن يقوم التقرير العالمي بشأن تعلم الكبار وتعليمهم بإعداد نموذج موحد للإبلاغ وتقديم المعلومات يستطيع على الأقل رصد وتوثيق مشاركة الكبار في برامج محو الأمية التي يوفرها أو يرعاها القطاع العام.

واستخدم تحليل جديد عُمل لحساب التقرير العالمي لرصد التعليم سؤالاً كان يرد بانتظام في الاستقصاءات الديموغرافية والصحية، نتيجته أن خلال الفترة بين عام 2004 وعام 2011 لم يشارك في برامج محو الأمية في 29 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل سوى 6% من الشباب والكبار الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 49 سنة. وكان معظم الأميين الكبار من النساء والفئات الفقيرة، ولكن شارك المزيد من الرجال والكبار من الفئة الميسورة في هذه البرامج.

معدلات القرائية

على الرغم من أن خطة التنمية المستدامة توجه الانتباه بحق إلى أنشطة قياس الكفاءة في مهارات القرائية، إلا أن أدوات القياس اللازمة غير متوفرة على نطاق واسع، لذا سيستمر رصد القرائية لدى الشباب والكبار استناداً إلى المعدلات التقليدية للقرائية. وخلال الفترة 2014-2005، كان عدد الذين يفتقرون إلى المهارات الوظيفية يناهز 758 مليون نسمة أو 15% من الكبار على الصعيد العالمي؛ تبلغ حصة النساء منها 63%.

الكفاءة في مهارات القراءة والكتابة والحساب

تتوفر معلومات عن مستويات الكفاءة الوظيفية في القراءة والكتاب والحساب، التي تخضع للتقييم في الحال، بخصوص العديد من البلدان العالية الدخل. ومن بين المشاركين في برنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فشل 15%

الشكل 12:

تقييم القرائية بمقياس متواصل يعبر بدقة أكبر عن مهارات الكبار

فئة الكبار من السكان وفقاً لمستوى المهارة في القراءة والكتابة والحساب، 2011-2014

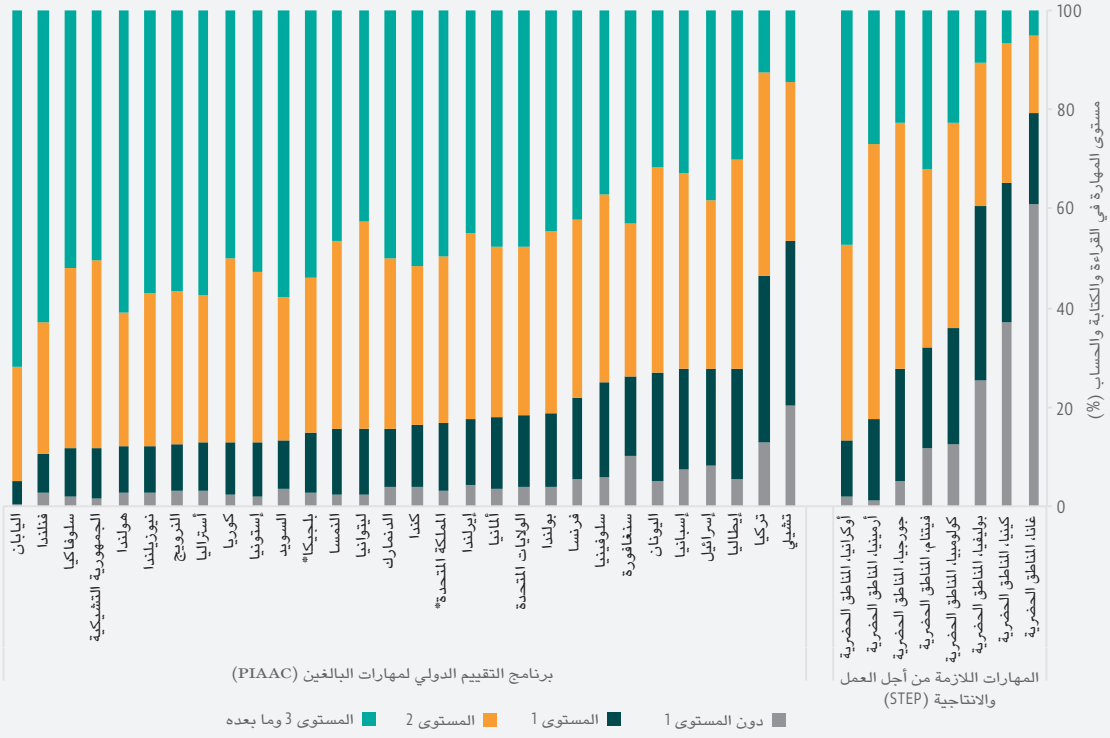

ملاحظة: بالنسبة للبلدان المعلَّمة بنجمة (*)، تشير بيانات برنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين إلى مناطق محددة ضمن هذه البلدان، وهي: إنجلترا وإيرلندا الشمالية في المملكة المتحدة، والفلاندرز في بلجيكا.

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2013؛ 2016)، وتحليل فريق التقرير العالمي لرصد التعليم بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي المتعلقة باستقصاء المهارات اللازمة من أجل العمل والانتاجية (STEP).

منهم في اكتساب معايير الكفاءة في المهارات الأساسية للقرائية، التي تتمثل في استخلاص استدلالات بسيطة من النصوص؛ وتراوحت المعدلات من 5% في اليابان و28% في إيطاليا.

ومن الضروري وجود تعاون دولي لتيسير التقييمات المقارنة للكتابة والقرائية والرياضيات. وبغية توفير بيانات رصد مفيدة بحلول عام 2030، يقتضي النهج الناجح تحقيق التوازن بين قدرات البلدان على المضي بمفردها قدماً لإجراء التقييمات اللازمة للوفاء بالمعايير العالمية.

التنمية المستدامة والمواطنة العالمية

الغاية 4.7

تُعنى الغاية 4.7 أكثر من أي غاية أخرى بالمقاصد الاجتماعية والإنسانية والأخلاقية للتعليم. فهي تربط التعليم ربطاً واضحاً بالأهداف الأخرى للتنمية المستدامة وتجسد التطلعات التحويلية لخطة التنمية المستدامة الجديدة.

ويركز التقرير العالمي لرصد التعليم على المؤشر العالمي المقترح ويدرس كيف أدرجت المواطنة العالمية والتنمية المستدامة في الأنشطة على نطاق النظام التعليمي، والمناهج الدراسية، مثل اطر المنهاج الدراسي الوطني والكتب الدراسية، وبرامج إعداد المعلمين.

إن تحديد المؤشرات لرصد المعارف والمهارات والمواقف اللازمة للتنمية المستدامة مسألة شاقة. ويدرس التقرير المبادرات التي يمكن أن تستخدم لرصد عملية حيازة المعارف والمهارات ذات الصلة، ومواقف الشباب والكبار.

تتماشى الغاية 4.7 تماشياً كبيراً مع إطار التعليم مدى الحياة، ولكنها لا تحدد مستويات التعليم أو الفئات العمرية التي تنطبق عليها موضوعاتها. وتركز المؤشرات العالمية والمواضيعية بشكل أساسي على الأطفال والمراهقين في التعليم النظامي. ولا يتناول أي مؤشر من المؤشرات المواضيعية تناولاً واضحاً وصريحاً المتعلمين الكبار في إطار التعليم غير النظامي وغير الرسمي.

المناهج الدراسية

> شددت ثلاثة أرباع البلدان على قضايا التنمية المستدامة بطريقة أو بأخرى في مناهجها الدراسية خلال الفترة من عام 2005 إلى 2015

تمثل المناهج الدراسية الطريقة الرئيسة التي تُنقل بواسطتها عادة المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة والمواطنة العالمية. ويقترح أحد المؤشرات المواضيعية قياس مدى الاضطلاع على الصعيد الوطني بتنفيذ إطار البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتتجلى في المؤشر عناصر الغاية ٤,٧ فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتسامح، وأمور أخرى.

وثمة مؤشر آخر من المؤشرات المواضيعية المقترحة الخاصة بالغاية ٤,٧ – النسبة المئوية للمدارس التي تعلم مهارات حياتية بشأن فيروس نقص المناعة (HIV) وتقدم تعليماً في التربية الجنسية – يستجيب لخمسة عناصر واردة في هذه الغاية، هي: حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام، ونبذ العنف، والمعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية وأساليب العيش المستدامة. وقد أدرجت بعض البلدان هذا المؤشر في نظم المعلومات لإدارة التعليم، وفي الاستقصاءات المدرسية، ما يسمح برصد أفضل في المستقبل.

ومن شأن إجراء المزيد من البحوث في موضوع المناهج الدراسية أن يساعد في فهم التقدم على طريق تحقيق الغاية 4.7. ولا بد من توفر قوائم بأطر المنهج الدراسي الوطني والمواد ذات الصلة. وبين تحليل أجراه التقرير العالمي لرصد التعليم لأكثر من 110 وثائق تخص المنهج الدراسي الوطني للتعليم الابتدائي والثانوي في 78 بلداً، أن خلال الفترة من عام 2005 إلى 2015 شددت ثلاثة أرباع البلدان على قضايا التنمية المستدامة بطريقة أو بأخرى، لكن لم يذكر سوى عدد قليل منها مفردات أو مصطلحات ذات صلة بالمواطنة العالمية. والشيء نفسه ينسحب على موضوع المساواة بين الجنسين: إذ أقل من 15% من البلدان اعتمدت مصطلحات أو عبارات مثل: تمكين المرأة أو التمكين الجنساني، والتكافؤ بين الجنسين، ومراعاة قضايا الجنسين، وذكر نصف البلدان عبارة المساواة بين الجنسين.

الشكل 13:

حقوق الإنسان أكثر المفاهيم شيوعاً في المناهج الدراسية الوطنية

النسبة المئوية للبلدان التي تدرج في مناهجها الدراسية الوطنية المفردات الأساسية ذات الصلة، 2005-2015

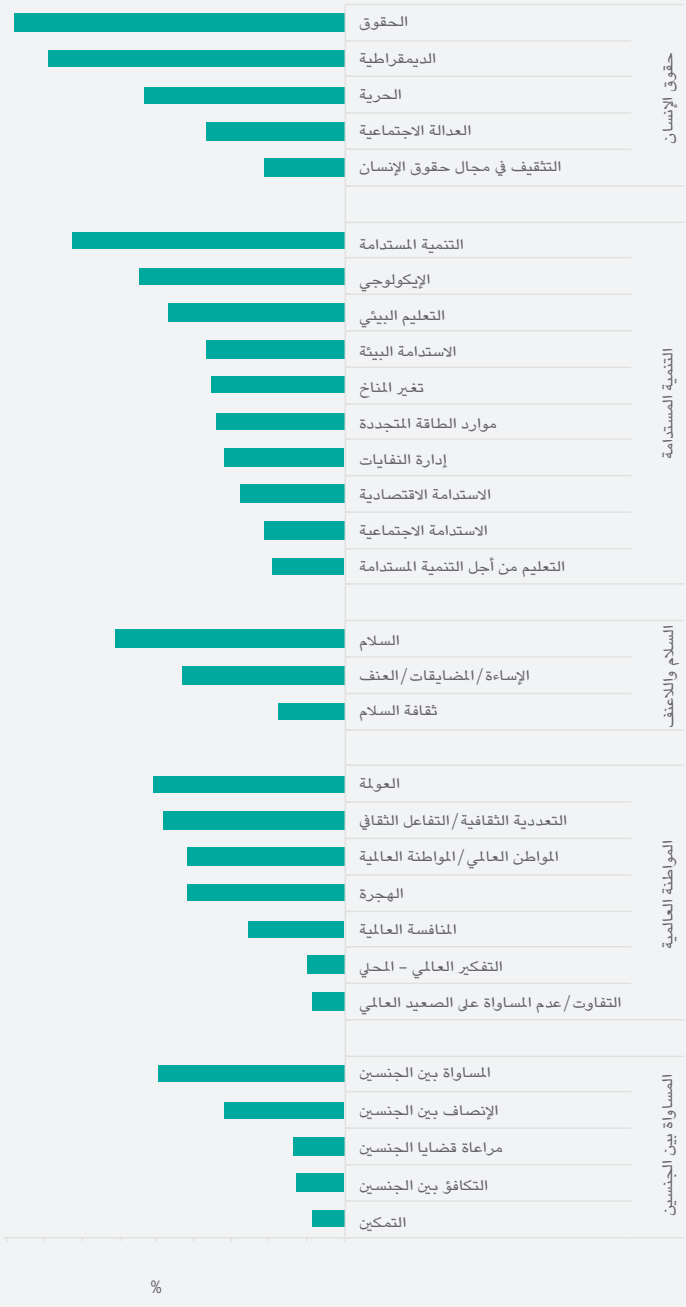

ملاحظة: يستند التحليل إلى عينة من 78 بلداً.
المصدر: مكتب التربية الدولي لليونسكو (2016).

الكتب المدرسية

ينطوي التقدم الذي أحرز مؤخراً في تحليل محتوى الكتاب المدرسي على إمكانية واعدة لقياس محتوى المناهج الدراسية. وقد جُمعت للتقرير العالمي لرصد التعليم ثلاث مجموعات من البيانات عن الكتب المدرسية للمدارس الثانوية في مواد التاريخ والتربية المدنية والدراسات الاجتماعية والجغرافيا. وأظهر التحليل أن ما يقارب 50% من الكتب المدرسية ذكرت حقوق الإنسان في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2013، مقابل 5% في الفترة الممتدة من 1890 إلى 1913. وأكثر بقليل من 10% من الكتب المدرسية في أفريقيا الشمالية وآسيا الغربية ذكرت حقوق المرأة في العقد الأخير. وبيّن هذا التحليل أنه من الممكن وضع قياسات سليمة وموثوقة باستخدام الكتب المدرسية. وينبغي إنشاء آلية رصد منتظمة لتوفير بيانات عن محتوى الكتب المدرسية قابلة للمقارنة على الصعيد العالمي.

تدريب المعلمين

ينبغي إعداد المعلمين للتعليم في المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة والمواطنة العالمية. 8% فقط من البلدان الستة والستين التي جرى مسحها أدرجت موضوع التنمية المستدامة في منهاج تدريب المعلمين في عام 2013 بعد أن كانت النسبة 2% فقط في عام 2005. ومن النادر أن يكون محتوى برنامج تدريب المعلمين متاحاً بسهولة، ولكن تم جمع بعض المعلومات، معظمها إقليمية. وهناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود لتقييم المفاهيم في التي تنطوي عليها الغاية 4.7 فيما يخص إعداد وتدريب المعلمين. إن تطبيق بروتوكول للترميز القياسي على المناهج التعليمية في مراكز تدريب المعلمين سيجعل من الممكن تحليل فعالية التطور المهني في عملية إعداد المعلمين للتكيف مع مختلف مجتمعات الطلاب والاستجابة لها.

الأنشطة خارج قاعات الدرس

ليست المدرسة المكان الوحيد الذي يستقي منه الطلاب معلوماتهم عن التنمية المستدامة والمواطنة العالمية وإنما أيضاً من خلال النوادي الأكاديمية، والجمعيات الطلابية، والرياضة، ونوادي المناظرة، والعروض المسرحية، والفرق الموسيقية، والعمل الطوعي وغيرها من الأنشطة. وقد وجد تحليل عُمل خصيصاً للتقرير العالمي لرصد التعليم أن أنشطة مصممة تصميماً جيداً وجامعة ومتاحة للجميع قادرة على تحسين حل النزاعات والتماسك الاجتماعي، وزيادة الوعي بشأن الأطر القانونية والمفاهيم المتعلقة

بحقوق الإنسان، وتعزيز الشعور بالمواطنة العالمية. بيد أن أدوات جمع المعلومات القائمة لا تهتم اهتماماً كافياً بنوعية التجارب وعمليات التطوير في هذه الأنشطة. ثم إن غياب معايير مشتركة للإبلاغ ورفع التقارير يحد من فرص الحصول على بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة على الصعيد العالمي.

النتائج

ليس من السهل رصد التطلعات الأساسية للغاية 4.7 أي اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لاكتساب المواطنة العالمية ودعم التنمية المستدامة. ويمكن كنقطة انطلاق اكتساب فهم أساسي تكافلي للتاريخ العالمي والجغرافيا والمؤسسات الدولية والعمليات العالمية، ولكن لا يوجد في هذا المجال سوى القليل من التقييمات المعرفية. وتفيد البيانات أن ثلثي الطلاب فقط على دراية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الكثير من البلدان.

ويكمن أحد التحديات الرئيسية في حالة الشد والجذب بين القيم المحلية والالتزامات العالمية المتزايدة. وتسعى مبادرات جرت مؤخراً إلى تحسين آليات الرصد للغاية 4.7 فيما يتعلق بالمراهقين لا سيما في المدارس الثانوية. وفي عام 2016، بدأت اليونسكو والرابطة الدولية لتقييم العائد التعليمي، بالتعاون الرسمي في مجال قياس المعرفة بشأن المواطنة العالمية والتنمية المستدامة. وترمي مقاييس التعلم للمرحلة الابتدائية في جنوب شرق آسيا، التي تركز على المواطنة العالمية في الصف الخامس، على وضع تقييمات مقارنة تنسجم أكثر مع الظروف المحلية.

المرافق التعليمية وبيئات التعلم

الغاية 4 - أ

تعتبر الغاية 4-أ أن إيلاء الأولوية لرعاية الطفل ورفاهه، والمشاركة الديمقراطية وشمول الجميع بالرعاية والاهتمام بلا تمييز تمثل قوام المدارس المراعية للطفل. ولكن ليس كل هذه الأمور قابلة للرصد العالمي، باستثناء ثلاثة جوانب منها: البنية التحتية للمدرسة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعنف والاعتداءات في المدارس.

البنية التحتية للمدرسة

> تبلغ نسبة المدارس الابتدائية التي تتوفر فيها إسالة كافية من المياه في عام 2013 في أقل البلدان نمواً 52% فقط.

لا شك أن توفير وتحسين المياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية من الأمور التي لها بالغ الأثر في تحسين الصحة ونتائج التعليم. مع هذا فإن نسبة المدارس الابتدائية التي تتوفر فيها إسالة كافية من المياه في عام 2013 تبلغ 71%، وتبلغ النسبة في البلدان التسعة والأربعين الأقل نمواً 52% فقط.

وعندما تكون المدارس أماكن غير آمنة، يتضاعف فيها تأثير الأخطار والكوارث الطبيعية. وتتفقد بعض البلدان عن كثب سلامة وأمن المدارس، ولكن ليس باستطاعة جميع البلدان أن تراقب وترصد بدقة أوضاع المدارس وما يجري فيها. وجرى وضع وتطوير أدوات تشاركية لمساعدة الطلاب والمجتمعات المحلية على توفير معلومات عن أوضاع المدارس.

يواجه اصحاب الإعاقة مجموعة كبيرة من العقبات الجسدية والاجتماعية التي لا بد لهم من التغلب عليها من أجل النفاذ إلى المدارس والانتفاع بالتعليم. ومن الصعب معرفة ما إذا كانت المرافق الخدمية ملائمة للأطفال من ذوي الإعاقة بسبب عدم وجود تعريف وتحديد للمدارس المتاحة، والقدرة المحدودة للرصد في كثير من الأحيان.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس

إن الأساس الذي تقوم عليه عملية رصد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس هو خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف 2003) التي كان لها غايتان تتعلقان بالتعليم.

ويتطلب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس أن تتوفر فيها أولاً الطاقة الكهرباء بانتظام؛ وهو ما تفتقر إليه بلدان عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، تكاد لا توجد أي مدرسة ابتدائية أو ثانوية موصولة بشبكة كهربائية. وفي غينيا ومدغشقر، هناك حاسوب واحد لكل 500 متعلم.

أعمال العنف والاعتداءات في المدارس

نحو 40% من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة في 37 بلداً أبلغوا عن مشاركتهم في معارك جسدية في الفترة من عام 2009 إلى عام 2012

إن أعمال العنف والترهيب ذات الصلة بالمدرسة لا تقع فقط داخل المدرسة وإنما أيضاً في الطريق إليها أو في البيت أو في الفضاء السيبرني. وإذ ينصَّب الاهتمام عادة على الأحداث المتطرفة التي تقع في المدرسة، مثل إطلاق النار، إلا أن الأشكال الأخرى من العنف الأكثر شيوعاً لها حصة الأسد من التأثير السلبي على التجربة التعليمية للأطفال والمراهقين. والكثير من أشكال العنف هذه مرشحة للإفلات من العقاب بسب الميل إلى عدم التبليغ عنها لأنها تدخل غالباً في نطاق المحرمات.

ويُعتبر الترهيب أكثر شكل من أشكال العنف في المدارس توثيقاً. وقد بينت اتجاهات في الدراسة الدولية الخاصة بالرياضيات والعلوم لعام 2011 أن نحو 41% من الطلاب في الصف الثامن أبلغوا عن تعرضهم للترهيب مرة واحدة على الأقل في الشهر الماضي. أما العنف الجسدي فهو شائع جداً.

الشكل 14:

معظم المدارس الابتدائية في بعض من أكثر البلدان فقراً تفتقر إلى الطاقة الكهربائية

نسبة المدارس الابتدائية والثانوية المزودة بالطاقة الكهربائية، 2009-2014

المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

فنحو 40% من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة في 37 بلداً أبلغوا عن مشاركتهم في معارك جسدية في الفترة من عام 2009 إلى عام 2012. ويُعتبر العنف الجنسي من أكثر أشكال العنف ضرراً ودماراً في المدارس، ولكن يبقى الكثير من تفاصيله من حيث الدرجة والنطاق مخفياً. وعلى العموم، ينبغي للاستقصاءات الدولية أن تنسق تنسيقاً أفضل الأسئلة التي تستخدمها لضمان انتظام واتساق قياس الاتجاهات العالمية للعنف المدرسي.

إن رصد الاعتداءات ذات الصلة بالتعليم مسألة حيوية أيضاً للتصدي لهذه الظاهرة ومحاسبة المعتدين. هذا وقد استخدمت المدارس لأغراض عسكرية في 26 بلداً خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2015. وقد حدث في 6 بلدان 1000 اعتداء أو أكثر له علاقة بالتعليم في البلد الواحد.

المنح المدرسية

الغاية 4 - ب

لا تبدو الغاية 4 – ب متسقة مع خطة عالمية، باعتبارها تركز على بلدان محددة. وهي إذ تطمح، كغيرها من الغايات، إلى الحد من عدم المساواة بين البلدان، إلا أن بإمكانها أن تفاقم حالة عدم المساواة داخل البلدان لأن المنتفعين بالمنح المدرسية ليسوا على الأرجح من الفئات المحرومة بل على العكس. علاوة على ذلك، لا يعود العديد من المنتفعين بالمنح المدرسية إلى بلدانهم، ما يشير بأن المنح المدرسية تنحو إلى دعم مؤسسات التعليم العالي في البلدان الأكثر غنى بدلاً من أن تفيد البلدان الأكثر فقراً.

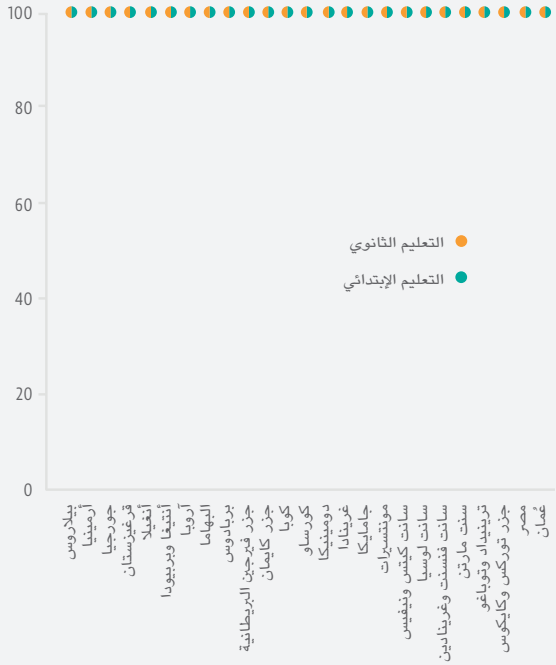

الشكل 15:

نصف إجمالي المساعدة المخصصة للمنح الدراسية والتكاليف المنسوبة إلى الطلاب تتركز في 13 بلداً من البلدان المتوسطة الدخل

توزيع المنح الدراسية والتكاليف المنسوبة للطلاب بحسب البلدان المتلقية، 2014

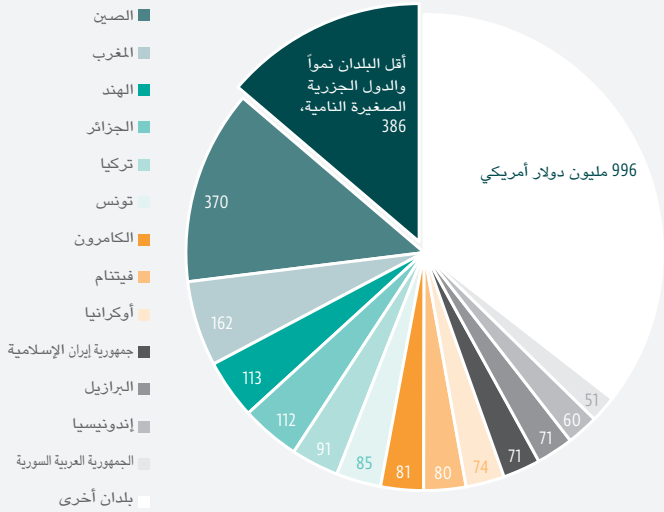

المصدر: تحليل فريق التقرير العالمي لرصد التعليم (2016) بالاستفادة من بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وتتخلل صياغة الغاية 4 – ب ثغرات في جوانب عدة. ومن الموصى به أن المنح المدرسية ينبغي أن تُمنح فقط إذا كانت تخص دراسة في المؤسسات التعليمية العالية في بلدان غير بلدان الطلبة المنتفعين بها وأن تُموَّل جزيئاً على الأقل من المال العام.

وتبلغ نسبة الحراك الطلابي عبر الحدود، أي عدد الطلاب من بلد ما الذين يدرسون في الخارج، ممثلة في النسبة المئوية لإجمالي القيد في التعليم العالي في ذلك البلد، 1.8% في البلدان النامية. وترتفع هذه النسبة ارتفاعاً كبيراً في بعض البلدان، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. في وسانت لوسيا، يدرس 5 مواطنين في الخارج مقابل كل 10 طلاب في البلد.

ومن المستغرب عدم وجود بيانات عالمية موحدة بشأن عدد المنح الدراسية، ناهيك عن جنسيات المنتفعين بها أو الحقول الدراسية. وتفيد المعلومات التي جُمعت للتقرير العالمي لرصد التعليم من 54 برنامجاً حكومياً للمنح الدراسية أن نحو 22500 منحة دراسية قدمت في عام 2015 تعادل 1% من عدد الطلبة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الذين التحقوا بالدراسة في الخارج.

وتفيد المعلومات التي جُمعت للتقرير العالمي لرصد التعليم من 54 برنامجاً حكوميا للمنح الدراسية أن 22500 منحة دراسية قدمت في عام 2015 تعادل 1% من عدد الطلبة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الذين التحقوا بالدراسة في الخارج.

لذا هناك حاجة إلى آلية عالمية لرصد المنح الدراسية تبين عدد المنح المدرسية التي قُدمت، وعدد السنوات التي تشملها المنحة الدراسية، وعدد المنتفعين بالمنح الذين أكملوا دراستهم، وعدد المنتفعين الذين عادوا إلى بلادهم بعد إتمام دراستهم.

ويمكن أن يُستخلص من بيانات المساعدة معلومات جزئية عن برامج المنح الدراسية. في عام 2014، خصص مبلغ 2.8 مليار دولار أمريكي للمنح الدراسية والتكاليف المنسوبة إلى الطلاب. منها 386 مليون دولار أمريكي خصصت لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

الغاية 4 - جـ

المعلمون

كان هناك عدم ارتياح ورضا من أن أهداف التنمية المستدامة تعامل المعلمين بوصفهم «وسيلة للتنفيذ»، الأمر الذي قد يقلل من شأن الإسهام الأساسي لمهنة التعليم في توفير تعليم جيد وبيئة مواتية للتعلم. وتتسم صياغة هذه الغاية بالضعف، مع تصور محدود للقضايا الأساسية التي تمس المعلمين.

ويتناول التقرير الآثار المترتبة على الرصد بالنسبة لالتزام أوسع عبر عنه إطار عمل التعليم حتى عام 2030 بالنص على ضرورة ضمان تمكين المعلمين والمربين وتوظيفهم توظيفاً ملائماً وتدريبهم تدريباً جيداً وتأهيلهم تأهيلاً مهنياً مناسباً، وضمان تمتعهم بالحوافز وأوجه الدعم.

في عام 2014، كان 82% من المعلمين كمعدل لديهم الحد الأدنى من المؤهلات اللازمة للتعليم في المرحلة قبل الابتدائية، وترتفع النسبة إلى 93% في التعليم الابتدائي و88% في التعليم الثانوي

توفير عدد كاف من المعلمين المؤهلين

ما تزال قاعات الدرس المكتظة أمراً شائعاً في الكثير من البلدان الفقيرة، ما يكشف وجود نقص واضح في عدد المعلمين. وهناك تحديان رئيسان في تحديد النقص في عدد المعلمين: تحجب الاحصاءات بشأن معدل توافر المعلمين وجود حالة خطيرة من عدم مساواة داخل البلدان، ولا يمكن الفصل ما بين كمية المعلمين والنوعية. وقد دأب صانعوا السياسات غالباً على التساهل مع معايير التعيين وخفضها لمواجهة زيادة نسبة القيد واكتظاظ قاعات الدرس.

ولا تتوفر سوى بيانات شحيحة بشأن ما تسميه الغاية 4-جـ بـ«المعلمين المؤهلين» الذين تدعو إلى زيادتهم بنسبة كبيرة. والمقصود بالتأهيل هنا هو التأهيل الأكاديمي على الأرجح. في عام 2014، كان 82% من المعلمين كمعدل لديهم الحد الأدنى من المؤهلات اللازمة للتعليم في المرحلة قبل الابتدائية، وترتفع النسبة إلى 93% في التعليم الابتدائي و88% في التعليم الثانوي.

ويغطي المؤشر العالمي للغاية 4 – جـ – النسبة المئوية للمعلمين الذين حصلوا على الحد الأدنى من التدريب – مجالاً واسعاً لكنه يفتقر إلى مؤشر مرجعي يقارن به المعايير الوطنية. مع هذا، هناك دليل واضح على أن العديد من المعلمين لم يحصلوا على الحد الأدنى من التدريب. في الكاريبي، بلغت نسبة معلمي الابتدائية الذين حصلوا على التدريب 85%. وفي أفريقيا الشمالية وآسيا الغربية، بلغت نسبة المعلمين المدربين في التعليم قبل الابتدائي 73%. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أقل من نصف المعلمين في التعليم قبل الابتدائي وثلاثة أرباع المدرسين في المرحلة العليا من التعليم الثانوي تلقوا تدريباً.

وقد زاد مقدار المساعدة المقدمة لتدريب المعلمين ثلاث مرات خلال الفترة من 2002 إلى 2014 لتصل إلى 251 مليون دولار أمريكي، ما يعادل 2% من مجموع المساعدة المباشرة المقدمة للتعليم. واستلمت أقل البلدان نمواً 41% من مجموع المساعدة المقدمة لتدريب المعلمين واستلمت الدول الجزرية الصغيرة النامية 7%.

الشكل 16:

أكثر من نصف المعلمين في التعليم قبل الابتدائي وربع المعلمين في التعليم الثانوي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يفتقرون إلى التدريب

النسبة المئوية للمعلمين المدرَّبين، بحسب المستوى التعليمي والمنطقة، 2014

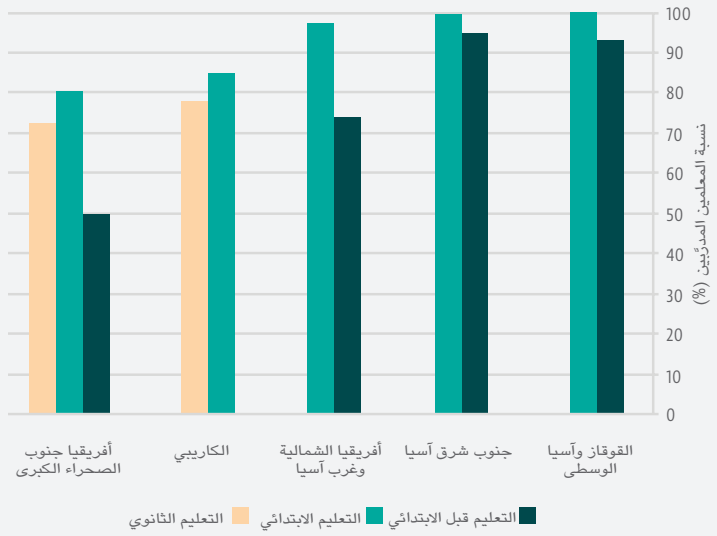

المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

حفز المعلمين ودعمهم

من الشواغل الرئيسة في مجال رسم السياسات التي تجلت في إطار جدول أعمال 2030 كيفية حفز ودعم المعلمين. وهناك تحديات كبيرة تنطوي عليها عملية جمع المعلومات مباشرة من المعلمين بشأن العوامل المشجعة على الانخراط في مهنة التدريس والبقاء فيها، مثل حوافز المعلمين ورضاهم عن عملهم.

> 9% فقط من المعلمين الذين شملهم استقصاء جرى في إيطاليا عام 2013 قالوا أنهم حضوا بخدمات مرشد خصص لتوجيههم

وقد تناول التقرير العوامل الخارجية، المتعلقة في المقام الأول بالسياسات الحكومية: منها التأهيل والحفز والتوجيه، والتطوير المهني المستمر، وظروف العمل والأجور. وتفيد الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن التدريس والتعلم أن نحو 25% من المعلمين في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي الذين لا تتجاوز تجربتهم في التعليم خمس سنوات قالوا أنهم حظوا بخدمات مرشد خُصص لتوجيههم، وتنخفض النسبة إلى 9% في إيطاليا و6% في تشيلي.

ويعتبر تحسين أجور المعلمين والارتقاء بها إلى درجة تنافسية مجزية من العوامل الأساسية لحشد أفضل العناصر لهذه المهنة واستبقائهم فيها. في الجمهورية الدومنيكية، يبلغ متوسط ما يكسبه المعلمون نحو 70% من ما يكسبه أرباب المهن الأخرى، ويتمتع المعلمون في أورغواي بوضع أفضل بنسبة قليلة.

وعلى العموم، مازال الطريق طويلاً حتى يتيسر الحصول على بيانات موثوقة بشأن رواتب المعلمين، وظروف عملهم، وتسربهم من المهنة.

التمويل

الغاية 4.5

تتضمن خطة عام ٢٠٣٠ ثلاث غايات تتعلق بوسائل التنفيذ، ولكن لا تشير أية منها إلى تمويل التعليم مع أن الافتقار إلى تمويل منصف ومناسب كان السبب الرئيس الذي يقف وراء اخفاق العالم في تحقيق أهداف التعليم للجميع في عام ٢٠١٥.

وبغض النظر عن غياب غاية تمويلية، فإن وجود بيانات شاملة ومنتظمة عن تمويل التعليم شرط مسبق لتخطيط قطاع التعليم تخطيطاً فعالاً ورصد التزام جميع الشركاء بالخطة العالمية للتعليم.

حسابات التعليم الوطني

نادراً ما تبحث النقاشات بشأن تمويل التعليم مسألة كيف تتجمع موارد الإنفاق على التعليم مع بعضها البعض وتتفاعل فيما بينها. وتتألف هذه الموارد من الإنفاق الحكومي والمساعدة الخارجية والإنفاق الأسري. وقد واجه قطاع الصحة تحدياً مماثلاً، فعمل على إنشاء حسابات وطنية للصحة لجمع ومعالجة بيانات الإنفاق الصحي.

ويرمي برنامج أنشيء مؤخراً إلى اعتماد منهجية الحساب الوطني للتعليم في ثمانية بلدان. ومن ذلك مثلاً أن الحكومة النيبالية تنفق 3.5% من الناتج المحلي الاجمالي على التعليم، ما يعادل 2.6 نقطة مئوية أقل من فيتنام. ولكن حين تؤخذ في الحساب الموارد الأسرية وغيرها من الموارد نجد أن حكومة النيبال تخصص للتعليم أكثر مما تخصصه فيتنام بمقدار 1.5 نقطة مئوية.

تحسين البيانات المالية

بغية إنشاء حسابات قوية للتعليم الوطني، ينبغي تحسين المعلومات عن تدفق الإنفاق من الحكومات والأطراف الشريكة المقدمة للمساعدة والأسر المعيشية.

الجدول 3:

الإنفاق العام على التعليم، بحسب المنطقة وفئات الدخل القطرية، ٢٠١٤

	الإنفاق العام على التعليم بنسبة % من الناتج المحلي الإجمالي	عدد البلدان التي أنفقت أقل من 4% من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم	الإنفاق العام على التعليم بنسبة % من الإنفاق العام	عدد البلدان التي أنفقت أقل 15% من الإنفاق العام على التعليم	عدد البلدان التي أنفقت أقل من 4% من الناتج القومي الإجمالي وأقل من 15% من الإنفاق العام على التعليم
العالم	4.6	51	14.2	70	35
دخل منخفض	3.9	13	16.7	9	9
الفئة الدنيا من الدخل المتوسط	4.1	13	15.6	13	10
الفئة العليا من الدخل المتوسط	4.6	9	15.7	11	7
دخل عالي	4.9	16	11.9	37	9
القوقاز وآسيا الوسطى	2.8	4	12.9	3	3
شرق آسيا وجنوب شرق آسي	3.9	7	15.4	6	4
أوروبا وأمريكا الشمالية	5.0	7	12.1	31	5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	4.9	7	16.1	6	3
أفريقيا الشمالية وغرب آسيا		3		5	3
منطقة المحيط الهادي		2		2	1
جنوب آسيا	3.8	5	15.3	4	4
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	4.3	16	16.6	13	12

ملا حظة: كل القيم المذكورة هي قيم متوسطة.
المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

الشكل 17:

المساعدة المخصصة للتعليم لم تعُد بعد إلى مستويات عام 2010

إجمالي المساعدة المقدمة لسداد نفقات التعليم، 2002-2014

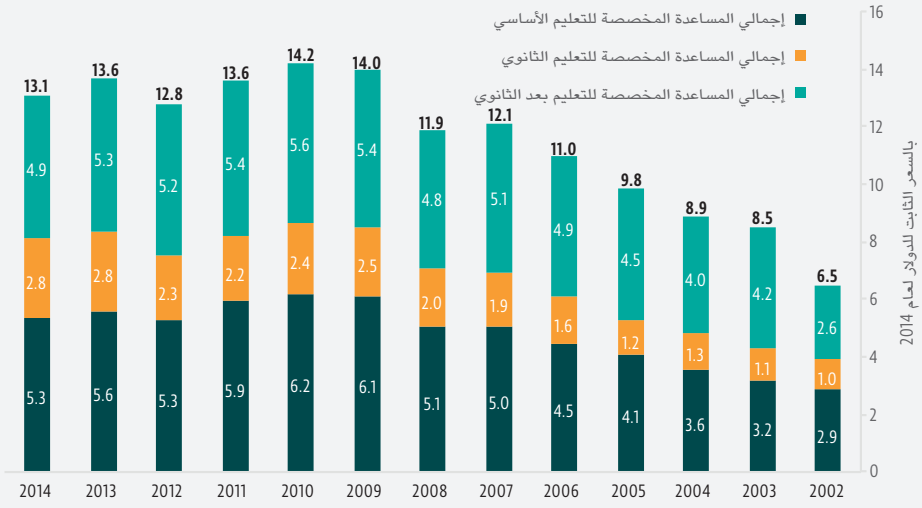

المصدر: تحليل فريق التقرير العالمي لرصد التعليم بالاستناد إلى معلومات مستمدة من قاعدة بيانات "نظام إعداد التقارير الخاصة بالجهات الدائنة" التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الإنفاق العام

اقترح إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 مؤشرين مرجعيين بوصفهما مؤشرين أساسيين للتمويل المحلي للتعليم هما: تخصيص على الأقل 4% إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي لصالح التعليم و/أو تخصيص على الأقل 15% إلى 20% من الإنفاق الحكومي لصالح. وتنفق البلدان 4.7 من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم وتخصص 14.2% من الإنفاق العام لصالح التعليم؛ وينفق 35 بلداً أقل من 4% من الناتج المحلي الإجمالي ويخصص أقل من 15% من الإنفاق العام لصالح التعليم.

ويكشف تحليل المؤشرات الأساسية للتمويل العام للتعليم عدم اتساق المعلومات المتاحة. فهناك 60% فقط من البلدان تتوفر لديها بيانات عن مجموع الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكل سنة ابتداء من عام 2000. ولضمان توافر بيانات جيدة عن الإنفاق على التعليم، لا بد من إدارة جيدة للإنفاق العام على المستوى الوطني.

ويجب أن تشمل عملية رصد ومراجعة الإنفاق العام جانب الإنصاف فيها ومدى مراعاته وإمالة الكفة نحو التكافؤ في التعليم. ومن المجدي إجراء مقارنة بين البلدان، ولكن هذا الأمر يتطلب بذل جهود كبيرة من حيث استهلال العملية والاتفاق على إطار العمل وإجراء تقييم فعلي. وبغية إشراك البلدان في هذه العملية، ينبغي التركيز على إنشاء آلية للمقارنة بين الأقران تسمح للبلدان بالتعلم واستخلاص الدروس من بعضها البعض.

التمويل الخارجي

ينبغي زيادة المساعدة الخارجية بمقدار ست مرات على الأقل لسد الفجوة المالية السنوية البالغة 39 مليار دولار أمريكي، ولكن يُلاحظ بدلاً من ذلك أن مستوى المساعدة انخفض بنسبة 7% في عام 2014 قياساً بعام 2010. ويمكن سد هذه الفجوة إذا خصصت الأطراف المانحة 0.7% من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة وخصصت 10% من المساعدة للتعليم الأساسي والثانوي؛ هذا وبلغ مجموع الأموال المتدفقة من المساعدة منذ عام 2005 نحو 0.3% من الناتج القومي الإجمالي لبلدان الأطراف المانحة.

كما يجب إعطاء الأولوية للبلدان الفقيرة عند تخصيص المساعدة، مع هذا استلمت البلدان المنخفضة الدخل 28% من مجموع المساعدة المقدمة لدعم التعليم الأساسي في عام 2014 بينما تبلغ نسبة الأطفال الذين لم يكملوا التعليم الابتدائي في هذه البلدان 43%.

ومن الضروري أيضاً رصد مستويات المساعدة الإنسانية. في عام 2015، تلقى التعليم 198 مليون دولار امريكي، أي أقل من 1.9% من مجموع المساعدة الإنسانية.

الإنفاق الأسري على التعليم

إن حصة الإنفاق الأسري من مجموع الإنفاق على التعليم تميل إلى أن تكون في البلدان الفقيرة أكبر بكثير منها في البلدان الغنية. وإن تخفيض هذه الحصة عامل أساسي في تحقيق الإنصاف الذي باتت تركز عليه غايات التعليم. وتتوفر المعلومات عن الإنفاق الأسري في معظم البلدان. وقد بين تحليل أجري لحساب التقرير العالمي لرصد التعليم أن 99 بلداً على الأقل من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أدرجت أسئلة ذات صلة في استقصاء عن الإنفاق الوطني في الفترة بين عامي 2008 و2014؛ وأدرج 67 بلداً أسئلة عن بنود الإنفاق الفردي. بيد أن هذه البيانات لا تستخدم إلا في النادر. وقد لا يكون صنّاع القرار على علم بوجود هذه البيانات وأهميتها، أو أن قدرتهم على تحليلها واستخلاص النتائج منها محدودة.

نُظم التعليم

من الضروري وضع مجموعة واسعة من المؤشرات المعتمدة التي يغلب عليها الطابع النوعي الخاصة بالنظم والسياسات التعليمية من أجل دعم عملية رصد خطة التعليم حتى عام 2030. وقد يكون إيجاد إطار عالمي أمراً محبذاً، إلا أن اعتماد نهج إقليمي او دون إقليمي هو في الواقع والممارسة أكثر مجدياً.

> قد يكون إيجاد إطار عالمي أمراً محبذاً، إلا أن اعتماد نهج إقليمي أو دون إقليمي هو في الواقع والممارسة أكثر مجدياً.

الأدوات العالمية لرصد نظم التعليم

في عام 1996 أنشأ مكتب التربية الدولي لليونسكو سلسلة البيانات العالمية بشأن التعليم. وكانت مصدراً ثميناً للمعلومات بشان نظم التعليم على المستوى العالمي، ولكن القيود المالية قوضت تطورها ولا توجد حاليا خطة لتحديث السلسلة التي نشرت آخر مرة في عام 2011.

ويتوفر لدى اليونسكو قاعدة بيانات عالمية أخرى بشأن نظم التعليم المتعلقة بالتعليم الإلزامي والمجاني أو نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

وثمة نهج يتناول السياسات التعليمية بعين أكثر تفحصاً ويتناول بالدرس 13 جانباً من جوانب نظم التعليم الوطنية، استهله البنك الدولي عام 2011 باسم 'النهج القائم على النظم لتحسين نتائج التعليم'. ولكي يُستخدم هذا النهج كأداة عالمية للرصد، لا بد من معالجة مسألتين على الأقل: الاتفاق على نطاق المراجعات أو الاستعراضات وتغطيتها وانتظامها؛ ودور أكبر على المستوى القطري.

الأدوات الإقليمية لرصد نظم التعليم

تتجلى منافع الرصد وفعاليته على الصعيد الإقليمي أكثر مما تتجلى ربما على الصعيد العالمي. فعلى الصعيد الإقليمي يسهل تبادل المعلومات بصورة طوعية بين أعضاء الكيانات الإقليمية. وهناك ثلاثة في هذا الصدد، منها شبكة Eurydice المعنية بنظم وسياسات التعليم في أوروبا التي تأسست عام 1980 وتوسعت لتشمل 40 وحدة وطنية في 36 بلداً. المثال الثاني هو مؤشرات أنظمة التعليم الوطنية التي وضعتها واعتمدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 1992. وقد تطورت إحدى شبكاتها الثلاث لتصبح في عام 2009 شبكة INES للمؤشرات على مستوى النظام التعليمي (NESLI). المثال الثالث هو ما قامت به منظمة الدول الأيبيرية الأمريكية إذ وضعت استراتيجية للتعليم وهيئة متخصصة لرصد التقدم وفقاً لما وضعته من مؤشرات، البعض منها يتعلق بالنظم التعليمية.

ويشدد التقرير العالمي لرصد التعليم على ضرورة رصد مؤشرات النظم التعليمية من أجل تيسير الحوار وتشجيع الحكومات على التعلم من بعضها البعض على المستوى الإقليمي.

التعليم في أهداف التنمية المستدامة الأخرى

إن خطة عام 2030 للتنمية المستدامة تعترف ليس فقط بأهمية التعليم كهدف مستقل بذاته وإنما أيضاً بضرورة استخدام التعليم لتحقيق الأهداف الأخرى. ولأهداف التنمية المستدامة الأخرى، غير هدف التعليم، مؤشرات تُحيل إلى التعليم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

> يُشار إلى التعليم بشكل مباشر في خمسة مؤشرات عالمية تخص خمسة أهداف للتنمية المستدامة غير هدف التعليم 4

الإحالات المباشرة إلى التعليم

يُشار إلى التعليم بشكل مباشر في خمسة مؤشرات عالمية لا تخص الهدف 4 للتنمية المستدامة، وهي: الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية؛ والتعليم كوسيلة لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ والشباب غير الملتحقين بالتعليم والعمل والتدريب؛ والتعليم من أجل المواطنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة.

الإحالات غير المباشرة إلى التعليم

إلى جانب رصد المؤشرات التي تحيل صراحة إلى التعليم، ستُعنى التقارير العالمية لرصد التعليم المقبلة بالإحالات غير المباشرة إلى التعليم الواردة في الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة. وتبرز ثلاثة أمثلة في هذا الصدد: التعليم كعامل يرتبط بمخرجات أخرى للتنمية؛ والمؤشرات التي تشير إلى قدرة الموارد البشرية المتعلقة بالجانب المهني والتعليم العالي؛ والدور المحتمل لتعليم الكبار.

إن تجميع المؤشرات العالمية ذات الصلة بحسب مستويات التعليم سيلقي المزيد من الضوء على حالة عدم المساواة التي تعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل المؤشرات العالمية التي يمكن رصدها بهذه الطريقة تلك المتعلقة بالفقر، وسوء التغذية، وزواج الأطفال، والانتفاع بمرافق جيدة للصرف الصحي، والانتفاع بالطاقة الكهربائية، والبطالة، وسكان الأحياء الفقيرة، وإعادة تدوير النفايات، والوفيات الناجمة عن الكوارث، والعنف، وتسجيل الولادة. فعلى سبيل المثال، في 54 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تتوفر عنها بيانات خلال الفترة من عام 2008 إلى عام 2015، كان متوسط عدد الولادات لكل 1000 امرأة: 176 ولادة للنساء اللاتي لم يحصلن على تعليم، و142 امرأة حاصلة على التعليم الابتدائي، و61 امرأة حاصلة على التعليم الثانوي، و13 امرأة حاصلة على التعليم العالي.

الشكل 18:

يرتبط التعليم ارتباطاً إيجابياً بالنتائج المنشودة للتنمية

نسبة الولادة لدى الأمهات المراهقات (الولادات لكل 1000 امرأة من الفئة العمرية المتراوحة بين 15 و19 سنة)، 1997-2014

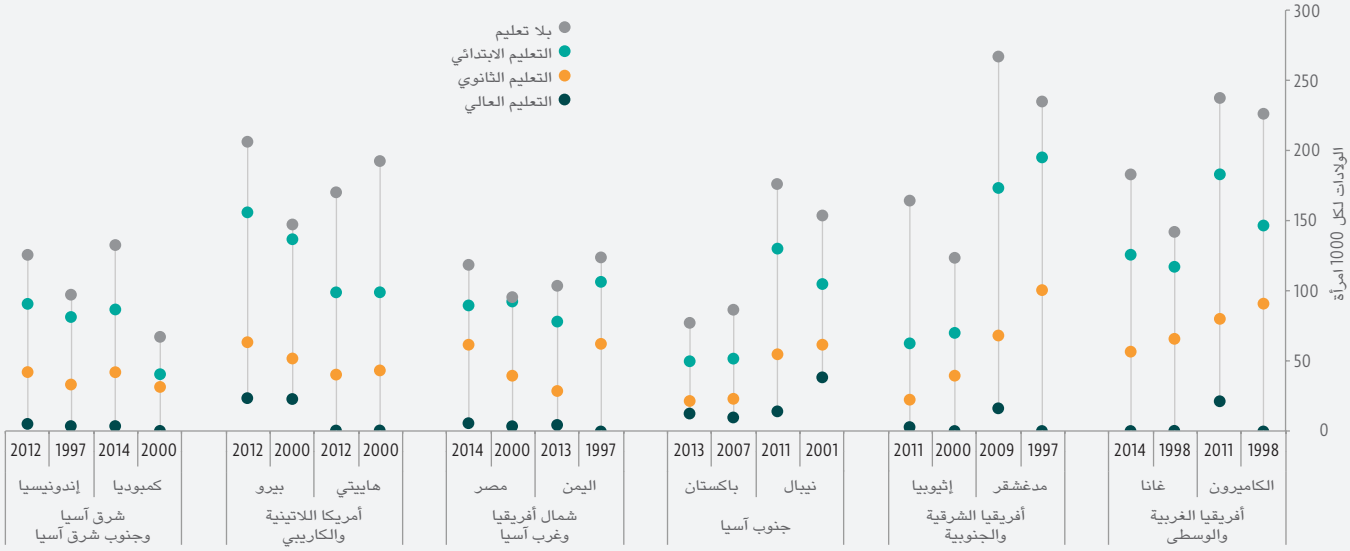

المصدر: مجموعة إحصائية لاستقصاء ديموغرافي وصحي (2016).

أولويات رصد التعليم في أهداف التنمية المستدامة

عند استعراض التحديات التي تواجه عملية الرصد لكل غاية من الغايات التي ينطوي عليها الهدف 4 للتنمية المستدامة، تحدد أولويات العمل على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. والمقصود بذلك تأمين قدر كاف من المعلومات القابلة للمقارنة من أجل تعزيز الحوار العالمي بشأن التقدم على طريق تحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة. ثم إن القيام بهذا الأمر لن يقوض عملية الرصد القطري التي يتولاها البلد المعني، الذي يركز على سياقه الوطني واحتياجاته الخاصة.

ويوفر إطار الرصد المقترح منبراً للوكالات الدولية والوطنية لتبادل المعلومات بشأن التحديات التي تواجه عملية التقدم والقياس. وسيعمل فريق التعاون التقني الذي أنشىء حديثاً، والذي يتمتع بتمثيل قطري قوي، على المضي قدماً في تطوير هذا الإطار والمساعدة على تنفيذه، وبذلك يدفع إلى الأمام عجلة الحوار الدولي بشأن عملية رصد التعليم.

على المستوى الوطني: بناء القدرات في ستة مجالات أساسية

يُقترح على البلدان ست خطوات أساسية لتحقيق تقدم ملموس خلال الفترة القادمة التي تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات على طريق تعزيز الرصد الوطني، والمساهمة في الوقت ذاته في الرصد العالمي للتعليم.

الإنصاف – من الضروري قيام حوار بين وزارات التعليم ووكالات الإحصاء الوطنية من أجل إلقاء الضوء على أوجه التفاوت الأساسية واستخدام مجموعة واسعة من مصادر البيانات.

نتائج التعلم – ينبغي للبلدان أن تضمن وجود نظام متين ومتماسك لتقييم التعلم الوطني يستند إلى العينات ويمكن استخدامه لرصد التقدم في التعلم عبر الزمن.

الجودة/النوعية – ينبغي للبلدان أن تقوم برصد المناهج الدراسية والكتب المدرسية وبرامج تدريب المعلمين عن كثب لضمان الالتزام بمقاصد الغاية 4.7.

التعلم مدى الحياة – ينبغي للبلدان أن تقوم برصد احتياجات التعليم لدى الراشدين من السكان والفرص المتاحة لهم وتحصيلهم الدراسي باعتبارهم رافعة أساسية للتنمية المستدامة.

نظم التعليم – توفر المنظمات الإقليمية للبلدان منابر لتبادل المعلومات بشأن خصائص نظمها التعليمية والاستفادة من بعضها البعض.

التمويل – تُشجع البلدان على اعتماد نهج حسابات التعليم الوطني من أجل فهم أفضل لكيفية تقاسم الإنفاق على التعليم بين الحكومات والأطراف المانحة والأسر المعيشية.

على المستوى الإقليمي: دعم التعلم من الأقران

يمكن للبلدان تبادل المعلومات عن طريق استخدام الشبكات الإقليمية كآلية للتعلم من الأقران. فيمكن، على سبيل المثال، تبادل المعلومات بشأن السياسات المعتمدة لمعالجة أوجه الحرمان في مجال التعليم، ومدى السعي للنهوض بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم من أجل المواطنة العالمية.

على المستوى العالمي: تعزيز توافق الآراء والتنسيق

يُقترح اعتماد ثلاث خطوات لتنسيق أدوات القياس والبحث بشأن القضايا العالمية. أولها، ضرورة وضع برنامج لاستقصاء دولي أسري مكرس للتعليم بغية ملء عدة ثغرات أساسية. الخطوة الثانية هي اعتماد نهج متسق ومنتظم لرصد نتائج التعلم، يتضمن مدونة سلوك موجهة للأطراف المانحة لتجنب التداخل والازدواجية. ويُوصى بقوة، ثالثاً، إنشاء مركز للبحوث يُعنى بقضايا القياس العالمي للتعليم، والتركيز بشكل خاص على المساعدة في بناء توافق بشأن المخرجات الأساسية للتعليم.

إن إحداث ثورة في البيانات الخاصة بالتعليم أمر يتطلب أيضاً الاتفاق على المفاهيم الأساسية، والاستثمار في نُظم قوية وسليمة، والتنسيق، وذلك لضمان توافر البيانات والانتفاع بها وأن تكون مفتوحة وخاضعة للمساءلة.

خزانة أحذية في احدى المدارس في تشيتاغونغ ببنغلاديش، يستدل منها عدد التلاميذ الحاضرين في ذلك اليوم.

CREDIT: Ripon Barua/UNESCO

التعليم من أجل الناس والكوكب:

بناء مستقبل مستدام للجميع

يستجلي *التقرير العالمي لرصد التعليم* لعام 2016 المعنون: التعليم من أجل الناس والكوكب: بناء مستقبل مستدام للجميع، العلاقة المركبة والمتشابكة بين التعليم وخطة العمل الجديدة للتنمية المستدامة حتى عام 2030، ويغطي ستة أركان أساسية هي: الكوكب، والرفاه، والناس، والسلام، والمكان، والشراكات. ويبين التقرير أن التعليم لن يجود بكل ما عنده ما لم تزداد معدلات المشاركة في التعليم ازدياداً حاسماً وتقود التنمية المستدامة عملية إصلاح نظام التعليم. كما يحذِّر من الاثار المدمرة للتعليم جراء تغير المناخ، والنزاعات المسلحة، والاستهلاك غير المستدام، واتساع الفجوة بين الغني والفقير. لذا لا بد من حدوث تحول هائل إذا أردنا بناء مستقبل مستدام للجميع.

وتمثل هذه الطبعة الملخصة من التقرير العالمي لرصد التعليم باكورة السلسلة التي ستقيم تقدم التعليم في إطار الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. ويقدم التقرير توصيات معززة بالأدلة بشأن السياسات والاستراتيجيات والبرامج اللازمة لتحقيق الرؤية الجديدة للتعليم بحلول عام 2030. كما يستعرض التحديات التي تواجه رصد التقدم على طريق تحقيق الهدف العالمي الجديد للتعليم وغاياته بغية تحسين الإنفاذ إلى التعليم والانتفاع به والاستمرار فيه واتمامه، وكذلك تحسين التعلم وتقليص أوجه عدم المساواة. ويضع بين أيدي القراء مصدراً موثوقاً يمكنهم الاستناد إليه للدفاع عن قيمة وأهمية التعليم على جميع مستويات اتخاذ القرار.

والتقرير العالمي لرصد التعليم وثيقة مستقلة، تستند في عرضها وتحليلها على الأدلة، وهي أداة لا غنى عنها لتعزيز الحوار المستنير وإذكاء الوعي بشأن تقدم التعليم وما يواجهه من تحديات. وكانت السلسلة السابقة من التقارير قد قيمت ورصدت التعليم في نحو 200 من البلدان والأراضي منذ عام 2000. واستناداً إلى هذه التجربة، وامتثالاً للتكليف الجديد برصد تقدم التعليم في إطار أهداف التنمية المستدامة، سيقوم التقرير العالمي لرصد التعليم بدور المصدر العالمي الرئيس لعملية المتابعة والمراجعة لمسيرة التعلم خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة.

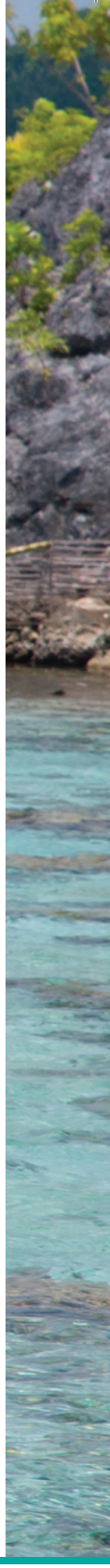

التقرير العالمي لرصد التعليم

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

أهداف التنمية المستدامة

www.unesco.org/publishing • www.unesco.org/gemreport